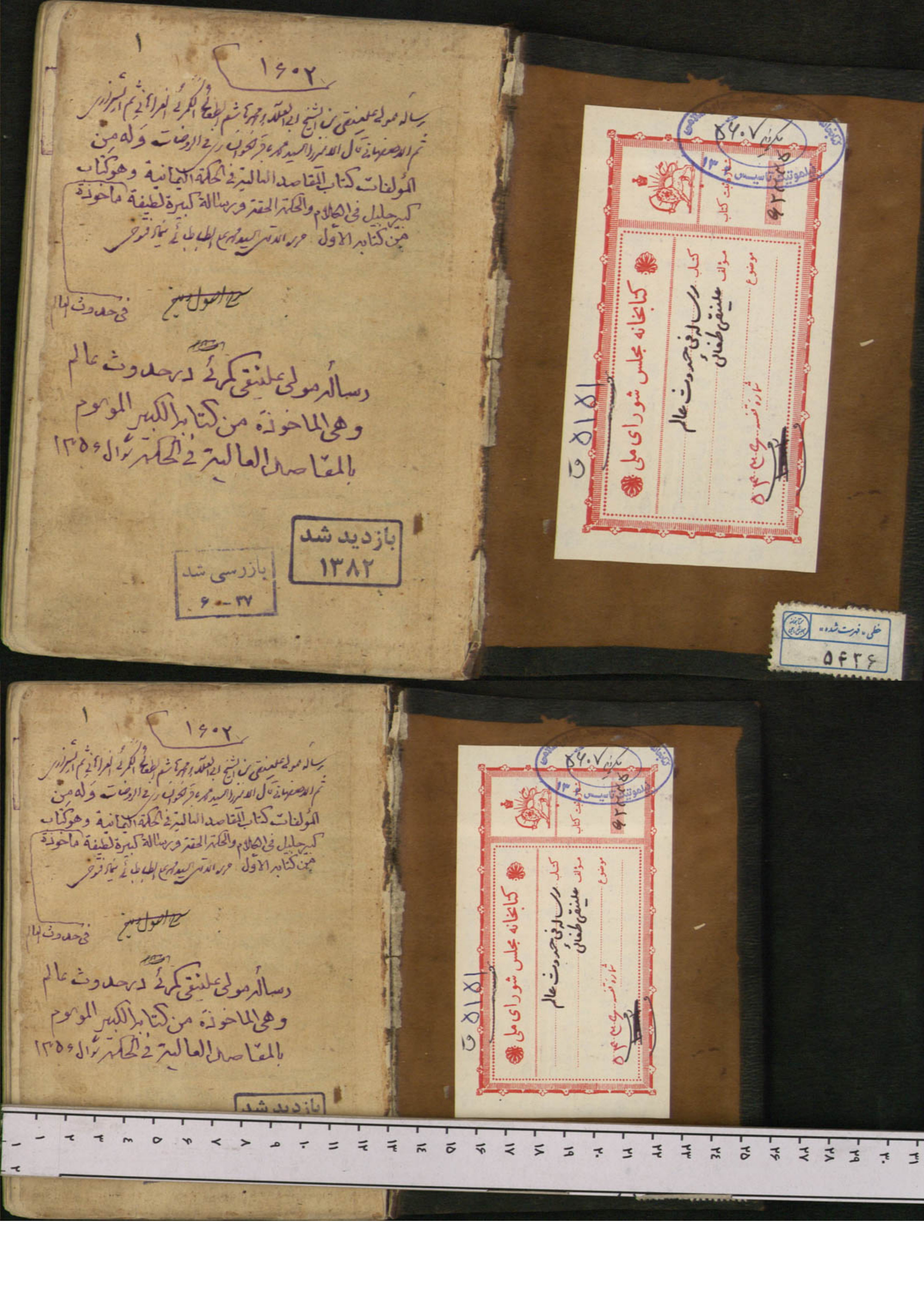

۲۱۱


۱

۱۶۰۲

رساله مولی علینقی بن الشیخ ابی العلاء محمد هاشم الطغائی الکمرئی العراقی ثم الشیرازی ثم الاصفهانی تلمیذ الامیر السید محمد باقر الحسینی ... وله من المؤلفات کتاب المقاصد العالیة فی الحکمة الیمانیة وهو کتاب کبیر جلیل فی الکلام والحکمة الحقة و رسالة کبیرة لطیفة ماخوذة من کتابه الاول

فی حدوث العالم

رساله مولی علینقی کمرئی در حدوث عالم وهی الماخوذة من کتابه الکبیر الموسوم بالمقاصد العالیة فی الحکمة شوال ۱۳۵۶



۱۶۰۲
بازدید شد
۱۳۸۲
بازرسی شد
کتابخانه مجلس شورای ملی
۵۴۳۶



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون ولا يحصي نعماءه العادون
ولا يؤدي حقه المجتهدون والصلوة على رسوله نبي الرحمة وامام الائمة
وسراج الامة وآله مصابيح الظلم وعصم الامم وهداة الخلق الى سبل نجاتهم
اما بعد فيقول الفقير الى الله الغني ابن ابي ذر ... لما رأيت كثرة الاختلاف
في الاراء وتصادم الاهواء وكثرته بين القدماء والمتاخرين في المتصوف
الى القول بقدم العالم وعدولهم عن الحق وركونهم الى الباطل لما رأوا وتمسك
القدماء بضعف ما ذكره المتكلمون سيما بالقول في المقصد السابع من كتابنا
الموسوم بالمقاصد الالهية والحكمة اليمانية المصنفة فيما اقتضى عمدة الملة ووضح ما
يستند ما ينطوي عليه العقل الجلي والنقل القطعي من علم اصول العقائد والفقه ما
المقصد في تحقيق هذه المسئلة ثم رأيت ان اجرد هذه المسئلة من الكتاب
واجعلها رسالة منفردة تسهيلا للاخذ وجلاء لنفعه لطلاب اليقين
والمطالع الفائدة للمسترشدين واعلموا اني وان لم ابلغ درجة التصنيف
ولم اجد الكلام من ترك التحاسد والريب ولكن من نظر فيه بعين الانصاف يعلم انها
...
المطهر المقدس ... صلوات الله وسلامه ... المشتهر

الرأي



الشريف فلينظر الناظر بعين الانصاف ثم الانكار او الاعتراف فيما
ارتضاه من كل عيب كلمته فاقول اعلم ان هذه المسئلة من المراحض عارضة
المآخذ بحيث النقل حيث قال المحقق الطوسي والشيخ الماجد ... الطرفان تعادلان
الحجج الربانية على ظهرها فيها وقال الشيخ بعد ذكر بعض ادلة القدم لو اجتمعت الطوائف
يبدك ربما صار برهانيا لكنها واضحة المسالك بحسب النقل فان الايات
الالهية ناطقة به والاخبار المعصومية متواترة واردة بعبارات متفقة و
اساليب مختلفة بحيث تفيد الجزم القطعي بما لم ... مشتملة على عبارات متشابهة
وادلة حدوثه على الحدوث لا تعتريها شك ولا في ظهورها ريب حتى قال
بعضهم انه ضروري جميع الاديان وقال السيد الداماد في القبسات ان عليه
اجماع جميع الانبياء والاوصياء وقال صاحب الملل والنحل في كتاب نهاية الاقدام
وصحح المحقق الطوسي طاب ثراه مذهب اهل الحق من الملل كافة ان العالم محدث
مخلوق له اول احدثه البارئ تعالى وابدعه بعد ان لم يكن كان الله ولم يكن
معه شيء ووافقهم على ذلك جمع من اساطين الحكمة وقدماء الفلاسفة مثل
ثاليس وانكساغورس وانكسمانس من اهل ملطية وفيثاغورس وانبادقلس
وسقراط وافلاطون من اهل اثينه ويونان وجماعة من الشعراء
والدواوين والنساك وانما القول بقدم العالم وازلية الحركات بعد اثبات

الصانع والقول بالعلة الاولى انما ظهر بعد ارسطاطاليس لانه خالف القدماء في
ذلك وابدع هذه المقالة في كتاب سماع طبيعي وبرهانه وصرح القول
فيه بان لا مدة ثم تابعه الاسكندر الافروديسي وثامسطيوس وفرفوريوس
وصنف برقلس المنتسب الى افلاطون في هذه المسئلة كتابا اورد فيه
هذه الشبهة وقال السيد الداماد رحمه الله تعالى الغرض من النقل الذايع
الصحيح المتواتر ان افلاطون والسنة الالهية قبول من الاساطين وغيرهم
من القدماء على حدوث عالم الامر والخلق بجميع اجزائه وان ارسطو ومن تبعه على قدمه
اقول في هذا النقل تامل فان القول بقدم النفوس والمجرد عن افلاطون مشهور
وكان مذهب افلاطون حدوث الزمانيات فان القدر في القول
بقدم غير الله تعالى اعرف من كفر ما لا خلاف فيه وقال السيد الداماد في القبسات
القول بقدم العالم نوع شرك وفي موضع اخر انه الحاد ويؤيده ما روي
عن مولانا امير المؤمنين عليه السلام في بعض خطبه لو كان قديما لكان الها ثانيا
وما لو انتهى كثيرة [illegible] الله ونسبت اليه ضرورات [illegible]
الكلام الذي [illegible] انكار ضروري من [illegible] الذي [illegible]
ونقض المطلب المقدمة وبطلان المقدمة فعلى ان تبين للقدم والحدوث
وما يتعلق بهذا الشان وهو ان للحدوث معان والمتعارف من كلام الشيخ
المعنى الحدوث هو المسبوقية بالعدم اما بالذات لا بالذات كما قال

وهو

وهو الحدوث الذاتي واما بالزمان وهو الحدوث الزماني وهو المتبادر
من لفظ الحدوث فان المتبادر من اطلاق الحدوث ان لم يكن موجودا
فوجد والمراد بكونه [illegible] بالمسبوقية المذكورة في التقسيم ان القدم بالذات
مخصوص عندهم بالقدم بالعلية وعدم القدم بالعلية على الوجه [illegible] المنفصل
وقال المحقق الطوسي طاب ثراه الحدوث هو المسبوقية بالغير وذلك الغير
ان كان هو العلة فهو الحدوث الذاتي وان كان عدما فهو الحدوث الزماني
واعلم ان الحدوث الذاتي بعد متفق [illegible] في بعض الاخبار وذكر محمد بن يعقوب
الكليني رحمه الله في باب حدوث العالم من الكافي الاخبار الدالة على اثبات
الصانع العالم [illegible] العالم لا بعد موجده ولا يخفى ان الاكثر الوارد
على التقسيم الاول موجه مع هذا التقسيم الضلال وان المعلول لصدق عليها
انه ليس موجودا في مرتبة وان العلة بالعقول المجردة في [illegible]
الحقيقي ثم وجد المعلول بعد ذلك [illegible] وذلك وجوب تقدم وجود العلة
على وجود المعلول ولا تصور في تقدم بالعلة [illegible] وجود المعلول على وجود
[illegible] الا التقدم الذاتي المحصور في التقدم بالعلة فهو ولا [illegible]
ولا يمكن [illegible] صدق [illegible] وجود المعلول في مرتبة وجود العلة [illegible]
بالغير عندهم [illegible] في المرتبة لان [illegible] هذا

٢ [illegible] بالقدم

لعوده الى ارتفاع الاخص من النقيض المعنى وارتفاع النقيضين الحقيقين
كما هو المفروض فما يحكم فيه ثالث بطريق التلازم الا ولى له
بحوره على ما فهم من كلامهم من جواز ان القديمة للتوحيد نعم يمكن ان يقال هذا الكلام
على وجوب لعدم العلة على المعلول ووجوب عدم المعلول في مرتبة وجودا
لعلة ولا اختصاص له بهذا المقيد والتحقيق ان سلب الوجود في مرتبة الماهية ليس
الوجود في تلك المرتبة ولا اثباتا في الوجود في سائر المراتب الا ترى ان عدم
الزيد في يوم الجمعة ليس نفيا لوجوده في ذلك اليوم ولا اثباته لوجوده في يوم السبت
وفي سائر الايام بل يدل على نفيه واما لو صح وجوب لعدم عدم المعلول على
وجوده فهو ان ما نسب العلة يتوقف على هذا ان التسحيل ما نسب العلة فما هو
موجود في مرتبة وجودها ولا يمكن ان يصير الوجود من العلة الا بما هو موجود في مرتبة
العلة في الواقع سابقا عليها وسبعيات ما نسب العلة في الخارج شيئا في شيء يحول
موجودا في الخارج في مرتبة وجود تلك العلة بعد تمامه ولا يكفي التقدم في
العقل كما ذهب اليه المتأخرون تبعا اوائل ان العلة وان وجب الوجوب
لم العقل الحكم بانه وجد فوجد بان المعلول ليس بموجود فوجد والمحكوم
عليه والحكم كما في سائر الاحكام والعقل بالعلة في الخارج اذا كان
العلة في الخارج او في نفس الامر ان كانت العلة فيه لم اعلم ان العلة
والمعلول اذا كان كلاهما زمانيا كحركة اليد وحركة المفتاح فهو ظاهر

اليد

٤

النحوين القديم يحتاج الى لطف قريحة شديدة بان يجعل بعضهم
مرجع هذا القديم الى الماهية وهو الصادر منه كما حكى على
الفطن ذات التسمية في الشفاء والاشارات انه يحكم ان الحاصل
الشيء الذي للشيء باعتبار ذاته قبل الحاصل له من غيره قبلية بالذات و
كل موجود عن غيره فانه لا يكون له وجود قبل ان يكون له وجود وهو
الحدوث الذاتي وقال في الهيات الشفاء النصوص الماهية المعلول لها
عن ذاتها ان ليس ولها عن غيرها ان يوجد والامر الذي عن الذات
قبل الامر الذي ليس عن الذات فالماهية ان لا توجد قبل ان توجد فهي
محدثة لا بزمان وصرح صاحب المطارحات والمحاكمات بهذا المعنى
الا انها ما دامت لا وجود بلا استحقاق الوجود والمناسبة في هذا المقام
وفي توجيه هذا الكلام مناقشات طويلة وجهها بعضهم ليس هنا
محل تفصيلها وصرح بعضهم ان الظاهر وجوب تقدم عدم المعلوم على وجوده وكذا
لعدم وجود العلة وليس هذا التقدم في الذهن كما توهم بعضهم من العقل يحكم بالتقدم
في الواقع ونفس الامر حكما واحدا صحيحا والمعلول والعلة متقاربان في الآن
وليس تقدما عليه في الآن فحدس ان التقدم في اى ظرف وكيف يقدم

[illegible]

فصل أثبت السيد الداماد رح قسما ثالثا للحدوث وهو
الحدوث الدهري وأثبت في محص كلام تعلمه من الشفاء والشفاء
والتعليق أن الكائن العدم للممكن على الاول العدم الذي يجوز الليس
المطلق من الذات وهو لكل ممكن موجود كان وجهه الثاني العدم
المتكمم وهو لكل حادث زماني قبل زمان وجوده الثالث العدم
الصريح الدهري مبدأ الوجود مسلقه عن متكممه وليس شيء من المعاني الاولى
وهو العدم المقابل للوجود اما المعنى الاول فلانه يجامع الوجود والوجوب
ولسبقه بحسب الذات سبقا ذاتيا واما المعنى الثاني فلانه يجامع الزمان
الوجود ومن شرائط التناقض في الزمانيات وحدة الآن فاذن
انما المقابل للوجود العدم الصريح الذي لا تصور فيه حد وحد لا تميز فيه
حال وحال او العذر وبذلك ظهر لك ان للحدوث معاني ثلثة
الاول الحدوث الذاتي والثاني الحدوث الزماني والثالث كون الوجود
بعد العدم الصريح الغير المجامع للوجود بعدية انفكاكية غير متكممة واحق ما
يسمى به الحدوث الدهري وكان وصف العدم بالصريح اي المنافي
للوجود للاحتراز عن العدم المأخوذ في الحدوث الذاتي فان هذا
العدم عنده غير مناف للوجود وليس في محل محفوظ بالوجود ولهذا
الصريح قد عبر عنه في بعض المواضع بالعدم [illegible] الى [illegible]

بالوجو

بالوجود ولعل قوله بعدية انفكاكية ايضا للاحتراز عن العدم المأخوذ
في الحدوث الذاتي الزيادة التوضيح فان الوجود هناك بعد العدم
بالذات لكنه لا انفكاك عنه بل يجامعه وقوله غير متكممة احتراز عن
العدم الزماني ولعل ما به التقدم عنده في هذا التقدم نفس الدهر
كما ان ما به التقدم في السبق الزماني هو الزمان نفسه وفي المكاني نفسه
ولا يخفى ان العدم في التقدم الذاتي مقيد بما يعين الذات ولهذا
لا ينافي الوجود او نحو في الشخص وحدة الجهة والاضافة [illegible] العدم
الدهري مطلق ولذا اضافه بعضهم [illegible] الحدوث [illegible] العدم
في العدم بالذات وهو كون الوجود لا مسبوقا بالعدم والقوة [illegible] لبطلان
بالذات والعدم الزماني كون الموجود الزماني مسبوق الحصول [illegible]
الزمان كله فيكون لوجوده مدة واول [illegible] والعدم الدهري وتعبير
عنه بالازلية السرمدية هو كون الوجود الحاصل بالفعل مسبوقا بالعدم
الصريح في متن الدهر بل توهما الحصول في حاق الواقع [illegible]
[illegible] وفصل في نقل عبارات القائلين بالعدم [illegible]
يظهر حقيقة مذهبهم في ذلك فنقول [illegible] وكتاب الجمع بين

الدوام الازلي السرمدي

الرابع من ارسطو انه قال في كتاب السماء والعالم ان الكل ليس له
مبدأ زماني وقال الشيخ في التعليقات تحقيق ان فرضنا مبدأ الحق
ان لم يجب بالعلة المعرّفة لزم حدوثه ثم الزم عليهم المحال رجعة وقال
في الشفاء لم نظم الحجة بعد صدق ... من حيث حركة لا بد وان
الزمان ازلي الابد وانها من جهة الحالي وقال في النجاة ان المحال عليهم
ان يضعوا وقتا ما ... وكان محمد ...
وهو ما ان حدث اذا ... الزمان وقال كونه
في كتاب المبدأ والمعاد وبعض كلامه ... عدم تناهي الزمان
... الاستقصاء وقال في رسالة المعمولة في هذه المسألة
رسالة عملها ... في صحيح المسلمين الماضي مبدأ ...
وان الحكيم ... الالهي
في طرف الماضي لانه في طبيعيات الشفاء ... في الرسالة
وحقق ان الزمان والحركة موجودان على جهة الاتصال في الماضي والمستقبل
وان اللانهاية في عدد الدورات والحوادث السابقة في جهة الماضي
الا من جهة اللانهاية اللادفعية وان اللانهاية المحدودة بالفعل
ومنع في الاتي ان ... عدم تناهي الزمان والحركات والمقدار في طرف
الماضي

الماضي في ضمن اشاراته وتنبيهاته وصرح المحقق الطوسي في
الشرح وبعد المحصل له ان مذهب القائلين بالعدم هو ان مدة لهم دوام
وجود الموجودات ومرادنا بالازل وسمي الشيخ القائلين بالحدوث
بالمعطلة لقولهم بانه لا يعرض من الله عز وجل قبل حدوث العالم شيء
وهو تعطيل وظن بعض المتاخرين ان هذا الا قول ... على ... الجدال
مع المتكلم وهو في الالهيات ... سمعا من كلام الشيخ ... له المبدأ
والمعاد فانه صرح بانه يتصور ... قال المحقق الدواني ...
الوقف في هذه المسألة ولذلك لم يعترض العلامة ... فيما ... من الاصول
الحكمة عندهم ... الحق في هذه المسألة على ما قال علمه القاضي ...
المتواتر ان الازل والحركات وسلسلة الحوادث كلها متناهية في طرف
الماضي وان جميع الممكنات منتهي في جهة الماضي ... العدم مطلق ولا
شيء بحيث لا امتداد ... ولا كم ولا امتداد ولا تدريج ولا تقدم
ولا سيلان وقبل ابتداء الموجودات لا شيء الا الواحد القهار
وفيه ... الموجودات العدم مطلق وكذا قبل ابتداء الموجودات
لا شيء محض من ... ولا ... العدم
وبطلت ... تناهي الزمان والامتداد ... المقال والان

القاره فان الامتداد الغير القاره والاشكه ينتهي الى العدم المطلق للالفا و
والحسنا ثابت ولا يتصور وراء ازل الآجال مرتبة ولا فضاء ولا غير
موجود ولا موهوم حتى انه لو عدا حده فيه لا تحرك بده ولا
يلج فيه لا وجود جسم لا يمكن حركته ولا المصادم يمنعها للعدم المطلق
للبعد الفضا وقد روي عن الصادق عليه السلام انه قال لم يعد
احتيام الى العالم ولا اوراء ولك سعه لا اضيق ولا شيء يوهم وضبر
اخو عليه السلام بعدم الاحب ثم ان الراوي قال ثم فعلى
اي شيء الثرى فقال هيهات عند ذلك ضل علم العلماء فكلام
الحال في القطع الان وجميع الموجودات في جهة الماضي لا
يتصور فيه امتداد اصلا لا موجود كما زعمه الحكماء ولا الموهوم كما توهمه
المتكلمون فلا يمكن فيه حركات كما استدل به الحكماء على عدم تناهي
الزمان بل لا شيء مطلق وعدم صرف ولما الف الناس بالامور الكاينه
وحسم ضعف حسم لعن الصور عدمه على بعض المتكلمين فذهب الى الاتحاد
الموهوم له العدم المتشابه وقال بالحلاو كذا المشاهير والموجود قبل موجود
وزمان قبل زمان ضعف عليهم تصور الشيء المحض فذهب طائفة
من الحكماء الى تناهي الآن الموجود وطائفة من المتكلمين الى تناهي الزمان
الموهوم فلكن تصور الازل المطلق اصعب من تصور الاكوان

وطلبه

ويصح الى ملطف وبحه اكثر المطلب الاول فيه بحثان البحث
الاول في انه تعالى ليس بزماني اي ليس لوجوده ابتداء ولا
اصلا وفصل في ذكر الاخبار الدالة على انه تعالى ليس بزماني
منها ما رواه في كتاب التوحيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال
ان الله تبارك وتعالى لا يوصف بزمان ولا مكان ولا حركة
ولا انتقال ولا سكون بل هو خالق الزمان والمكان والحركة
والسكون تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا ومنها عن ابي ابراهيم
موسى عليه السلام انه قال ان الله تبارك وتعالى لم يزل بلا زمان
ولا مكان وهو الان كما كان الخبر وفي خبر اخر عنه عليه السلام ان الله
لا يوصف بمكان ولا يجري عليه زمان ومنها ما رواه في الكافي
قال جاء حبر الى ابي الحسن الرضا عليه السلام من وراء نهر بلخ
فقال اني اسالك عن مسالة قال اسال فيها مما عنده قلت
ما مسك فقال ابو الحسن عليه السلام سل عما شئت فقال اخبرني
عن ربك متى كان وكيف كان وعلى اي شيء كان اعتماده فقال ابو الحسن عليه السلام
ان الله تبارك وتعالى اين الاين بلا اين وكيف الكيف بلا كيف الخبر

اقول كما نبه عليه السلام بقوله كيّف الكيف فلا كيف للذي عن الازل
والمثال هو الجوهر حدا ومنها ما رواه في الكافي وفي التوحيد
باسناده عن النبي صلى الله عليه وآله قال لنعثل اليهودي وقد سأله عن صفته
ان ربك لا يكيف بمكان ولا يوصف [illegible] الحدود وقال وكيف
كيف اصف ربي بالكيف والكيف مخلوق والله لا يوصف بخلقه اقول
الصانع المخلوق له فاذا الكيف وصف عليه ومنها ما رواه عن امير المؤمنين عليه
السلام قال لرأس الجالوت حاكيا له ان ربك متى كان فقال كيف يوجد
كان فلا كيف كان لم يزل بلا كم وبلا كيف كان ليس له قبل وهو قبل القبل
بلا قبل ولا غاية ولا منتهى انقطعت عنه الغاية وهو غاية كل غاية ومنها
ما رواه في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان الله لا يوصف
بكيف ولا اين ولا حيث وكيف اصفه بالكيف وهو الذي كيّف الكيف
حتى صار كيفا فعرفت الكيف بما كيّف لنا من الكيف ام كيف
اصفه باين وهو الذي ايّن الاين حتى صار اينا فعرفت الاين بما
ايّن لنا من الاين ام كيف اصفه بحيث وهو الذي حيّث الحيث
حتى صار حيثا فعرفت الحيث بما حيّث لنا من الحيث ومنها قول
سيد الشهداء عليه السلام في بعض الخطب المروية عنه ليس عن الدهر قدمه
اقول كان المراد ان قدمه ليس قدما زمانيا بل [illegible] الرتبي

واما

8

واما ومنها ما رواه في الكافي والتوحيد ونهج البلاغة في خطبة المولى امير
المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه انه قال الذي ليس له وقت معدود ولا اجل ممدود
ولا نعت محدود سبحان الذي ليس له اول مبتدأ ولا غاية منتهى ولا آخر يفنى اول
وله ولا آخر محدود [illegible] انه كان لا ابتداء لكونه حتى يعطى [illegible]
في الكون ولكنه انتزاع [illegible] وفي خطبة اخرى رواها في نهج البلاغة لم
يسبق له حال حالا فيكون اولا قبل ان يكون آخرا ويكون ظاهرا قبل ان يكون
باطنا وفيه ايضا في خطبة اخرى علمه بالاموات الماضين كعلمه بالاحياء الباقين
وعلمه بما في السماوات العلى كعلمه بما في الارضين السفلى لا تصحبه الاوقات وفيه ايضا
ما اختلف عليه دهر فيختلف منه الحال ولا كان في مكان فيجوز عليه الانتقال
وفيه ايضا الذي ليس لصفته حد محدود ولا نعت موجود ولا وقت معدود ولا
اجل ممدود ومنها ما رواه في التوحيد عن مولانا ابي جعفر عليه السلام ان الله لا يوصف
بزمان ولا مكان وفيه ايضا في كلامه عليه السلام اول الاشياء [illegible] دائم بلا
امد وفيه ايضا قال عليه السلام لم يخلق على حسب الليالي والايام وفي الخطب
المروية عنه عليه السلام ولا يزال واحدا احدا ازليا قبل بدء الدهور وقبل حدوث
الامور ومنها ايضا انه يعود بعد فناء الاشياء وحده لا شيء معه كما كان
قبل ابتدائها كذلك يكون بعد فنائها بلا وقت ولا مكان ولا حين
ولا زمان ومنها ايضا لا يقال كان لم يزل [illegible] ليس يجري عليه الصفات

المحدثات ومنها ما رواه في الكافي عن ميمون عن أبي عبد الله عليه السلام
وقد سئل عن الأول والآخر فقال الأول لا عن أول قبله ولا عن
بدء سبقه والآخر لا عن نهاية كما يعقل من صفة المخلوقين ولكن قديم أول
آخر لم يزل ولا يزال بلا بدء ولا نهاية قوله أول آخر بدون العطف إشارة
إلى أن أوليته عين آخريته فيدل على نفي العدم الزماني والابتداء والكمي ومنها
ما رواه في الكافي والتوحيد ونهج البلاغة من كلامه عليه السلام
أحد لا تحويه الأماكن ولا تصحبه الأوقات ولا تحده الصفات
إلى أن قال عليه السلام فرق بين قبل وبعد ليعلم أن لا قبل له ولا بعد شاهدة
بغرائزها أن لا غريزة لمغرزها مخبرة بتوقيتها أن لا وقت لموقتها حجب
بعضها عن بعض ليعلم أن لا حجاب بينه وبين خلقه كان ربا إذ لا مربوب
وإلها إذ لا مألوه وعالما إذ لا معلوم وسميعا إذ لا مسموع وفي خطبة
أخرى رواها في نهج البلاغة عن مولانا أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه الأول
الذي لم يكن له قبل فيكون شيء قبله والآخر الذي ليس له بعد فيكون شيء
بعده والرادع أناسي الأبصار عن أن تناله أو تدركه ما اختلف عليه دهر
فيختلف منه الحال وفي خطبة أخرى لا تصحبه الأوقات ولا ترفده
الأدوات سبق الأوقات كونه والعدم وجوده والابتداء
أزله لا يجري عليه السكون والحركة وكيف يجري عليه ما هو أجراه ويعود فيه ما هو
أبداه ويحدث فيه ما هو أحدثه إذن لتفاوتت ذاته ولتجزأ كنهه

ولامتنع

ولامتنع من الأزل معناه ولكان له وراء إذ وجد له أمام ولالتمس التمام إذ
لزمه النقصان لا يتغير بحال ولا يتبدل بالأحوال ولا تبليه الليالي
والأيام إلى قوله وقد تكرر في الخطب قوله كيف يجري عليه ما هو أجراه ونحوه
ومعناه أن الأزلي لا يتصف بما هو أجراه وأحدثه فكيف يجري عليه الزمان
الموجودات الخارجية والاعتبارية كلها معلولات له فلا يمكن أن يجري
عليه شيء منها ثم أقول بعض هذه الكلمات الشريفة شملها ما أوله بعضهم بعده
عن المطلوب ربما يعتمد للطبائع المستقيمة العطوف مع قطع النظر عن صدوره وروده
عن المعصوم الصادق في أقواله وكذا فيما نذكره مما يدل على حدوثه وفي
خطبة أخرى له عليه السلام لا يقال له متى ولا يضرب له أمد بحتى لم يقرب من
الأشياء بالتصاق ولم يبعد عنها بافتراق تعالى عما ينحله المحددون
من صفات الأقدار ونهايات الأقطار وفي خطبة أخرى لا تصحبه الأوقات
وفيها أيضا وكيف يجري عليه ما هو أجراه ويعود فيه ما هو أبداه ويحدث فيه
ما هو أحدثه وفي أخرى لا يغيره وفي خطبة له صلوات الله عليه لا يشغله شأن
ولا يغيره زمان ولا يحويه مكان ومنها ما رواه الصدوق في التوحيد
وعيون أخبار الرضا في خطبة للرضا صلوات الله عليه أنه قال بعد كلام
لا تصحبه الأوقات ولا تضمنه الأماكن ثم قال عليه السلام في كلام

فرق بها بين قبل وبعد ليعلم ان لا قبل له ولا بعد شاهدة بغرائزها ان لا غريزة
لمغرزها دالة بتفاوتها ان لا تفاوت لمفاوتها مخبرة بتوقيتها ان لا وقت
لموقتها ثم ساق الكلام الى ان قال ولا لوصفه سبيل ولا اشبهه حال ولا يلقاه زمن ولا
تحده الادوات انفسها وتشير الآلة الى نظائرها ثم قال وكل ما في الخلق لا يوجد
في خالقه وكل ما يمكن فيه يمتنع من صانعه ولا يجري عليه الحركة والسكون وكيف يجري عليه
ما هو اجراه ويعود فيه ما هو ابتداه اذاً لتفاوتت ذاته ولتجزأ كنهه ولا
امتنع من الازل معناه ولما كان للبارئ معنى غير المبروء ... نفيه كثيرة
عنهم عليهم السلام من قولهم ليس له حد ينتهي اليه ولا غاية هو ولا تنتهي
انقطعت عنه الغايات وهو غاية كل غاية ونظر به حيث نفى عنه فيما اثنى عليه
الزمانية وفي الكافي باسناده عن ... عن ابي جعفر عليه السلام في كلام طويل فقال عليه السلام
ان الله لا يوصف بمكان ولا يجري عليه زمان وفي الكافي وفي التوحيد عن ابي جعفر الثاني
عليه السلام انه قال ربنا تبارك وتعالى كان لم يزل حيا بلا كيف ولم يكن له كان ولا
كان لكونه كيف وفي خطبة لمولانا امير المؤمنين صلوات الله عليه وعليهم السلام ما رواه
في نهج البلاغة ورواه الطبرسي انه يعود ويبقى بعد فناء الدنيا وحده لا شيء
معه كما كان قبل ابتدائها كذلك يكون بعد فنائها بلا وقت ولا مكان ولا حين ولا
زمان عدمت عند ذلك الآجال والاوقات وزالت السنون والساعات
فلا شيء الا الواحد القهار اول مفهوم هذا الكلام دال على معيته تعالى العالم عند
وجود العالم وظاهر المعية من لا ... الزمانية الا انه معارض للمنطوق فلا

بحره بر

بحره بر و في التوحيد من خطبة قوله الذي لم يزل ولا يزال وحدانيا ازليا قبل بدء
الدهور واول ظاهره ان ازليته تعالى ليس باعتبار الزمان بل قبل خلق الدهر
والازمان ايضا موصوف بالازلية ... بعد انعدامهما ورود في هذا المطلب
ولعل ما زايد ما يخالف ظاهره مثل قوله تعالى اكلها دائم ... وقوله خلق
السموات والارض في ستة ايام ونحوه ومن الاخبار مثل ما يدل على ... في
من الدوام والازلية والبقاء ونحوها التقريب والتفهيم في افهامنا لعدم ولك
وجه التوفيق بينهما انه محمول ... ضيق العبارة فان اهل اللغة لا يعرفون
الغير من الزمان ووضعوا الالفاظ للمعاني المتعارفة بينهم واما بعض ... من الناس
فان تصور الدهر عين الزمان صعب ... اما لطيفة ... واما ان يكون من قبيل
قوله تعالى وهو معكم اينما كنتم ويكون المعية مع الزمان كالمعية مع المكان بل
مكانيات واما ان يقال المنفي عنه تعالى هو الزمان بالذات والمثبت
هو الزمان ما يعرض كما يجئ من كلام السيد الشريف ... وفيه
ما فيه والظاهر ... ان الزمان مطلق سواء كان بالذات او بالعرض
واما ان يكون من قبيل نفي الزمان واثبات الثمرة كما في ساير الصفات
فان الآلة منفية وثمرة السمع والبصر وغيرهما ثابتة وكذا ... الاشتقاق
الرحمة والغضب واللطف وغيرها منفية وثمرها انها ثابتة فالزمان بمعنى
عنه تعالى وثمرته ثابتة من لوصف له بما ... الزمانيات ...

والترتيب ووقوعه في اليوم دون امس الى غير ذلك اما في الازل
في نفسها وبالنسبة اليه الا تغير في ذاته تعالى ولا تجدد والتصرم بالنسبة اليه
سبحانه وكون بعضها بالفعل وبعضها بالقوة تعالى ولا استبعاد فيه
فان جميع الامور الالهية عجيبة لا يمكن ان يدركه الفكر المبرأ من خطر الوساوس
ولا يخطر ببال اولي الروايات خاطره من قدر جلاله ولا يصل اليه النائبة البشرية
بالعكس بل ترجع خائبة حسيرة ونهاية علم الراسخين في العلم الاعتراف
بالعجز عن ادراك حقيقتها وكيفيتها وقد نبهناه سيوضح في المقصد الاول
والا فليس لدوامه وبقائه سبحانه وتعالى امتداد وطول يمكن انطباقه على
الزمان حقيقة كيف والممكنات المنطبقة عليه قطعة من الآن بل انه تعالى
فوق ما يصفه الواصفون وليس كمثله شيء ويؤيد بعض هذه الوجوه ما رواه
في الكافي في خطبة مولانا امير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه الموسومة بالوسيلة
ورواه الصدوق في اماليه ايضا من قوله عليه السلام ان قيل كان فعلى
تاويل ازلية الوجود وان قيل لم يزل فعلى تاويل نفي العدم وفي الكافي في خطبة له
عليه السلام ازليته نهية لمجاول الافكار ودوامه ردع لطامحات العقول
قد حسر كنهه نوافذ الابصار اقول لعل قوله نهية من نهاه صد امره
والمجاول جمع مجول محل الجولان بكسر واعلم ان اعاظم الفضلاء

في هذه

في هذه المسئلة مسلك آخر فبعض اجلاء المحققين اثبت للواجب زمانا وقال
انه امر موهوم انتزاعي العقل اقرب تشرع من بقائه تعالى واما اكثر العقلاء فقد منعوا
المارستها عروض الزمان ونفي للواجب تعالى والعقول المجردة في الادراك
والعقل الى كما لانها بالفعل ولا يمكن لحصول كما لانها تدريج وليس اعلى
سوى الالهي ما لوحظ ذلك الكون الوجود حينا ان الذي يعقل الشيء له الشيء فلا
محالة انه تحت الزمان وقالوا هو الشيء الكائن بعد ما لا يحصل بل هو العقل المحض
تعالى لا ينظر الى ذاته فيعقل علته ومعه وابعده وقال ايضا القيام هناك
اي عند المبدا الاول دائم بلا زمان ماض ولا آت وقال ايضا الشيء
الزماني لا يكون الا في الزمان الذي هو الى الآن تقول فيه علما الفاعل الاول لهذا
كان لانه ليس هناك زمان فان الشيء الملائم في الآن المستقبل ثم هناك
ملائم له الآن هناك انما يكون موجودا كما يكون في المستقبل كالاشياء
اذ ان عند الباري جل ذكره كاملة تامة زمانية كانت او غير زمانية وهو
عنده دائما وكذلك كانت عنده اوله كما يكون عنده اخيرا وشاء الله
هناك دائم لا يتغير بل شيء حال واحد ثم حال ويتبقى عين وهناك كل كل
زمان او اكثر انما نريد ان نعلم كيف ابدع الاشياء الحية الدائمة
التي نعقله من المبدع الاول لانها انما كونت بغير زمان ليس بينها و
بين الفاعل الاول واسطة فكيف يكون كونها بزمان وهي علة الزمان

والاكوان الزمانية وعليه الزمان ولا يكون تحت الزمان بل يكون نوع
اعلى وارفع كنحو الطاس وذي الظل وبال الفاعلي لسماع قول الغنوص
لمن شيعة افلاطون ان يتخطر ابا الفيطر فيتوهم عليه انه قال ان البارى حق الحق
في زمان فانه انما اضطر الاوائل الى ذكر زمان في مبدء الحق لانهم ارادوا
وصف كون الاشياء فاضطروا الى تجويد الزمان في خلقهم التكوين
ووقع في وصف الحلقة الشريفة كونه زمان الشيئ لان المراد واراد ان
بين الحق اضطر الى ذكر الزمان لانه لابد للفعل التكوين من المعلول
فيتوهم المتوهم ان القبلية هي الزمان وليس كذلك كذلك قول لعل لابد الاوجه
وضع الالفاظ الموهمة للزمان في كلام الشارع والله اعلم وكذا صرح
الشيخ بانه تعالى ليس بزماني في مصنفاته كالتعليقات والشفاء
وغيرهما فانه قال في الفصوص والتعليقات وشرح الاشارات والتقدم
الشيرازي وشارح التلويحات وصاحب الملل الالهية والمحقق الدواني و
سائر بعض عبارتهم في فصل الدهر وليس مقدورا للمحقق الطوسي طاب
ثراه في نقد المحصل واما البارى تعالى وكل ما هو علته الزمان لا يمر ط وحجته
فلا يكون في الزمان ولا معه الا في التوهم حيث يعينها الوهم الا انها ثابتات
والبعدية كلها على طريق التقدم المكاني كذلك ما قاله على اطلاق المعدوم الزماني

بل ينبغي

بل ينبغي ان يقال ان البارى تعالى فقد ما خرج عن القسمين والكائن الوهم
عاجز عن فهمه وقال في جواب الاولة العولوية لما نفوا
عنه الكون في المكان جعلوا نسبته بجميع الاماكن اليه النسبة واحدة متساوية
ولما نفوا عنه الكون في الزمان جعلوا نسبة جميع الازمنة حاليها وماضيها ومستقبلها
اليه نسبة واحدة متساوية انتهى واعلم ان الشيخ الحكماء لهيد الدين صدر
باب تجويز النقض بسبب الاحتمال كاف لحل الشبهة نعم في الحدوث كما
سبق وكيف وقد طبع في الوضوح المصدح بجزم العقل به جزما لا غبار عليه ذلك و
بطلا من الله النفس ويؤيد المطلب قوله تعالى ليس كمثله شيئ ونحوه من الايات وكذا
وكلما ينبغي عنه تعالى المقدر ان الظاهر ان الزمان الخاص من المقدر وكذا
كبرياء لما انه تعالى لا انقطاع لوجوده ولا ابتداء له ولا انتهاء له وما يليق
في ازليته ودوامه فانه يمكن ان يكون زمانا كان زمان وجوده لا عشر معشاره
ويصح استناده عن المتناهي مطلقا في موضوعه وقوله عليه السلام كلما ميزتموه
باوهامكم في ادق معانيه فهو مخلوق مثلكم مردود اليكم ولعل النمال الصغار
يتوهم ان الله زبانيتين وان عدمهما النقص لمن لا يتصف بهما وكذلك
حال العقلاء فيما يصفون الله تعالى به وكذا كلامه ان على الالكترا

يوجد في الخلق لا يوجد في خالقه وفطرته وهو اكثر من ان يحصى وكذا بابدل
عن نسبته الى النقص وكذا بالذات عنه تعالى فان الزمان لا يحمل له لتسخره
لذلك وجماد لان من جهة النقص على انه لو عرض الزمان له تعالى ان الزمان
حقيقة لكل شيء وتقضي شيء والسرمد وهو الظاهر علينا العقل ومثل شرح
في الكتب وكذا شيء والعقل يسمى الاعراض الله تعالى كما بدا علمه العقل
والنقص تقطعنا ان ينسب اليه حدوث شيء مدة زمانية وفي غيبته
امر لا يتزيد فيها على سؤال كاف اراده كما لو لم يعرض او عرضها

العنوان الثالث في بيان حقيقة الدهر والسرمد على ما ذهب اليه السيد الداماد

طاب ثراه وبعض الحكماء وما حصل قال الشيخ في التعليقات للفرق العقل
مدارك ثلثة احدها الكون في الزمان وهو متى الاشياء المتغيرة التي يكون
لها مبدا ونهاية ويكون مبداه غير منتهاه بل يكون متقضيا ويكون دائما في
السيلان وفي تقضي حال وتجدد حال الثاني كون مع الزمان ويسمى الدهر
وهذا الكون محيط بالزمان وهو كون الفلك مع الزمان والزمان في ذلك
الكون لانه نسبت من حركة الفلك وهو نسبة الثابت الى المتغير الا ان
الوهم لا يمكنه ادراكه لانه راى كل شيء في زمان وراى كل شيء يدخله
كان ويكون والماضي والحاضر والمستقبل وراى لكل شيء متى اما ماضيا
او حاضرا او مستقبلا الثالث كون الثابت مع الثابت ويسمى السرمد
وهو محيط بالدهر لعل الوهم يعجز [illegible] ان الكون الزمان

نفس

نفسه متى تعلق بالكون في الشيء فانه يكون حاضرا بذلك الشيء فهو يتغير
بتغير ذلك الشيء فالشيء الذي يكون في الزمان يتغير بتغير الزمان ويلحقه
جميع اعراض الزمان ويتغير عليه اوقاته فيكون هذا الوقت الذي يكون
مثلا سنة الكونه او سنة اخرى غير ذلك الوقت الذي هو اوانه لان الزمان
يفوت ويلحق وما يكون مع الشيء فلا يتغير بتغيره ولا يلحقه اعراضه فالمتعلق الدهر
وعاء الزمان لانه محيط به وما في الشفاء هو المعنى ثم قال ولا نتوهم في الدهر
ولا السرمد امتداد والا لكان مقدار الحركة الزمان فمعلول الدهر والدهر
لمعلول السرمد فانه لو لا دوام علته علة الاجسام الى الاجسام ما وجد
الاجسام فضلا عن حركاتها ولو لا دوام نسبة الزمان الى مبدا الزمان
لم يحصل الان وقال الشيخ الاشراق في المطارحات نحو ما في الشفاء ثم قال
فصح ان الدهر علة الان والسرمد علة الدهر وقال في هياكل حكمه بعد
كلام في هذا الباب الاشياء من العالم اي العالم الذي هو غير الزمان والاشياء
الثابتة من جهة والمتغيرة من جهة الحركة مع الزمان [illegible] الان [illegible]
[illegible] انه لا يكون في الان الا الحركات والمتحركات [illegible] الكون الدهري
في الزمان وهذا [illegible] من الصحو [illegible] العدم انما الحركة فذلك
[illegible] بقاء جوهر [illegible] المتحرك [illegible] بقاء الحركة [illegible] الامور
فانها ليست في زمان وان كانت مع الزمان فان العالم مع الخردلة

ثم قال الدهر [illegible]

وليت في بحر دلالة الشيء الموجود مع الزمان هو الدهر ووجود مستمر
في الزمان كله ولكن استمرار وجود واحد فهو في الدهر ودهر ما لا استمرار
وجوده بعينه مع كل وقت بعد وقت على الاتصال فكان الدهر
فيا لحظ ثابت المتغيرات ونسبته هذه المعية الى الدهر لكن نسبة
تلك الفسحة الى الزمان ونسبة الامور الثابتة بعضها الى بعض والمعية
التي لها من هذه الجهة هو معنى فوق الدهر ونسبة الى احق ما يسمى به
السرمد ولكل استمرار وجود وعي [illegible] مطلق فهو السرمد وقال
في النجاة [illegible] في الشفاء الالهيات عدم الزمانيات ذما او ان [illegible]
من الماضي والمستقبل لكون [illegible] في العدد فاطرافه وهي الانات
لكون الوحدة في العدد واما [illegible] للحركات واما [illegible]
للمتحركات وهو الكون المعدود وقال في الشفاء [illegible] العقول
الدهر مدة [illegible] او نقول [illegible] غير معدود بحركة مع انه العقل
مدة ولانها ليس في ذاته قبل وبعد في الكم واذا كان قبل وبعد
في الكم وجب [illegible] ال [illegible] فلم يخل من الحركة
اول [illegible] الطوال [illegible] اصلا [illegible] بعض [illegible]
ونسبة الى احق ما يسمى به السرمد [illegible] حقيقة الدهر والسرمد
كما عرف هو الكون الثابت مع الثابت والعامس مع [illegible]
ما وراء كون الزمانيات في الزمان فلذلك معه كما ان معنى الامور الثابتة
وفي

وليس للدهر والسرمد امتداد لا في الوهم ولا في الاعيان والا لكان مقدارا
لحركة وقال فخر الدارين الموجود اما ان يكون مكانا او زمانا واما ان
يكون مكانيا او زمانيا واما ان لا يكون مكانا ولا زمانا ولا مكانيا
ولا زمانيا وهذه التقسيم ترتيبه نحوى في علم كثير وقال السيد الشريف اذا
كان هوية اتصالية غير قارة كالحركة كان مشتملا على متقدم ومتأخر لا
يجتمعان فله بهذا الاعتبار مقدار غير قار هو الزمان فينطبق ذلك الهوية على
ذلك المقدار ويكون جزؤها المتقدم مطابقا للزمان المتقدم والمتأخر
للمتأخر فالانطباق تدريجي ولا يوجد بدون الانطباق والمتغيرات الدفعية
لا توجد بدون الزمان واما الامور الثابتة التي لا تغير فيها اصلا لا تدريجا
ولا دفعيا فهي وان كانت مع الزمان الا انها ليست كالمتغيرات الا انها
مستغنية في انفسها عن الزمان بحيث اذا نظر اليها وجد انها يمكن ان تكون
موجودة بلا زمان واذا نسب متغيرا الى متغير بالمعية او القبلية فلا بد هناك
من زمان في كلا الجانبين واذا نسب ثابت الى متغير فلا بد من الزمان
في احد الجانبين دون الاخر واذا نسب ثابت الى ثابت بالمعية كان الطرفان
مستغنيين عن الزمان وان كانا معا زمانا لهذه المعاني معقولة متفاوتة عبر عنها
بعبارات مختلفة واذا تأملت فيها اندفع ما ذهب اليه ابو البركات

حيث قال ان الشيء لا يتصور بقاؤه الا في زمان وما لا يكون حصوله في الزمان ويكون
ما قبل لا يمكن ان يكون لبقائه معنى اصلا من الزمان وان ارسطو في حدوث الدهر
في كلامه كثيرا الا انه لم يوضح المراد اصلا فان المراد ان النفس اذا تعقلت
من حيث انها في حيز الدهر رجعت الى العالم العقلي وصارت مع تلك الجواهر العقلية
العقلية فترى الاشياء كلها عيانا وذلك ايضا الا ان علمهم كان في العالم الاعلى
الكائن تحت الدهر لا يكون في زمان لان الاشياء التي في ذلك العالم كانت
بغير زمان [illegible] فلذلك صارت النفس تعلم الاشياء بغير زمان ولا تحتاج
الى تذكرها لانها كالشيء الحاضر عندها لان الاشياء العلوية والعقلية حاضرة عند
النفس لا تتغير اذا كانت في العالم الاعلى العقلي والحجة في ذلك ان الاشياء
المعلومة هناك لا تخرج من شيء الى شيء هناك ولا تنتقل من حال الى حال
فكانت كلها حاضرة ولا حاجة للنفس الى ذكرها لانها تراها عيانا وانما الشيء
المركب [illegible] وهو واحد لا اجزاء له لانها عالم بلا زمان لانها فوق الزمان
وانما صارت فوق الزمان لانها علة الزمان اقول في كون النفس السابقة
على الزمان كما هو مقتضى كلامه نظر وذلك [illegible] وكون السالك هناك ليس في
كل عالم الا في الاول [illegible] وعقل انما سلكها الا ان تاتي ارواحها
من غير ان تفارق اولها والسالك في ارض الهواء يسلك الارض بلا
الارض من غير مفارقة لاولها وثمانها وذلك على [illegible] واحدة الى ان
قال وكذلك سائر فضائله وانما يحرر في الدهر لانه في زمان ماض ولا ات

ملا

بل الان حاضر والماضي موجود والاشياء دائمة على حال واحد لا تتغير
اعلم ان المشتغلين بكلامه في اثولوجيا والمياميس وقد نقلنا بعضه
فسر كما اكثره مخالفة لتطويل اثبات عالمين عالم الزمان والاشياء
الكائنة تحته وعالم الاعلى من الزمان وقد سماه بالدهر وارض الهواء والعالم
الاعلى والاشياء هناك بلا زمان ولا امتداد وبلا اوله اخره
واخره اوله والسالك في ارض الهواء ياتي اخرها من غير ان يفارق اولها
وللاشياء الزمانية ماضيها ومستقبلها هناك موجودة وهي موجودة
على حالة واحدة بلا تغير والعقول والنفوس والانوار العقلية والصور
النفس للكليات حين تعلقها بالبدن في هذا العالم الذي كان الى العالم
كالقوة الحافظة للنفس بالقياس الى معقولاتها كما ان القوة الحافظة والخيال
خزانة للمحسوسات وهذا الكلام اقرب الى الفهم من كلام غيره [illegible]
اقول هذه العبارات مع انها مخالفة فللمناقشة عليها مجال واسع
سيما على كون الدهر وعاء الزمان والسرمد وعاء الدهر وكون بعضها
محيطا ببعض وعلة له وعلى اكثر احكامها الاتية والحق ان الظهور مع احكامها
على وجه لا يلزم منه عقيدة غير جدا واما المسلك الذي جرى [illegible] في
اثبات حدوث العالم فالعمدة فيه اثبات كون [illegible] الزمان له اول
بحسب الامتدادات في طرف الماضي متناهية وهنا يجب الدليل و[illegible]

احدا او لاحتياج الموجودات الطويلات في الدهر والسرمد كما التزمه السيد
لم يثبت كلتيهما الدوام وبه يثبت ما في المحاكمات قال قلت نسبة المتغير الى
المتغير هي الزمان ونسبة المتغير الى الثابت هو الدهر ونسبة الثابت
الى الثابت هو السرمد قلت هذا التعريف حكاه عن المحاكمات وقد دللت
على ان المفهوم كان ان يكون وان كان امرا موجودا في الاعيان لكان زمانا
مكونا بالذات فيلزم ان لا يوجد في المتغيرات وان لم يكن في ان يستلزم ان ل
وجوده في الثابتات وقال المحقق الطوسي في نقد المحصل لا شك في ان وقوع
الحركة مع الزمان ليس كوقوع الجسم القار الذات المستمر الوجود مع الزمان و
ليس كوقوع الغير القار الذات الذي مع القار الذات الذي كما السماء مع الارض
وذلك العرض هو المحصل سواء كان لها او لم يكن ولكن معه الثابت
مع المتغير مستحيلا فانا نقول ان نوحا عليه السلام عاش الف سنة
فالتطبيق مدة بقائه على الف دورة من الشمس فاذا تقرر اختلاف المعاني
فلا مضايقة في ان يعبر عنها بعبارة اراد و ا الاول لا شك في تحقق مطلق
النسبة كما نقض كلامه في شرح الاشارات لكن الظاهر ان مراده ثبات
وعلى ان لا ريب المراد لكونها في اي زمان النسبة ولا نقول احدا ان حجو للوعاء
كما توهم من كلام المؤلف ومن هنا قوي ان الوجه يكون نسبة الموجودات اليها
كنسبة الجسم للمكانية والزمانيات الى الزمان حتى يكون بمنزلة الظرف للثابتات

[illegible]

وجود ١٥

وجود ليعينها اجاب بما ذكره وهذا الحكم بديهي وضعه لو من النفس بما يلتفت هذه
الوهم ولم نقم عليه برهان حتى لطيف للنفس سيما السرمد بالنسبة الى الواجب
تعالى فالتوفيق فيه هو الصواب واما اعتراض صاحب المحاكمات فيمكن دفعه بان الدهر في
القسمين ثم لم لا يجوز ان يكون مدلول كان ويكون على قسمين فاذا اطلق على الثابتات
كان ثابتا بمعنى الدهر او السرمد واذا اطلق على المتغيرات كان عرفا بمعنى
الزمان وهذا وان كان خلاف متعارف اللغة فان نظر اهل اللغة
على الظواهر الا انه بعد التحقيق يرجع الى هذا كما في اطلاق الموجود على الوجود العام
بالذات والعلم على الصورة الحاصلة المعروف من نظائره وصحح المحقق
الدواني في حواشي التجريد بما يطابق ما فهمناه فصل في نبذة من احكامها
على ما قرروها منها انه ليس في هذين الوعائين امتداد ولا كم ولا انسلال
ولا انقسام ولا اول ولا اوسط ولا اخر بل كنقطة واحدة وحدانية
جميع الموجودات المكانية والزمانية والالهية على ما مر انها موجودة
بمنزلة صدر نقطة واحدة وانما وجودها وجه وحداني لا الا
مرة واحدة وهو مرتبة منها المرات الزمانية والدفعات الابدية
من سر الوجود لا احصاء وانما يقع التقدم والتأخر في ظهورها في
الان ان دل وجودها في الدهر والان كما فيه موجود في الدهر بلا امتداد
بعدم وتأخر وكما يكسر سورة لا اشيء وان الكلي الطبيعي موجود
مراده المنطبقة ذوات المقدار مع ان الكلي موجود في الخارج مجرد

لا تتوارد له أصلا وهو عن أفراده المقدارية وكذا الأشخاص المقدارية
موجودة في الجواهر بمعنى عظم في حقيقة المقدارية وموجودة في العقل بلا ...
ويتوارد هو أخلاصه ما ذكره في القبسات وفي مواضع مختلفة من ...
لتعليم للطواحيت قال الأشياء كلها وجه واحد وقال أيضا العالم
كالشيء الواحد الذي لا اختلاف فيه ويكون إذا أعملت ما العالم ...
وذلك لأنك لا تجد أجزاء العالم كأنها بعض من بعض لكنك ...
كلها كأنها شيء واحد لم يكن أحد ما ... الأشياء كلها
كانت عنده ... الأشياء الأخيرة
إنما تكون بعضها من أجل بعض ولكن الأشياء أو المبدعات
وانبسطت ... عن الباري الأول كان بعضها علة لكون بعض وإذ
كانت كلها معا ولم تمتد ولم تنبسط ولم ... عن الباري الأول كان بعضها
لكون بعض لكن ... لم يكن بعضها علة لكون بعض بل كون الباري الأول
علة لكونها كلها ومنها أن الباري جل ذكره حتى للأشياء كلها علتها ومعلولها
بما في عالم الدهر حقا أو ... ورتبة وإنما علته البعض للبعض
وللأعداد والآلة والشرط والمشروط ونظائرها في عالم الزمان ومنها أن
نوع ... والعدمية والمعية في الأعيان والخارج والواقع ونفس
الأمر وكان ما عدا التقدم والسبق الذاتي هو الآن ... إنه
لا يتصور الحاصل السرمدي والدهري ...

واما

واما المعية السرمدية فمن يقول بقدم سوى الله فهو مصداقها والا فلا يتحقق
لها مصداق ومصداق التقدم السرمدي إنما هو التأخر الدهري كما أن ...
التقدم بالعلية هو التأخر بالمعلولية لا التأخر بالعلية وكذا ...
بالتأخر في الدهر ... بالفعلية أو المعية ولا ...
متقدم بالتقدم الذي ... في الزمانيات ... من حيث أن الكائنات
في الآن ... من حيث أنها في الدهر وأن ... السرمدي بحسب وجهه في ...
متقدم على الدهريات وبحسب وجهه في الدهر فهو مع الدهريات ...
أو أن ... من ... السبق مع ...
أن في كلها ... المتقدم عن المتأخر في نفس الأمر ... المتقدم يوجد في نفس الأمر
لم يوجد المتأخر إلا أن ... الزماني ...
والآن ... العدم السرمدي ... لا مقدار ...
بينهما والفرق بينهما من وجوه الأول أن التقدم والتأخر الزماني ... الشدة
والضعف ...
التأخر الدهري ... الموجودات ...
في الزمان ... من الآن والآخر في ...
حينئذ ... الوجود والعدم في الدهر ...
حدوث ... في الدهر الثالث أنه يصح ...
كل من الوجود والعدم في الآخر فيصح ...

اي القطعية

بخلاف المنافي الدهري فلا يكون الا الوجود او لا يصح اثبات الوجود طرفان
العدم في الدهر الرابع ان المنافي الدهري لا يلزم ان يكون لها واما الزمان
ايضا واما المنافي بالزمان فانه لو كان الوجود من العدم مع الدهر ايضا كذلك
وان كان العدم دهريا منافيا بالزمان فقط دون الدهر كما مر الى عكس ان المنافي
الزماني قد يتخلف عن زمان آخر ولا يتخلف عما هو خارج عن الزمان اذ لا تجاور
هناك تخلف اصلا بخلاف المنافي الدهري فانه يتخلف عن المعدوم [illegible]
تخلفا انفكاكيا لا [illegible] التخلفات الزمانية المألوفة ومنها ان العدم الزماني
للامر الزماني اذا استمر في ابتداء الزمان [illegible] لزم ان يكون [illegible] في الدهر
ايضا والا لزم ان يكون الزماني موجودا في الدهر بلا زمان فلا يكون زمانيا
والعدم للشيء الزماني في بعض الازمنة فقط لا يستلزم العدم الدهري [illegible]
في غير ذلك الزمان في الدهر ايضا [illegible] ان يرتفع الوجود في
بعض الازمنة ولا يرتفع في الدهر [illegible] الزمان [illegible]
الكلي الطبيعي فانه يوجد بوجود فرد ما ولا ينعدم الا بانعدام جميع افراده
[illegible] العدم في بعض الازمنة [illegible] زماني عن زماني كما في المكان لا
[illegible] عن المتصل عن الزمان والمكان واما الامر [illegible] فانه ليس موجودا في
من الازمنة مع انه موجود في الدهر فالدهر اعم واوسع من الزمان ومنها
ان الوجود الاخير لا يناقض العدم [illegible] في الحدوث الزماني [illegible]
في حد من الزمان والاخر في حد آخر فهي هذا النوع من الحدوث [illegible]
بين القبلية والبعدية بخلاف الحدوث الدهري فانه [illegible] في الدهر [illegible] امتداد
والسلام

الفصل حتى يمكن ان يقع العدم في حد والوجود في حد آخر بل يرد
يقع العدم الدهري [illegible] له [illegible] وهو الوجود الدهري ويبطل عند
النسب الدهري [illegible] في [illegible] عند [illegible] في هذا [illegible] ما ذكره
وانما طولت الكلام بذكره ليظهر حقيقة الحال في الطرفين اذ [illegible] هذا
فاعلم ان في اثبات حدوث العالم مسالك ثلث الاول الادلة
النقلية المبنية على الدهر [illegible] الثاني الادلة النقلية المتواترة بالمعنى
وان كان كل واحد منها خبر الواحد والثالث الادلة العقلية الغير
الموقوفة على الدهر [illegible] ولما [illegible] اساس المسالك الاول [illegible]
[illegible] للاحرى المطلب الثاني وهو العمدة في الادلة النقلية
المتواترة بالمعنى الواردة بعبارات متغايرة واساليب مختلفة
[illegible] بعد الجزم [illegible] بالمراد وبعضها متضمنة للادلة عقلية [illegible]
وهي قسمان الاول ما يدل على حدوث جميع المخلوقات وهو اكثر
من ان تحصى فمنها الايات والخطب والاخبار الدالة على [illegible]
صنع الاشياء وابداعها [illegible] انه خلقها [illegible]
[illegible] والخلق [illegible]
كان الله [illegible] والخلق [illegible] فاني اقول [illegible] من ان تحصى [illegible]
[illegible] الاستدلال ان [illegible] في اللغة [illegible] الوجود بعد العدم

والاحداث كما لا يخفى على من تتبع كلام اللغويين والمناط في فهم المعاني
عن كلام صاحب الشريعة هو اللغة قال المحقق الطوسي طاب ثراه في شرح الاشارات
ان اهل اللغة فسروا الخلق باحداث شيء ما وقال الصانع الصنع للايجاد شيء
مسبوق بالعدم وفي اللغة الابداع الاحداث ومنه البدعة المحدثات الامور
سوى الكتاب بدعة شرعا او عرفا وفسروا الخلق بابداع شيء بلا مثال
سابق ولو ذكرنا كلام اهل اللغة مفصلا لبعدنا الى التطويل وكتبهم مشهورة
وهذه الدلالات وان كانت ظنية على المطلوب غير ناصة الا انه
يقوي بما ذكر ومنها ما روي في نهج البلاغة عن مولانا امير المؤمنين صلوات الله
عليه في خطبة له قال عليه السلام لم يخلق الاشياء من اصول ازلية ولا من اوائل
ابدية وفيه ايضا انه يعود بعد فناء الدنيا وحده لا شيء معه كما كان قبل ابتدائها
كذلك يكون بعد فنائها بلا وقت ولا مكان ولا حين ولا زمان عدمت عند
ذلك الآجال والاوقات وزالت السنون والساعات فلا
شيء الا الواحد القهار وفيه ايضا الذي لم يزل قائما دائما اذ لا سماء
ذات ابراج ولا حجب ذات ارتاج ولا ليل داج ولا
بحر ساج ولا جبل ذو فجاج ولا فج ذو اعوجاج ولا ارض
ذات مهاد ولا خلق ذو اعتماد ذلك مبتدع الخلق ووارثه واله الخلق ورازقه
وفي الكافي عن زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام كان الله
ولا شيء

ولا شيء قال نعم كان ولا شيء وفي خطبة مروية عنه عليه السلام
في الكافي وغيره باسانيد عديدة ورواه الامام الصادق كان بها
وعقب سبق الاوقات كونه والعدم وجوده والابتداء ازله قال
عليه السلم كان ربا اذ لا مربوب والها اذ لا مألوه وعالما اذ لا
معلوم وسميعا اذ لا مسموع وفي خطبة عليه السلم رواها في الاحتجاج
للطبرسي انه قال عليه السلام عالما بها قبل بالاشياء قبل ابتدائها
محيط بحدودها وفي الكافي والتوحيد في الخطبة له عليه السلم انه قال احاط
بالاشياء علما قبل كونها فلم يزدد بكونها علما علمه بها قبل ان يكونها
كعلمه بعد تكوينها ثم قال في تلك الخطبة ايضا الذي لم يزل ولا يزال وحدانيا
قبل بدء الدهور وبعد صروف الامور وفي الخطبة الموسومة بخطبة الاشباح
عالما بها قبل ابتدائها محيط بحدودها وانتهائها عارف بقرائنها و
احنائها لم يسبقه مضيق الاجواء ومشق الارجاء ومسالك الهواء
في خارقها ما ملأ طالما شرع عليه السلم الى ان قال في بيان الكيفية خلق
الافلاك من الماء وفي خطبة في روضة الكافي عنه عليه السلم انه قال لا يوصف
بما كون اشياء ولا كان ضعيف قبل ان يكون شيئا ولا كان اليوم حسا
قبل ان يبتدع شيئا ولا كان خواص الملك قبل انشائه ولا يكون
خلوا منه بعد ذهابه كان الها حيا بلا حياة ومالكا قبل ان ينشئ شيئا
ومالكا بعد انشائه للكون وفي الكافي عن ابي عبد الله عليه السلم

لم يزل الله عز وجل ربنا والعلم ذاته ولا معلوم والسمع ذاته ولا مسموع والبصر ذاته
ولا مبصر والقدرة ذاته ولا مقدور فلما أحدث الأشياء وقع العلم منه
على المعلوم والسمع على المسموع والبصر على المبصر والقدرة على المقدور
قال الراوي قلت فلم يزل الله متحركا فقال تعالى الله إن الحركة صفة محدثة
بالفعل قلت فلم يزل الله متكلما فقال إن الكلام صفة محدثة ليست بأزلية كان الله
عز وجل ولا متكلم وبه عن أبي جعفر عليه السلام قال كان الله
ولا شيء غيره ولم يزل عالما بما يكون فعلمه به قبل كونه كعلمه به بعد كونه
... كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام إن الله كان يعلم الأشياء
قبل أن خلق الأشياء أو لم يعلم ذلك حتى خلقها ووقع بخطه عليه السلام لم يزل الله عالما
بالأشياء قبل أن يخلق الأشياء كعلمه بالأشياء بعد ما خلق الأشياء ...
... عليه السلام أن مواليك اختلفوا فقال بعضهم لم يزل الله
عالما قبل فعل الأشياء وقال بعضهم لا نقول لم يزل الله عالما لأن معنى يعلم يفعل فإن أثبتنا العلم
فقد أثبتنا في الأزل معه شيئا فإن رأيت جعلني الله فداك أن تعلمني من ذلك
ما أقف عليه ولا أجوزه فكتب بخطه عليه السلام لم يزل الله عالما تبارك
... عن أبي عبد الله
عليه السلام ... كلام وكذلك ... الأرض والسماء والليل والنهار
والشمس والقمر والنجوم وفي الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام المشيئة
محدثة ... المشيئة محدثة وجميع الأشياء موجودة

بالمشية

بالمشية فهي أولى بالحدوث وفيه أيضا عن الجواد عليه السلام أنه قال
رحمه أخبرني عن الرب تبارك وتعالى أسماؤه وصفاته هي هو فقال
أبو جعفر عليه السلام إن لهذا الكلام وجهين إن كنت تقول هي هو أي أنه
ذو عدد وكثرة فتعالى الله عن ذلك وإن كنت تقول إن هذه الصفات
والأسماء لم تزل فإن لم تزل يحتمل معنيين فإن قلت لم تزل عنده
في علمه وهو مستحقها فنعم وإن قلت لم يزل تصويرها وهجاؤها وتقطيع حروفها فمعاذ
الله أن يكون معه شيء غيره بل كان الله ولا خلق ثم خلقها ...
... الزيادة ... النقصان ... الزيادة
... النقصان ... في كلام الرضا عليه السلام
مع عمران الصابي ... عليه السلام ...
... إنه قال عليه السلام إن الله المبدئ الواحد الكائن الأول لم يزل
واحدا لا شيء معه فردا لا ثاني معه لا معلوما ولا مجهولا ولا محكما ولا متشابها
ولا مذكورا ولا منسيا ولا شيئا يقع عليه اسم شيء من الأشياء
... ولا إلى ... ولا لشيء ...
ولا ... ذلك ... الشيء ... غيره وفي الكافي
... عن أبي جعفر عليه السلام ... السماوات والأرض
قال أبو جعفر عليه السلام إن الله ... الأسماء ...

كلها مبنية على عرش كان قبله فابتدع السموات والارضين ولم يكن
قبلهن سموات ولا ارضون اذ اسمع لقوله تعالى وكان عرشه على الماء
وروي عن مولانا امير المؤمنين عليه السلام في خطبة انه قال في وصف الله تعالى الكبير
اذ لا منظر اليه من خلقه متوحد اذ لا سكن يستانس به ولا يستوحش لفقده
الخلق انشاء وابتداء ابتداء بلا روية اجالها ولا تجربة استفادها ولا حركة احدثها
ولا همامة نفس اضطرب فيها اجال الاشياء لاوقاتها ولاءم بين مختلفاتها
وغرز غرائزها والزمها اشباحها عالما بها قبل ابتدائها محيطا بحدودها وانتهائها وفي
الكلمات المنسوبة اليه عليه السلام عالم اذ لا معلوم ورب اذ لا مربوب وقادر
اذ لا مقدور وفي التوحيد لاني ابونه نحوه مخاطبا به لا عنف وروي عن مولانا
الصادق عليه السلام في كلام له فالزم ما اجمع عليه اهل الصفا والتقى من اصول
الدين وحقائق اليقين والرضا والتسليم ولا تدخل في اختلاف الخلق فيفسد عليك
وقد اجمعت الامة المختارة ان الله واحد ليس كمثله شيء وانه عدل
في حكمه ويفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ولا يقال في شيء من صنعه لم ولا كان
ولا يكون شيء الا بمشيته وانه قادر على ما يشاء وصادق في وعده
ووعيده وان القرآن كلامه وانه كان قبل الكون والمكان
والزمان وان احداثها وافنائها عنده سواء ما ازداد باحداثها
علما ولا ينقص بفنائها ملكه عز سلطانه وجل سبحانه فمن اورد عليك
ما ينقص به الاصل فلا تقبله الخبر وفي الادعية المأثورة عن الائمة عليهم
السلام لك ولم تكن شيئا وكان عرشك على الماء اذ لا ارض

مدحية

فيه تصريح بانه من اصول الدين
قد اجمعت له في اثار المروية
عن الله لما رجحت عليه
الامة المختارة اي
الفرقة الناجية

مدحية ولا سماء مبنية ولا شمس تضيء ولا قمر يجري ولا نجم يسري ولا كوكب
دري ولا سحاب منشأ ولا دنيا معلومة ولا آخرة مفهومة وتبقى وحدك
كما كنت وحدك علمت ما كان قبل ان يكون وخلقت ما
كان وقبل ان يكون وفي الدعاء المأثور عن مولانا امير المؤمنين
عليه السلام ومن الادعية يا من فصيح لعوالي الشدة كنت اذ لم تكن
سماء مبنية ولا ارض مدحية ولا شمس مضيئة ولا ليل مظلم ولا نهار مضيء
ولا بحر لجي ولا جبل راس ولا نجم سار ولا قمر منير ولا ريح تهب
ولا سحاب يسكب ولا برق يلمع ولا رعد يسبح ولا روح تتنفس
ولا طائر يطير ولا نار تتوقد ولا ماء يطرد كنت قبل كل شيء و
ابتدعت كل شيء اول وكذا ورد نحوه في ادعية ليلة الجمعة عن
امير المؤمنين عليه السلام وهذا الادعية المنقول في الادعية الما
ثورة كثيرة ولا شك فيه لمن هو ادنى في الخطب والاخبار وورد
الالفاظ الظاهرة في الحدوث للائمة عليهم السلام يعقلون الناس
على قدر عقولهم والمفهوم من العقول حدوث العالم في الادعية
مكونا المناجاة مع الله تعالى والتقية عنه فلا احتمال لهذا الاوهام
في الظهور حدوث العالم وانتفاء الان والموجودات
وشدة تضرعه تعالى عن الان عمره وضعف فوجه الحكم

كلام الهي

تقسيم الهي

الى العكس لكان اقرب وروى عن مولانا الرضا عليه السلام معنى
الربوبية اذ لا مربوب وحقيقة الالهية اذ لا مألوه ومعنى العالم ولا
معلوم ومعنى الخالق ولا مخلوق وتأويل السمع ولا مسموع ليس منذ خلق
استحق معنى الخالق ولا باحداثه البرايا استفاد معنى البرائية كيف ولا
يغيبه مذ ولا يدنيه قد ولا يحجبه لعل ولا يوقته متى ولا يشمله حين ولا يقارنه
مع اول هذه الخطب والروايات صريحة في المطلوب وصحة الحديث
لا انه حدا واما اطلاق قدماء الموحدين والمتألهين على هذا المعنى
كلام مليح الزمان قبل حدوث الاشياء وحتى الموجودات فلعله على
سبيل الفرض والتقدير او ضيق العبارة او تفهيم العوام او تحقق الزمان
الموهوم ومما يشيد اركان ما ذكرنا ويؤكده ما تكرر عن المعصومين عليهم السلام
كان ربي قبل القبل بلا قبل ان يراد معنى القبل والبعد عنه لانه جاعل الازلية والابدية
لا انه كونه قبل الاشياء وبعدها كما توهم من كلام المؤلف علامة وهو البعد
بلا لحد حيث نفى القبلية والبعدية عنه لانه حقيقته مع اطلاقهما عليه في
في بعض الاخبار كيف يكون له قبل هو قبل القبل بلا غاية ومنها ما رواه
في نهج البلاغة من خطبة عليه السلام لم يخلق الاشياء من اصول ازلية ولا
من اوائل ابدية وما رواه في الكافي من خطبة مولانا امير المؤمنين عليه السلام
الحمد لله الواحد الاحد الصمد الذي لا من شيء كان ولا من شيء خلق ما كان
قدرة بان بها من الاشياء الخطبة بطولها وهذه الخطبة من
مشهورات

مشهورات خطبه عليه السلام حتى اشتهر انها الثانية وهي كافية لمن طلب
علم التوحيد اذا تدبرها وفهم ما فيها فلو اجتمع الانس والجن ليس فيها
نبي على ان يبينوا التوحيد بمثل ما اتى به عليه السلام بابي و امي ما قدروا
الا ورود الى قوله لا من شيء كان ولا من شيء خلق ما كان ازمنتي لقوله بلا من شيء
كان نفي الحدوث عن الله تعالى وكيف اوضح في ما اجديه صفة الخلق ولا اختراع
بلا اصل ولا مثال نفيا لقوله من قال ان الاشياء كلها محدثة بعضها
من بعض والطا لقوله الثنوية الذين زعموا انه لا يحدث شيئا الا من
اصل ولا يدبر الا باحتذاء مثال فدفع عليه السلام لا من شيء خلق ما
كان جميع حجج الثنوية وشبهاتهم لان اكثر ما يعتمد الثنوية في حدوث
الالم انه لا يخلو ان يكون الله خلق الاشياء من شيء او من لا شيء
فقولهم من شيء خطأ وقولهم من لا شيء مناقضة لان قوله من يوجب شيئا
ولا شيء ينفيه فاخرج امير المؤمنين عليه السلام هذه اللفظة على ابلغ الوجوه
واصحها فقال عليه السلام لا من شيء خلق ما كان فنفى من اذ كانت توجب
شيئا ونفى الشيء اذ كان كل شيء مخلوقا محدثا لا من اصل احدثه الخالق
كما قالت الثنوية انه خلق من اصل قديم فلا يكون تدبير الا باحتذاء
مثال لقول وكذلك ينفي قول الحكماء ايضا ان كل حادث يحتاج الى
[illegible] مسبوقة بمادة وروى في كتاب التوحيد عن مولانا الباقر عليه السلام
اول شيء خلقه الشيء الذي جميع الاشياء منه وهو الماء فكان لشيء

خلقه من شيء الى شيء ومن لا شيء فقال عليه السلام خلق الشيء من لا شيء
كان قبله ولو خلق الشيء من شيء اذن لم يكن له انقطاع ابدا لم يزل الله
اذن ومعه شيء ولكن كان الله ولا شيء فخلق الشيء الذي جميع الاشياء منه
وهو الماء اول قوله اذن لم يكن انقطاع ابدا اشارة الى انه ليس له التسلسل
مطلقا سواء كان مجتمعا في الوجود اولم يكن وقوله لم يزل الله ومعه شيء
يحتمل وجه بطلانه من انه يكون الها ثانيا لو كان قديما وروى في روضة
الكافي انه جاء الى ابي جعفر عليه السلام رجل من اهل الشام من علمائهم فقال
يا ابا جعفر جئت اسألك عن مسألة قد اعييت على ان اجد احدا يفسرها
وقد سألت عنها ثلثة اصناف من الناس فاني اسألك عن اول ما خلق الله
من خلقه فان بعض من سألت قال القدر وقال بعضهم القلم وقال بعضهم
الروح فقال ابو جعفر عليه السلام ما قالوا شيئا اخبرك ان الله تعالى كان
ولا شيء غيره وكان عزيزا ولا احد كان قبل عزه وذلك قوله سبحان
ربك رب العزة عما يصفون وكان الخالق قبل المخلوق ولو كان اول
ما خلق من خلقه الشيء من الشيء اذا لم يكن له انقطاع ابدا ولم يزل الله
اذا ومعه شيء ليس هو يتقدمه ولكنه كان اذ لا شيء غيره وخلق الشيء
الذي جميع الاشياء منه وهو الماء الذي خلق الاشياء منه الحديث
اول هذا الحديث بمنزلة سابقه في الدلالة على حدوث جميع الاشياء
صريحا وفيه الاستدلال على الالهيات واستدلاله بوجه آخر مع الله خلا

ويلزم

ظاهره الجواب بسند عن
ان يكون اب ...
ان اول المخلوقات
شيء قديم كما يقوله الحكماء

ويلزم من كل منهما المطلب الضايع فهذان الحديثان يدلان على المطلب من ثلثة اوجه ومنها
ما رواه الطبرسي في احتجاجه في باب احتجاج سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله
عليه وآله على اهل الملل ومنهم الدهرية قال ثم اقبل رسول الله صلى الله عليه
وآله على الدهرية فقال وانتم فما الذي دعاكم الى القول بان الاشياء لا
بدو لها وهي دائمة لم تزل ولا تزال فقالوا لانا لا نحكم الا بما نشاهد ولم
نجد للاشياء محدثا فحكمنا بانها لم تزل ولم نجد لها انقضاء وفناء فحكمنا بانها لا
تزال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله افوجدتم لها قدما ام وجدتم لها
بقاء ابد الابد فان قلتم انكم وجدتم ذلك انهضتم لانفسكم انكم لم تزالوا
على هيئتكم وعقولكم بلا نهاية ولا تزالون كذلك ولئن قلتم هذا دفعتم
العيان وكذبكم العالمون الذين يشاهدونكم قالوا بل لم نشاهد لها
قدما ولا بقاء ابد الابد قال رسول الله صلى الله عليه وآله فلم صرتم بان تحكموا
بالقدم والبقاء دائما لانكم لم تشاهدوا حدوثها وانقضاءها اولى من تارك
التمييز لها مثلكم فيحكم لها بالحدوث والانقضاء والانقطاع لانه لم يشاهد
لها قدما ولا بقاء ابد الابد اولستم تشاهدون الليل والنهار واحدهما بعد
الآخر فقالوا نعم فقال اترونهما لم يزالا ولا يزالان فقالوا نعم فقال ا
فيجوز عندكم اجتماع الليل والنهار فقالوا لا فقال فاذا منقطع احدهما عن الآخر
فيسبق احدهما ويكون الثاني جاريا بعده قالوا كذلك هو فقال قد حكمتم

محدوث ما تقدم من الليل والنهار ولم يثبت به والمباهاة فانكم والله قدره ثم قال
اتقولون ما قبلكم من الليل والنهار متناه ام غير متناه فان قلتم انه غير متناه فقد
وصل اليكم آخر ما لا نهاية له لاوله وان قلتم انه متناه فقد كان ولا شيء منهما
قالوا نعم قال لهم اقلتم ان العالم قديم غير محدث وانتم عارفون بمعنى ما اقررتم به وبمعنى
ما جحدتموه قالوا نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله فهذا الذي تشاهدونه من
الاشياء بعضها الى بعض يفتقر لانه لا قوام للبعض الا بما يتصل به الا ترى البناء
محتاجا بعض اجزائه الى بعض والا لم يتسق ولم يستحكم وكذلك سائر ما ترى
قال فاذا كان هذا المحتاج بعضه الى بعض لقوته وتمامه هو القديم فاخبروني
ان لو كان محدثا كيف كان يكون وماذا كانت تكون صفته قال فبهتوا
وعلموا انهم لا يجدون للمحدث صفة يصفونه بها الا وهي موجودة في هذا
الذي زعموا انه قديم فوجموا وقالوا سننظر في امرنا اقول والدهرية
الذين قالوا بقدم الدهر اي الزمان فلعلهم بالمعنى الذي ذكرناه وقالوا ان السماء والارض
الوجود لم يزل ولا يزال بل بعضهم انكر الحوادث اليومية وانكروا وجود ما لم
يدركه الحواس الخمس ولهذا انكروا وجود الصانع تعالى لعدم ادراك الحواس
له تعالى ووقفوا وجود الموجودات من الطبائع المنشئة فيها لا الى نهاية اذا
تقرر هذا فاعلم ان الظاهر ان المطلوب لاثبات الحدوث الزماني ان الحد
من الحدود وهو الحدوث الزماني وقوله وهي وانتم لم تزل ولا تزال لتوكيده وقوله

افقديم

افقديم الا قوله اتقولون ما قبلكم من الليل والنهار والطال لانكارهم وجود
ما لم تدركه الحواس ووجوب الايمان بالغيب وذلك لانهم يحكمون بان
القديم وتقدم الليل والنهار في الازمنة الماضية مع انهم لم يشاهدوه
وهنا قبلهم ان يعترفوا بوجوب الايمان بالغيب عن حواسهم ويحتمل ان يكون
الزاما لهم او لشمولهم لشاهدي الليل والنهار واما بالحدوث الزماني فلا
بانهم كما يحكمون بالقدم لعدم مشاهدة الحدوث يلزمهم ان يحكموا بالحدوث
لانهم لم يشاهدوا القديم والبقية لاثبات الايمان بالغيب ومن قوله
اتقولون ما قبلكم من الليل والنهار الى قوله اقلتم ان العالم قديم غير
محدث لاثبات لانقطاع الليل والنهار من جهة الماضي واستحالة ما لا نهاية له وانقطاع
الزمان حينئذ ويلزم منه انقطاع الحركات وحدوث الاجسام والاعراض القائمة
بها ومن قوله اقلتم ان العالم قديم غير محدث الى اخره لاثبات الامكان الذي هو
المستلزم لوجود الصانع ومنها ما رواه في التوحيد وعيون اخبار الرضا والاحتجاج
الطبرسي من خطبة له عليه السلم طويلة انه قال عليه السلم وانما كلامه
سبحانه فعل منه انشأه ومثله لم يكن من قبل ذلك كائنا ولو كان قديما
لكان الها ثانيا لا يقال كان بعد ان لم يكن فيجري عليه الصفات المحدثات
وفي احتجاج ابي الحسن الرضا عليه السلم مع ابي قرة فقال ابو قرة فانا نقول في
الكتب فقال ابو الحسن عليه السلم التورية والانجيل والزبور والفرقان
وكل كتاب انزل كان كلام الله عز وجل انزله للعالمين نورا وهدى وهي كلها

محدثة وهي غير الله حيث يقول او يحدث لهم ذكرا وقال ما يأتيهم من ذكر من
ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون والله احدث الكتب كلها التي انزلها
فقال ابو قرة فهل تفنى فقال ابو الحسن اجمع المسلمون على ان ما سوى الله فان وما
سوى الله فعل الله والتورية والانجيل والزبور والفرقان فعل الله الم تسمع الناس يقول
رب القرآن فمن زعم ان القرآن لم يزل فقد اظهر ان الله ليس قديم ولا واحد وان الكلام لم
يزل معه وليس له بدو وليس باله اعلم ان الخبرين يدلان على ان الكلام مفعول
معلول اي لا يكون حادثا بالزمان حيث ان الكلام يقتضي انه لو كان قديما
بالزمان يلزم ان يصير الها ثانيا واجب الوجود بالذات فاقول في توجيهه بعد
تمهيد مقدمة هي ان ما يحتاج اليه اما افاضة اصل الوجود وحينئذ يسمى العلة حيث
بسيط واما افاضة كمال الوجود ويسمى المعد للاول والاول هي العلة الموجدة
والثاني هي المعينة والموجبة الدائمي يستحيل فيه انه لو كان جزء اصلا فلا حاجة به الى
ان له لاثبات الحدوث للعالم او لبيان اثبات الصانع بعد الحدوث للجميع وقوله ما
علته عند الحكيم صحيح اذ لنا بل الحق ان ما يحتاج في الوجود المتناهي انما هو في
جميع الاسباب في اصل الوجود فالحق وصحة اطلاق ان العلة على كل ان من ذلك
الاسباب ان لا يكون العلة مؤثرا في اصل الوجود في كل ان وليس بشرط ما ذكر العلة
في اصل الوجود ان يكون في كل ان ايضا بعينه في البقاء لا حيث يكون الان الاول
غير الان الفاني يكون ما ذكر في هذه الاثاني اصل الوجود وما في الانات الباقية
كذلك ولا يكون يسمى هذه الانات غير الاول لا لاول بان العلة في كلهم طريق لو كان

محر

موجودة فيه ولعله انه لم يحتج الى كون حادثا لانه لم يزل معه فكيف يكون حادثا لم يزل
معه وما رواه في العيون من مكالمات الرضا عليه السلم مع سليمان المروزي انه قال
عليه السلم لسليمان ان ما لم يزل لا يكون مفعولا او يؤيده ايضا ما روي في الكافي عن ابي الحسن
عليه السلم في كلامه مع الزنديق لم يزل ربك ان ادعيت اثنين فرجة ما بينهما حتى يكونا
اثنين فصارت الفرجة ثالثا بينهما قديما معهما فيلزمك ثلاثة وان ادعيت ثلاثة لزمك
ما قلت في الاثنين حتى تكون بينهم فرجة فيكونوا خمسة الحديث وجه الاستدلال انه
حكم على الفرجة بانها لو كان قديما لكان الها ثالثا واجب الوجود فمن لم يحكم بالعدم يلزم
وجوب الوجود ويمكن ايضا ان يستفاد بعض ما مر من الاخبار اذ التقرير يحتمل في
توجيه الملازمة في قوله عليه السلام لو كان قديما لكان الها ثانيا انه لو كان الكلام الذي
هو مخلوقه قديما دائمي الوجود لزم ان لا يحتاج الى علة اصلا اما الموجبة فلما مر واما
المعينة فلانها في الموجودة فهو يعني الاول اشعى ثاني نظرا الى الاولى والمستغني عن العلة
اصلا هو الواجب الوجود فيكون الها ثانيا ويكون خلاف المفروض ايضا فان المفروض
ايضا انه حكم الواحد ومخلوقه ما مر فان قلت على سبيل المعارضة لو كان هذا كان
ممكنا ولو كان ممكنا لكان محتاجا الى المؤثر وعلة اما الملازمة الاولى فلان الوجود لوازم
الامكان من التركيب المستلزم للاحتياج الى الاجزاء وعرضها لاحتمال ولا الملازمة الثانية
فلان علة الحاجة الى المؤثر هي كذا لا الامكان فتحتاج الا الصحيح للمعنى بطلان القضوى

وهي قوله لو كان فيهما كان المحتاج الى مؤثر وعدمه شرطه لا يناقض ما ذكرنا في ان
الملازمة من ان القديم غير محتاج الى المؤثر فانه جليه و الشرطيه لا اساس لها بحجة اصلا كما
بين في المنطق وكذا الوقيد على سبيل المنع وسنده بما ذكره لان السند المذكور لا
يصلح سندا للمنع بحيث ان الاول السند طرد ما لمنع على تقدير صحة الملازمة نقول
الملازمة الاولى ممنوعة اذ لا نم ان القديم لو كان لكان الكل محتاجا الى المؤثر والسند بما ذكر
ربما كان غير محتاج بجواز استلزام المحال للمحال لا يقال لم لا يكون الكل لو كان في ما
لكان الها ماسا لجواز استلزام المحال محالا لانا نقول لا نسلم من الخصم به القول
وعن الثاني بانه ان القديم فلا يصح له القول بالمسلمات و التحقيق انه لا يجوز لزوم اي
محال اتفق بل المحالين الذين بينهما ربط وعلاقة لزوم بديهية او مبرهنة والدليل انما دل على
علاقة اللزوم بين القدم و وجوب الوجود وبينه وبين الكل ان الوجوب الكل الحق
يحقق المنفية بينه وبين المقتضى محال واذا كان الملزوم في لا ازل التقرر بهذا فالعلم
عليه ان الى الماتن يمكن ان يقول ان الاكل لان المصداق الاكل لا يتحقق
في الحوادث والعدد المفروض انه قديم لا يصدق عليه الا مطلقا في نفس الامر من افراد
الممتنع لا يستلزمه للبطلان المستحيل مطلقا كما سبق والممتنع ... هذا ... مركبا
المجموع المركب من القديم والمقتضى ويمكن ان يكون علة لحاجة الى المؤثر هو الحدوث والله
يمكن ان يقصد به الحدوث وهو مقتضى ظاهر الاخبار ... ما روي في التوحيد والاحتجاج
للطبرسي ان سئل المامون الرضا عليه السلام ... والرحمن القهار
ولا يخفى

التحقيق

٢٦

والارض في ستة ايام وكان عرشه على الماء فقال ان الله تبارك وتعالى خلق العرش والماء
والملائكة قبل خلق السموات والارض وكانت الملائكة تستدل بانفسها والعرش والماء
على الله تعالى ثم جعل عرشه على الماء ليظهر بذلك قدرته للملائكة فيعلموا انه على كل شيء قدير ثم
رفع العرش بقدرته ونقله فجعله فوق السموات السبع وخلق السموات والارض في ستة ايام وهو
مستول على عرشه وكان قادرا على ان يخلقها في طرفة عين ولكنه خلقها في ستة ايام
ليظهر للملائكة ما يخلقه منها شيئا بعد شيء فيستدل بحدوث ما يحدث على الله تعالى مرة بعد مرة ... الخبر
فذكر في قوله الدال بحدوث صفة على وجوده وهو ايضا استدلال بحدوث الممكنات على
الصانع وقد روي عن المعصوم عليه السلام الاستدلال بالحدوث على الصانع في اخبار كثيرة منها
روي عن الصادق عليه السلام في جواب سائل الزنديق الذي سأله عن اثبات الصانع كما مر
حدا يبعد صدوره عن غير الامام من انه قال الرجل فمن اين قالوا ان الاشياء ازلية
قال عليه السلام هذه مقالة قوم جحدوا مدبر الاشياء فكذبوا الرسل ومقالتهم والانبياء
وما انبئوا عنه وسموا كتبهم اساطير ووضعوا لانفسهم دينا بآرائهم واستحسانهم ان الاشياء
تدل على حدوثها من دوران الفلك بما فيه وهي سبعة افلاك وتحرك الارض ومن
عليها وانقلاب الازمنة واختلاف الوقت والحوادث التي تحدث في العالم
من زيادة ونقصان وموت وبلى واضطرار النفس الى الاقرار بان لها صانعا
ومدبرا اما ترى الحلو يصير حامضا والعذب مرا والجديد باليا وكل الى تغير وفناء
وروي عن الرضا عليه السلام انه دخل عليه رجل فقال يا ابن رسول الله ما الدليل على حدوث
العالم قال انك لم تكن ثم كنت وقد علمت انك لم تكون نفسك ولا كونك من هو مثلك
وقول الطاهر ان المراد ان الاستدلال بالآثار للاشياء حدوثها عنده حدوث نفسه فكذلك الاحد

٢٧

بصيره قادره وتوحده الضا وقوله لا على تفسير المفسرين لقد كفر الذين قالوا ان الله
ثالث ثلاثة وما من اله الا اله واحد وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم
عذاب اليم وقوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم انما الله اله واحد فالمشهور
عند المفسرين ان النصارى قالوا ان اقانيم ثلاثة الجوهر والعلم والحياة والقدرة الزايدة وقيل
كانت الهة ولهذا قال انه ثالث عيسى ومريم وما من اله الا اله واحد
ولعله لهذا اوصاه الله تعالى وما يؤيده من الشرك مالكه للاوهام مشركون كما من مثال
الشرك فيها تعالى طائفة من الامم وتوحده ما رواه الصدوق في التوحيد
والخصال ان اعرابيا سأل امير المؤمنين عليه السلام عن الله انه واحد فقال عليه السلام
ان القول في ان الله واحد على اربعة اقسام فوجهان منها لا يجوزان
على الله عز وجل ووجهان يثبتان فيه فاما اللذان لا يجوزان عليه فقول القائل واحد يقصد به
باب الاعداد فهذا ما لا يجوز لان ما لا ثاني له لا يدخل في باب الاعداد اما ترى انه كفر من قال ثالث ثلاثة
لا بد خلوه المعنى للالات على سبيل التجوز والاحتمال ولا انها وجها لا للعلم الا انه تعالى
والتحول في العلم روي في الاصول الرواية التي ذكرها انه سأل الصادق عليه السلام عن مسائل
كثيرة ان سأله فمن زعم ان الله لم يزل بوحدانيته موجودة ولم يستطع المعصي منها الا ما هو
بها ودخوله فيها من تلك الطينة خلق الاشياء قال عليه السلام سبحان الله وتعالى ما اعجزه
لو صف بالقدرة لا يستطيع المعصي من الطينة اذا كانت الطينة حية ازلية فكيف ما الحق
فاما يجد ... العالم من نفسها فان كان ولك كذلك فمن اين جاء الموت والفناء وان
كانت الطينة ميتة فلا بقاء للميت مع الازلية العدم والميت لا يحي منه حي بوجه هذا له
الدالة ... هو لا والعلم مثلا اول الحد المراد من قوله حينئذ الموجود

حكم بحدوث العلم
بكذا وسعادتي

سيم ... انه ليس بدائمي الوجود وانه وحده لما لم يكن في موضع عليه السلام هو القديم وما
سواه مخلوق محدث ولا يخفى ان المقام لم يمل تام من القديم مطلقه الفعل على ان عدم الحاجة
الحدوث سرطا او شطرا وعدم وضوح حكم العقل بحيث يظهر ان المعقول والعلم عند الله
تعالى وما يسند اركاني فاقبله وقال ان القديم لا يحتاج لما علمه والصورة وحجب
الوجود والها ما روي عن الحسين ان ... في التوحيد والاحتجاج قال سمعت ابا الحسن
الرضا عليه السلام يقول لم يزل الله عز وجل قادرا عالما حيا قديما سميعا بصيرا فقلت له
يا ابن رسول الله ان قوما يقولون لم يزل عالما بعلم وقادرا بقدرة وحيا بحياة وقديما
بقدم وسميعا بسمع وبصيرا ببصر فقال عليه السلام من قال ذلك ودان به
فقد اتخذ مع الله آلهة اخرى وليس من ولايتنا على شيء ثم قال عليه السلام لم يزل الله
عز وجل عالما قادرا حيا قديما سميعا بصيرا لذاته تعالى عما يقول المشركون والمشبهون
علوا كبيرا اقول الظاهر ان القوم الذين حكاه الراوي هم الاشاعرة القائلون بزيادة الصفات
القديمة او فرقة من الشيعة اتبعوا الاشاعرة في هذا القول فالزمهم عليه السلام انهم اتخذوا
مع الله آلهة ما جرى في شرك وتشبيه وما روي في التوحيد عن ابي الحسن الرضا عليه السلام
من صفات الافعال فمن زعم ان الله لم يزل مريدا شائيا فليس بموحد او لعل المراد
في انه غير موحد ان ارادته الارادة والمشية توجب ازلية الفعل والمقول بالعدم واجب
وجود ... العالم ... وروي في التوحيد عن ابي عبد الله
عليه السلام انه جاء له ان رجلا يتحدثون الاكم اهل البيت تقول ان الله تبارك وتعالى لم
يزل سميعا بصيرا ... ... فغضب عليه السلام ثم قال من قال ذلك
ودان به فهو مشرك وليس من ولايتنا على شيء ان الله تبارك وتعالى ذات علامة سميعة
بصيرة

لعله اراد في اراده الارادة
ولسنه اعني ... اراده
في لم يزل ...
وسوى ...
ماسوى الله حادث
ومالى الله

وما للميت المعدوم لقرينة قوله في ان حياة الموت والفناء وقوله فلا حياة للميت مع الارادة
وكذا ما روي عن الرضا عليه السلام في احتجاجه على سليمان المروزي في كلام طويل قال
فانه لم يزل مريدا قال يا سليمان فارادته غيره قال نعم قال فقد اثبت معه شيئا
غيره لم يزل قال سليمان ما اثبت قال الرضا عليه السلام اهي محدثة قال ما هي محدثة
فاعاد عليه المسألة قال هي محدثة يا سليمان فان الشيء اذا لم يكن ازليا كان محدثا
واذا لم يكن محدثا كان ازليا ومنها ما روي عن الرضا عليه السلام في كلام مع عمران
الصابي قال يا عمران اخبرني عن الكائن الاول وعما خلق قال عليه السلام سألت فافهم
اما الواحد فلم يزل واحدا كائنا لا شيء معه بلا حدود ولا اعراض ولا يزال كذلك
ثم خلق خلقا مبتدعا مختلفا باعراض وحدود مختلفة لا في شيء اقامه ولا في شيء حده
ولا على شيء حذاه ومثله ثم قال في آخر الكلام فقد فهمت يا عمران ثم قال يا عمران ان الله
المبدع الواحد الكائن الاول لم يزل واحدا لا شيء معه فردا لا ثاني معه لا معلوما
ولا مجهولا ولا محكما ولا متشابها ولا مذكورا ولا منسيا ولا شيئا يقع عليه اسم
شيء من الاشياء غيره وفي رسالة [illegible] الذي ذكره قال ايها الحكيم فما القول
فيمن زعم ان هذا التدبير الذي ظهر ~~في العالم الاكبر والعالم الاصغر~~ في تدبير النجوم السبعة
فقال عليه السلام يحتاجون الى دليل ان هذا العالم الاكبر والعالم الاصغر من تدبير النجوم التي
تسبح في الفلك وتدور حيث دارت متعبة لا تفتر وسائرة لا تقف ثم قال
وان لكل نجم منها موكل مدبر فهو بمنزلة العبد المأمور المنهي فلو كانت قديمة ازلية لم
يتغير من حال الى حال ومنها ان اهل القول بالتناسخ فقال عليه السلام [illegible]
كثيرة كما لك البعث والنشور وحشر الاجساد وعدم التدين [illegible]

الحيوانات

الحيوانات ثم قال وزعموا ان الهم ينتقل من قالب الى قالب وان الارواح
الازلية هي التي كانت في آدم ثم هلم جرا تجري الى يومنا هذا في واحد بعد آخر وفي
الخطب عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال عليه السلام الدال على قدمه بحدوث خلقه وبحدوث
خلقه على قدمه وفيها الرضا انه قال عليه السلام لا يجري عليه السكون والحركة وكيف يجري
عليه ما هو اجراه ويعود فيه ما هو ابداه ويحدث عنه ما هو احدثه وفي التوحيد عن
ابي عبد الله عليه السلام المشيئة محدثة وعن ابي الامام عليه السلام ما معنى شاء ابتدأ
الفعل اول الكلام في مشيئته اذا كانت مخلوقة محدثة تحت الاكوان بمشيئة اخرى
وهكذا يتسلسل وفي قوله بعضها دون ان يقول بنفسه اشارة لطيفة فافهم وفي التوحيد
عن ابي عبد الله عليه السلام خلق الله المشيئة قبل الاشياء ثم خلق الاشياء بالمشيئة و
في كتاب التوحيد عن امير المؤمنين عليه السلام الذي لا من شيء كان ولا من شيء كون ما كان مستشهد
بحدوث الاشياء على ازليته ثم قال في كلام مستشهد بآياته على الاحساس على
ربوبيته وبحجتها على قدرته وبفطورها على قدمه ثم قال في كلام يكفي باتفاق الصنع
اما انه ولم يكن الطبع عليها والانه وبحدوث الفطر عليها على قدمه الخطبة بطولها وفي
التوحيد عن ابي عبد الله عليه السلام الحمد لله الذي كان اذ لم يكن الاول كان لم يوجد بوصفه
كان ثم قال كان اذ لم يكن شيء ولم ينطق فيه ناطق فكان اذ لا كان وفي التوحيد
والمحاسن للبرقي عن ابي جعفر عليه السلام كان الله ولا شيء غيره نورا لا ظلام فيه الخ وفيه
[illegible] ابو عبد الله عليه السلام في جواب مسائل السبعة سألت رحمك الله
عن القرآن واختلاف الناس قبلكم فان القرآن كلام الله محدث غير مخلوق

وغيرا ربع الثالث ذكره ولا اعني بذلك علوا كبيرا كان الله عز وجل ولا شيء
غير الله معروف ولا مجهول كان عز وجل ولا متكلم ولا مريد ولا متحرك ولا فاعل
عز وجل ربنا فجميع هذه الصفات محدثة عند حدوث الفعل منه عز وجل ربنا الحق.
أقول استعمل في هذا الحديث لفظ الحدوث في المعنى الشامل مع الاخص من الازلي [illegible]
ومنها ما روي عن ابي جعفر عليه السلام قال كان الله ولا شيء غيره فاول ما ابتدا
من خلقه ان خلق محمدا وخلقنا اهل البيت معه من نور عظمته فاوقفنا اظلة خضراء بين يديه
حيث لا سماء ولا ارض ولا مكان ولا ليل ولا نهار ولا شمس ولا قمر [illegible]
عن ابي عبد الله عليه السلام كذلك كان اذ لم يكن ارض ولا سماء ولا ليل ولا نهار ولا
شمس ولا قمر ولا نجوم ولا سحاب ولا مطر ولا رياح ثم ان الله تبارك وتعالى احب
ان يخلق خلقا يعظمون عظمته ويكبرون كبرياءه ويجلون جلاله فقال كونا ظليلين فكانا
كما قال الله تبارك وتعالى ومارواه الشيخ رجب البرسي في كتابه المسمى بمشارق
انوار اليقين انه قال عنهم عليهم السلام ان الله [illegible] على ان الله تعالى [illegible]
فيما اراد ان يتم امره تكلم بكلمة فصارت نورا ثم تكلم بكلمة فصارت روحا فاسكنها ذلك
النور وجعله حجابا فهي كلمته ونوره وروحه وحجابه الحديث وفسرها صاحب الكتاب
بنور النبوة والولاية ولعل صاحب الكتاب الثاوي [illegible] في العترة الطاهرة في هذا الكتاب.
عن الشيخ الطوسي في كتابه مصباح الانوار حديثا طويلا [illegible] اراده هنا وهو انه
تكلم النبي صلى الله عليه واله في الغرر الطاهرة بما يختص بفضلهم عليهم السلام حدث [illegible]
في [illegible] وذلك ان العباس قال [illegible] ما علم [illegible]
واحده وصدقت ولكن ما علم خلقني وخلق عليا وفاطمة والحسن والحسين قبل ان يخلق ادم

حين لا اخبار لا سماء مبنية ولا ارض مدحية ولا ظلمة ولا نور ولا شمس ولا قمر
ولا جنة ولا نار فقال العباس فكيف كان بدو خلقكم يا رسول الله صلى الله عليه واله فقال
يا عم لما اراد الله ان يخلقنا تكلم بكلمة خلق منها نورا ثم تكلم كلمة اخرى فخلق منها روحا
ثم مزج النور بالروح فخلقني وخلق عليا وفاطمة والحسن والحسين فكنا نسبحه حين لا تسبيح ونقدسه
حين لا تقديس فلما اراد الله ان ينشئ الصنعة فتق نوري فخلق منه العرش فالعرش من نوري
ونوري من نور الله ونوري افضل من العرش ثم فتق نور اخي علي فخلق منه الملائكة فالملائكة
من نور علي ونور علي من نور الله وعلي افضل من الملائكة ثم فتق نور ابنتي فاطمة
فخلق منه السماوات والارض فالسماوات والارض من نور ابنتي فاطمة ونور ابنتي فاطمة من نور الله
وابنتي فاطمة افضل من السماوات والارض ثم فتق نور ولدي الحسن فخلق منه الشمس والقمر
فالشمس والقمر من نور ولدي الحسن ونور الحسن من نور الله والحسن افضل من الشمس والقمر ثم فتق
نور ولدي الحسين فخلق منه الجنة والحور العين ونور ولدي الحسين من نور الله وولدي الحسين افضل من الجنة
والحور العين الحديث بطوله وروى الفاضل الجمهوري باسناده عن الصادق عن ابيه
عليه السلام ان الله تبارك وتعالى احد واحد تفرد في وحدانيته ثم تكلم بكلمة فصارت
روحا فاسكنه الله في ذلك النور واسكنه في ابداننا الحديث ولا منافاة بين
هذا الحديث وما دل على انه مخلوق من الماء والدخان وغيرهما لجواز ان يكون احدهما
بواسطة والاخر بلا واسطة الى غير ذلك من وجوه التاويل والله اعلم بحقائق الامور
وما روي ان اول ما خلق الله نور النبي صلى الله عليه واله والائمة عليهم السلام وارواحهم

وهي في القرب والمتوسط من الله الخلق [illegible]

ستقف في الاخبار ان الافضلية انما هي للارواح والاجساد والاله يشترك الجميع في انها متناهية ويلزم منه حدوث الاجسام لتقدم الارواح عليها فينتهي زمان بقاء الاجسام في الطرف الماضي اليها واما حدوث الارواح فان زمانه ازدع المتناهي بقدر متناه وقد روي ايضا مستفيضا ان اول ما خلق الله الماء ولعل وجه التوفيق ان الماء اول ما خلق الله من الاجسام وان اول ما خلق الله من الانوار نور نبينا صلى الله عليه واله لا ان الارواح مجردة ليس في زمان فلا يلزم انقطاع زمان الماديات بها لانا نقول الاخبار مصرحة بانها قبل الاجسام كانت متحركات ولعل الارواح لا تخلو عن الحركات الفكرية والتسبيح والتقديس والتهليل كما هو مصرح في الاخبار ايضا والمعلوم قطعا ان بالتدريج يحصل الزمان والزمانة يجب ان يكون مقدار حركة الفلك ومنها كل ما يدل على انه كان اول ما ولد الاولية معتبرة بانه خالق كل شيء ومنها كل ما يدل على فناء جميع الموجودات من الاديان والاخبار وهذا ايضا كثير وذلك بضم مقدمة مسلمة عند الكل انما ثبت قدمه امتنع عدمه والمقدمتان ظاهرتان فان الخلق كيف يبقى العرش والارواح فلذا النقل يمنع لاحد القطع بفناء كل شيء الا الله الواحد القهار ورد في البرهان به في بعضها كما روي عن الصادق عليه السلم حيث قال عليه السلم بان الله وقت ينفخ في الصور فعند ذلك تبطل الاشياء وتبقى فلا حس يبقى ولا محسوس ثم اعيدت الاشياء كما بداها مدبرها وذلك اربع مائة سنة فيها الخلق وذلك بين النفختين وقد روي فنا الجميع حتى جبرئيل واسرافيل وملك الموت واما

الدليل

الدليل العقلي على استناده فناء الموجودات فضعيف بلحاظ ومن الحجج النقلية على المطلوب اجماع المسلمين بل المليين قاطبة قال الصدوق في التوحيد القول بعدم عبر الله عز وجل كفر بالاجماع وقال العلامة في جواب مسائل مهنى بن سنان ان من اعتقد قدم العالم فهو كافر بلا خلاف لان الفارق بين المسلم والكافر ذلك وحكمه في الاخرة حكم باقي الكفار وكلمات العلماء الخاصة والعامة في هذا الباب اكثر من ان تحصى وقد تجاوز عن حد التواتر والاجماع المنقول بالتواتر حجة بلا ريب وانضرابه المسئلة من ضروريات الدين بل اجمع السيد الداماد في القبسات ان عقيدة الدار بين هذا انتساب انبيائنا واصحابه عليهم السلم تقول البته اجماعيا اي جميع الانبياء والاوصياء عليهم السلم فهو له بل ادعى المشعر الاصح من اجماع جميع الانبياء والاوصياء عليهم السلم الظاهر ما يدل على حدوث بعض المخلوقات مما ذهب الى قدمه كالسموات والارض والمحسوس منهم كثيرة منها قوله تعالى ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام وقوله تعالى انكم لتكفرون بالذي خلق الارض في يومين وتجعلون له اندادا ذلك رب العالمين وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها اقواتها في اربعة ايام سواء للسائلين ثم استوى الى السماء وهي دخان فقال لها وللارض ائتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين فقضاهن سبع سموات في يومين واوحى في كل سماء امرها والقران مشحون بها وكذا الاخبار والخطب في كيفية خلق السموات والارض وغيرها قريب من التواتر ورواتنا الى حجة الائمة وهذه الاسندة لا تدل ان الحادث في اليوم الاخير مسبوق بخمسة ايام فيكون مقدار معطل الوجود في جهة الماضي والموجود في اليوم الاول زمان وجوده ازيد من الاخير بقدر متناه فالجميع متناه الوجود حادث فيكون الزمان ايضا متناهيا لانه عندهم مقدار حركة الفلك

كلام

كلام

لانّي كيف يتصور ستة ايام قبل خلق السموات والشمس لا يقال يحتمل ان يكون الزمان
في الفرض والتقدير ان يكون متفرعاً عن اول الاجسام المخلوقة كالماء او يكون باعتبار
وجود الارواح فانها مخلوقة قبل الاجسام فان التدريج والنقص والترصيع الذي هو
منشأ لحصول الزمان في الجميع المتصور وقد تكلم عليه بان الزمان المادي زمان مجرد
كالنفس للجسد والمكان المادي مكان وهو رفعا للمجردات وهذا الاخير على ما به
المتعبد ذهب اليه فرقة من الصوفية ومنها ما رواه في التوحيد والاحتجاج بطريق كليهم
عن ... ابن ابي ... عليه السلام وابن ابي العوجاء في مصنوعية الاشياء انه قال للصادق
عليه السلام ما الدليل على حدوث الاجسام فقال اني ما وجدت شيئاً صغيراً ولا كبيراً
الا واذا ضم اليه مثله صار اكبر وفي ذلك زوال وانتقال عن الحالة الاولى ولو كان قديماً
ما زال ولا حال لان الذي يزول ويحول يجوز ان يوجد ويبطل فيكون بوجوده بعد عدمه
دخول في الحدث وفي كونه في الازل دخول في القدم ولن تجتمع صفة الازل والعدم
في شيء واحد وفي الاحتجاج صفة الحدوث والقدم ولن تجتمع في شيء واحد فقال
ابن ابي العوجاء هبك علمت في جري الحالتين والزمانين على ما ذكرت واستدللت بها على
حدوثها فلو بقيت الاشياء على صغرها من اين كان لك ان تستدل على حدوثها
فقال عليه السلام انما نتكلم على هذا العالم الموضوع فلو رفعناه ووضعنا عالماً آخر كان لا شيء
ادل على الحدث من رفعنا اياه ووضعنا غيره ولكن اجيبك من حيث قدرت
ان تلزمنا فنقول ان الاشياء لو دامت على صغرها لكان في الوهم انه متى ما ضم شيء الى مثله
كان اكبر وفي جواز التغيير عليه خروجه من القدم كما ان في تغييره دخوله في الحدث ليس
لك وراءه شيء يا عبد الكريم فانقطع وخزي اقول هو ما له الى استدلال المتكلمين من ان العالم متغير وكل
متغير حادث وفي الحدوث احتمال ويحتمل ان يراد بكل من القدم والحدوث
الذاتي

الذاتي والزماني فان كان المراد الاول كان المطلب ان الاجسام ممكنة الوجود ومحتاجة
معلول يحتاج الى صانع لصنعه ويوجده ويكون حادثاً زمانياً لان ... وبيان هذا
من الدليل المذكور ظاهر وعلى هذا فاستدلاله عليه السلام اما راجع الى دليل
المتكلمين من ان عدم الانفكاك من الحوادث يستلزم الحدوث واما انه لا يخ
اما ان يكون بعض تلك الاحوال الزائلة المتغيرة قديماً او يكون كلها حوادث وعلى
الاول اما الاول فلما تقرر عندهم ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه واما الثاني فلانه
التسلسل في الامور المتعاقبة اقول في فهم هذا الحديث اشكال ثم قال هذا الخبر
ويحتمل ان يكون مبنياً على ما يظهر من الاخبار الكثيرة ان كل قديم لا يكون الا واجباً بالذات
والمعلول لا يكون الا حادثاً زمانياً لقوله هو اقرب كما مر الى حدوث الذاتي
وازلية مستلزم زمان وروى الصدوق متصلاً بالحدوث العالم في التوحيد وذكر فيه
اخبار اثبات الصانع ومصنوعية العالم والادلة العقلية عليهم وذكر الادلة
العقلية المشهورة بين المتكلمين على حدوث العالم من عدم انفكاك الاجسام من الحركة
والسكون وغيرهما من الحوادث المعروفة وتفسير القديم بالاول ولا غاية ولا نهاية
لوجوده في جهة الماضي والحادث ما له اول ونهاية لوجوده في الطرف الماضي و
قال الكليني رحمه كان الله ولم يزل موجوداً والاحتجاج في وجوده التوحيد وان كلها حاكم عليهم
المطلوب لا يكون قديماً وهو مؤيد لما ذكرنا اولاً ومنها ما رواه في الكافي عن ابي ...
ازري قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله وكان عرشه على الماء فقال
ما يقولون قلت يقولون ان العرش كان على الماء والرب فوقه فقال كذبوا من زعم
هذا فقد صير الله محمولاً ووصفه بصفة المخلوق ولزمه ان الشيء الذي يحمله اقوى منه قلت بين
لي جعلت فداك فقال ان الله حمل دينه وعلمه على الماء قبل ان يكون ارض او

سماء او ارض او انس او جن او شمس او قمر فيما اراد ان يملي الخلق نشرهم بابين هذه الحديث
فبان المراد بالماء بعض نبينا والائمة صلوات الله عليهم كما وقع التصريح بها روي عن
ابي عبد الله عليه السلام قال ان حملة العرش والعرش العلم اربعة منا واربعة ممن شاء الله
غيره وانما عبر عنهم عليهم السلام بالماء باعتبار حصولهم للكمالات تشبيها له بالماء و
القابلية للاشكال المسهولة انتهى كلامه والعلم عند الله سبحانه وتعالى ومنها ما رواه في الكافي
عن مالك الجهني قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله اولم ير الانسان
انا خلقناه من قبل ولم يك شيئا فقال لا مقدرا ولا مكونا قال وسألته عن قوله هل
اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا فقال كان مقدرا غير مكون وفيه ايضا
عن ابي حمزة الثمالي قال سمعت علي بن الحسين عليهما السلام يقول ان الله عز وجل خلق محمدا
وعليا واحد عشر من ولده من نور عظمته فاقامهم اشباحا في ضياء نوره يعبدونه
قبل خلق الخلق يسبحون الله ويقدسونه وهم الائمة من ولد رسول الله صلى الله عليه واله
ومما يمكن ان يستدل بها على حدوث جميع الخلق ايضا مثل ما روي في خطبة
في نهج البلاغة قوله الحمد لله الذي كان قبل ان يكون كرسي او عرش او سماء او ارض او جان
او انس وحكى الصلاة الثالثة الدالة في نظائر هذه المواضع بعيد جدا اخال
المعنى المعقول اصطلاح جديد غير معلوم لهم ولا اعراف في للاعصار ... فبناء
فهم المعنى من الخطب والاخبار هو اللغة والعرف القديم لا العرف الجديد
نعم كلام لبعض الفضلاء الاعلام قال المحقق الدواني في الموجه لا يذهب
عليك انه لو اظهر الحدوث ولا مثل عدم العالم والثبت بالتواتر اخبار الانبياء
الذي هم اصول البرايا واجماع اهل الملل وذلك وقد نطق به الوحي

الالهي

باعتبار الماء بالعلم قال المحشي ... عند ... الجسمانية ... باعتبار ... الكمالات

والاصطلاح ...

الالهي على وجه لا يقبل التاويل بل الاولى ان يحكم بمنع طبايع السليمة والاذهان
المستقيمة ولا محيص عن اتباع الانبياء في ذلك ولا الاخذ بقولهم كيف وطائفة
الفلاسفة ينسبون الفهم اليهم وينسبون اصول ... لانهم على ما يزعمون
انه ماخوذ منهم فان تقليد هؤلاء الاعاظم الذين اصطفاهم الله لخلقه وبعثهم
لتكميل العباد والارشاد الى صلاح المعاش والمعاد وقد اوقع بكلامهم
الفلاسفة الذين يعترفون برجحان الانبياء عليهم هو الصواب ومن العجب العجاب
ان بعض المتفلسفة يقولون ان كلام الانبياء مأول مع انا قلنا انه وقع نطق القرآن
المجيد في اكثر المطالب الاصلية وبه يحكم ... قال الامام الرازي لا يمكن الجمع
بين الايمان بما جاء النبي صلى الله عليه واله وانكار الحشر الجسماني لانه مذكور في القرآن
المجيد التصريح به حيث لا يقبل التاويل اصلا واقول لا يمكن الجمع بين حدوث العالم
والحشر الجسماني ايضا لان النفوس الناطقة لو كانت غير متناهية على ما هو مقتضى
القول بقدم العالم امتنع الحشر الجسماني عليهم لانه لابد فيه حشرهم جميعا من ابدان
غير متناهية انتهى كلامه واما اقول ... قبول النصوص للمعاد ... فهو باعتبار
واحد واحد منها واما المجموع فيفيد الجزم القطعي بالمراد ولعل هذه الحكمة ورد
اكثر المطالب الاعتقادية كالمعاد الجسماني وامامة امير المؤمنين عليه السلام
ونظائرها في كلام صاحب الشريعة بعبارات مختلفة واساليب متعسفة مع ان
في العبارة الواحدة بلاغ وكفاية سيما في القرآن المجيد الذي لا ياتيه الباطل
من بين يديه ولا من خلفه وانه في غاية الايجاز والاختصار على ان بعضها

عظم

متواتر من

انتهى

على ان بعضها مشتمل على ادلة مجملة حدسية يقينية وهي اعظم افادة للجزم من الادلة
التفصيلية الكثيرة المقدمات الموجبة لانتشار الذهن وحيرة العقل كما قررنا [illegible]
في صدر الكتاب فليس قبول قول المعصومين في ذلك مجرد تقليد كما ذهب اليه [illegible]
واما منافاة القول بالقدم مع الحجج فانما يتم لو ذهبوا الى عدم تناهي النفوس ووجوب
تعلق كل واحدة بالابدان لا على سبيل التناسخ كما ذهب اليه ارسطو ومن تابعه اما
لو قيل بقدمها وحدوث تعلقها بالابدان كما ذهب اليه افلاطون ومن تبعه فانه ذهب
الى القدم للنفس وحدها وحدوث جميع العالم وتناهي الابدان او قيل بجواز تعلق اعداد [illegible]
غير متناهية على سبيل التناسخ وان في المعاد يرجع كل نفس مع بدن واحد فلا يتم ايضا ويقول القول
بقدم النفوس البشرية بالنوع وحدوثها لحدوث الابدان على سبيل التعاقب وعدم تناهيها
كما ذهب المشاؤون على ما نقل عنهم المتأخرون فما لا يجتمع مع التصديق بما جاء به الانبياء عليهم السلام
من وجوه ذكر ايضا الاول التصديق بخلق آدم وحوا على ما نطق به القرآن والسنة المتواترة
[illegible] لا يقبله الطبع السليم الثاني انهم ذهبوا الى القدم [illegible]
صور غير متناهية عليها فلا بد لهم من القول بكون ابدان غير متناهية حصص تلك الهيولى وصوره
نفوس غير متناهية لكل حصة منها وعندهم ايضا انه لا يمكن اجتماع صورتين في حصة من الهيولى
دفعة فيلزمهم امتناع اجتماع نفوس غير متناهية في بدن واحد ان [illegible] المعاد الجسماني [illegible]
بتناهي الابدان في الحشر كما [illegible] المحقق الدواني [illegible] هيولى العنصر [illegible] مقدار
الثالث انهم ذهبوا الى ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه والنفوس قديمة عندهم فلم يمكنهم
الاعتراف بحشر الاولين والآخرين دفعة واحدة على ما ثبت في الشريعة المطهرة الى

غير ذلك

[margin:] [illegible] كلام [illegible] لقدم الروح

[margin:] [illegible] كلام على كلام لقدم الروح

غير ذلك من المفاسد. المطلب الرابع في ذكر شيء من الدلائل العقلية على اثبات حدوث
المجردات بالادلة العقلية المتعسر تجردها عن [illegible] الا بالمسلك الذي ذهب اليه اصحاب
[illegible] او ما قرر من الادلة الحدسية المذكورة في الاحاديث وهنا مقالات المقالة
الاول في ابطال التسلسل على الاطلاق وتمهيد اولا مقدمات مقدمة [illegible] ان
الحكم [illegible] الشمول لكل واحد اذا صح على جميع تقدير [illegible] لكل من الآحاد [illegible] ان كان
غيره او ملحوظا مع الاجتماع كان يصح ذلك على المجموع الحملي [illegible] غير حكم الآحاد [illegible] التسلسل
كل فرد منها ابيض فالجملة ايضا ابيض واذا كان كل فرد [illegible] فالكل ايضا كذلك لا لغير ذلك من
الامثلة المبهمة في المطلق واذا كان كل فرد منها لم يلزم ان يكون المجموع متناهيا واذا كان كل فرد
من الافراد لا يجري غير منقسم لا يكون الكل غير منقسم واذا كان كل فرد من الافراد التسلسل
واجبا بالذات لا يلزم ان يكون الجملة واجبا بالذات وان في الافراد مدخل وبانضمام
اخرى [illegible] المحقق الدواني وغيره وهي ان العقل قد يحكم في الاحوال حكما كليا بالبديهة ان الحدوث
في كل جزء ولذا كانت متناهية او غير متناهية وان كان لو لاحظ ابتداء البعض توقف
في بعض الافراد والجمل كما يحكم العقل مجملا بان كل موجد يجب ان يكون متقدما على الموجد من غير فصل
هي موجدة بنفسه وموجد غيره ثم يثبت بالبرهان لا يجوز ان يكون علة لوجود ما [illegible] في جميع
مرتبات السلسلة الاول بالنسبة الى الاصغر [illegible] البرهان [illegible]
[illegible] المعروفة فيه يجب ان [illegible] فكذا الكل [illegible] العلم ان
[illegible] والاضافات [illegible] حتى لو لم يعتبرها العقل [illegible]
بعض الآخر اصلا وذلك انما يكون اذا كان الموصوف [illegible] والاضافة
[illegible] موصوف [illegible] العدد [illegible] غير موجود

[margin:] [illegible] ان الحدوث [illegible] علم [illegible]

فان العدد عرض لا يتحقق الا بتحقق معروضه وهو المعدود منه وجود العدد ولزوم اللزوم و
هكذا الحال في سائر الموصوف يتحقق في الصفة باعتبار تحقق الموصوف والمنتزع عنه فيها لا يتحقق
الا بعد الانتزاع ولحاظ العقل اياه قصدا او بالذات فان الموصوف لا يتحقق الا بهذا ومنه
النسب للاعتبارية المحضة والاضافات كاضافة بين الاحاد والسلاسل او اذا كان باعتبار هذه
الوجوه كانت اعتبارية محضة ينقطع بانقطاع الاعتبار ومن الاضافات والنسب ما ليس
كذلك ولا يتوقف على اعتبار وفرض بل هي متحققة في الواقع مع قطع النظر عن فرض فارض كلوازم الماهية
والاتصافات الخارجية وبعض الامور فانا نجزم بداهة ان العدد الموصوف بالزوجية والفردية
والسماء موصوفة بالفوقية بالنسبة الى الارض والاب والابن بالابوة والبنوة وان لم
يعرض العقل ولم ينتزع العقل فانه يتحقق في الواقع والا لعم الانتزاع كل شيء عن كل شيء
المتنبهات عنه كثيرا لا يخفى وظهر ان انتزاع العقل وصحة الحكم تابع وفرع للواقع وليس لعرض
العقل مدخل في صحة هذه الامور وتحققها وهذا القدر كاف في دفع اعتراض الا ما وغيره
كما سيجيء وانما يتوهم كونه هذا مدار التحقق انه يتحقق في الواقع لكثرة ما ان الاحاد والسلسلتين
ينطبق السلسلتان باعتبار كونه مبهما في الواقع لا لكل للعقل وليس لحدوث السلسلة الناقصة
او وقع الزائدة ووقع الاول بازاء الاول والثاني بازاء الثاني وهكذا اذ صرح وتحقق الا
انطباقات متحققة في الواقع مع قطع النظر عن العقل وصحة الانتزاع وصحة حكم العقل بكونها كذا
ليس فرع الاعتبار بل الامر بالعكس وبيان انتزاع بعض الامور من بعض دون بعض في الواقع
يحتاج الى بسط الكلام لا يسعه المقام والمقصود غير موقوف على بيان هذا الحسن لان تحقق بعض
الامور وصحة بعض الاحكام دون البعض في نفس الامر وكذا وحداني لا يتوقف عنه احد وان
لم نعلم حقيقة الواقع وكنه نفس الامر الاول برهان التطبيق وهو البرهان في هذا الباب ولعل

ام من ام

انه من وضع افيدون ملك الفرس واهذا البرهان تقريرات التقرير الاول
وتثبت امور غير متناهية الى غير النهاية سواء كان من وجوه الترتيب العقلي كالترتيب الوضعي
او الطبيعي او بالعلية او بالزمان وسواء كانت علوا او سفلا او كما او زمانا او عددا او
حركة او حوادث متعاقبة فنفرض من حد معين منها الى سمت التصاعد سلسلة غير متناهية
ومن الذي فوق الاخير الصاعد سلسلة اخرى ولا شك في انه يتحقق بينهما تفاوت
احد ابهما للاخرى ولا شك ان الاول من احدهما منطبق على الاول من الاخرى والثانية
على الثانية في نفس الامر وهكذا حتى يستغرق التطبيق كل فرد فرد بحسب الشدة
فان كان في الواقع بازاء كل واحد من الناقصة واحد من الزائدة لزم
تساوي الكل والجزء وهو محال وان لم يكن بحيث يوجد في الزائدة جزء لا يوجد بازائه
من الناقصة شيء فتنتهي الناقصة اولا ويلزم تناهي الزائدة ايضا لان زيادتها
بقدر متناه هو ما بين المبدأين وقد فرضنا هما غير متناهيين هو والفرق بين
برهان التطبيق بهذا التقرير وبين برهان التضايف ان في هذا الحساب النسبة المتكررة
انتهى الى التضايف دون ذلك بل يكفي فيه الى نسبة العقد والمعدود المرتبة
مع برهان التضايف هي تحقق حد المتضايفين بدون المتضايف كذا الاخر والمقدرة
اللازمة من برهان التطبيق هي مساواة الكل والجزء او الانقطاع فالتحرير الذي
في هذا المقام كلاما منه ليظهر سر اعتبار الترتيب في التطبيق وهو ان الانطباق
الموجب للتناهي هو ان ينتهي الناقص الى حد لا يبقى بعده شيء ويبقى بعده من الزائدة
وهذا انما يحصل ان لو تعذر وقوع جزء بازاء الناقصة مقابله جزء من بازائه
الزائدة فانه اذ كان ذلك ممكنا لم يحصل انتهاء الناقص الى حد لا يبقى بعده

شئ وبقي من الزائد شئ وانما ذلك فيما يحتمل الانطباق لانه اذا فرض جزء من الزائدة
منطبقا على جزء من الناقصة استحال ان ينطبق جزء آخر من تلك الجملة على ذلك الجزء في
الزمان وذلك مثل الخطوط والابعاد واما غيرها فليس بينهما نسبة الا مع جهل
احدهما كون جزء مثلا لصاحبه ولا يلزم من ان لا يكون مثلا جزء الآخر وان
يعرض في الذهن تطبيق آحاد احدى الجملتين بآحاد الاخرى وذلك محال لان العقل
لا يقوى على ملاحظة امور لا نهاية لها على التفصيل فظهر ان وجه الفصل الا على الوجه
يجزم العقل بالانطباق الا ترى ونقل بعض المتأخرين انه لم يمكن الجزم بانطباق المتناهيين من حيث
المقادير لم يتحقق فيهما ترتيب طبيعي يمكن الانطباق وتتم البرهان لتحقق النسبة بين الآحاد
لا ترد ما اورد عليه بقوله لكنه لا يلزم من كون الكل اعني مثلا شيء الاكمل مثلا لغيره وذلك
لانه يمنع التحقق المماثلة اللازمة من النسبة في غير نظيره من سائر الافراد وهو ظاهر
فظهر ان امكان التطابق لا يلزم السلسلة وظهر ايضا ان في غير المرتب لا بد من الملاحظة التفصيلية
وحصل العقل واحدا بازاء واحد ولا يكفي الاجمال بخلاف ما اذا تحقق الترتيب
في الواقع اذ كل واحد من آحادهما وقع بازاء نظيره من الاخرى في نفس الامر
فلا تعطل من العقل وحصل كل واحد منهما بازاء نظيره من السلسلة الاخرى انتهى ثم
قال هذا الدليل اشكال لعسر على حصره ان هو تطبيق نهاية الزائدة على نهاية الناقصة
انما يمكن على احد وجوه ثلاثة احدها ان يحرك الناقص بكليته الى جهة نهايته حتى
ينطبق نهايته على نهاية الزائد او بالعكس وثانيها ان يزداد الناقص بالتخلخل مثلا
او يتكاثف الزائد حتى ينطبق المبدآن وثالثها ان يفصل كما كان ولكنه يصح نهايته
الزائد على نهاية الناقص وح يظهر في الزائد فضلة لا ينطبق على الناقص ابدا

لا يزال

لا يزال تتحرك تلك الفضلة وتعدادها ولا تصل الى جانب الآخر ابدا
اذا عرفت هذا فنقول ان ادعيتم صحة التطبيق على وجه الاول فعدم صادر بنا
عن المطلوب واما يمكن ان يتحرك او اختلافكما وسبعين عشرة وان
يصح الا ذلك اذ امكان تساويهما في الجهات وان ادعيتم ما نوطه الثاني
فح يصير كل منهما نهاية البعد والدخول سا وبالاخرى ولا يلزم منه نح والكون
ادعيتم ذلك بالوجه الثالث فنخصم انه يقول بهما تمتد الى غير النهاية
ويبقى في الزائد تلك الفضلة الغير المنقطعة ابدا ولا ينتهي الى جانب يزول وبلك
العقدة اما الوجه في الزائد فالجواب انه لا حاجة في التطبيق الى تحريك السلسلة الناقصة
او رفع النهاية وتحريكهما عن موضعها حتى يحصل التسلسل في النسب الكثيرة بعينه
في الواقع بين كل واحد من آحاد احدى السلسلتين مع آحاد السلسلة الاخرى
فلا تعطل من العقل فانه للاول من السلسلة التامة نسبة الى الاول من السلسلة الناقصة
وهو الخامس من السلسلة الاولى لو اسقاط اربعة من اولها والثاني من الاولى
الى السادس من الثانية والثالث من الاولى الى السابع من الثانية وهكذا
النسبة بعينها وهكذا او ما عشنا كل من تلك النسب والمجاز ينطبق السلسلتان
في الواقع كل جزء على نظيره وعلى التوالي ولما كان اول الناقصة منطبقا على اول
الزائدة وثانيها على ثانيها وهكذا على التوالي كل على نظيره حتى يستغرق الكل
ولا يمكن فوات جزء من الناقص لترتيب الطرفين وتساويهما فلا بد ان يتحقق في الزائدة
جزء لا يوجد في الناقصة نظيره والا لتساوى الجزء والكل ويلزم انقطاع
الناقصة فزيادة الزائدة بعد تساويه وظهر انه لا تفتيش في حد والا بطل

[illegible]

> هذا اسبق ما اورده الفاضل الدواني في الانموذج

ثم اعلم انه اعترض على هذا الدليل بوجوه الاول النقض بمراتب العدد فانها غير
متناهية بمعنى لا تقف كاجزاء الجسم وتضاعيف اللزوم ولزوم اللزوم وهكذا او
ونظائرها فان الدليل يجري فيها وهذا النقض قوي عند المتأخرين حتى ان بعضهم ادعوا
لكفات لبعضها فوجب على انه لا احاد فرزوا هذا النقض بان الجميع المراتب العددية
وغيرها وجودي علمه تعالى واجروا الدليل فيها فالتزموا عدم علمه تعالى بالمعلومات تفصيلا
نحو علموهم المعوس البشرية على احاطته وعلوا في نهايته والضرورة وقال
بعضهم لعله يكون علمه تعالى نحو اخر غير الوجه الذهني وفيه ان الظاهر ان التمييز العلمي
كاف لاجراء البرهان ولا يتوقف على وجه الذهني فانه لو تميز جميع الاحاد تفصيلا ولو با
عتبار العلم يمكن ان يقع التطبيق واجاب بعضهم بانه لا يلزم ان بينها ترتيبا باعتبار هذا العلم
لعدم دخول الزمان فيها وفيه ان الظاهر ان الترتيب [illegible] الاكثر هذا الامور الا
زمانية فلا ينفع عدم دخوله تحت الزمان الى غير ذلك مما هو مذكور في كتبهم

> كلام سخيف [illegible] نسبه [illegible] العلامة

هذا ضعيف عند الجميع وقد ذكره القوم استطاعة في كتبهم [illegible] وعندي
ان النقض ضعيف لان العدد عندهم ان غير المتناهي لا تقفي [illegible] يستحيل وجود جميع
افراده بالفعل وخروجه من القوة الى الفعل لا لاستحالة وجود غير المتناهي بل لان
حقيقته تقتضي ذلك فانه لو خرج جميع افرادها الى الفعل ولو كانت غير متناهية لا تقف
او لو وجد كان بها ما يقف بافرضنا انه لا يقف ويلزم هذا الاضاعف [illegible]
اوله الجسم الجزء الذي لا يتجزى كما لزم على النظام وفي المراتب العددية ان
محصور وكونه عدد الخ وهو خلاف البداهة بل مفهوم الجميع ومفهوم اللا تقف

متناهيان

متناهيان لا يتنافيان او لو كان التنافي لما احتيج في ابطال الامور المتسلسلة الى البرهان
فان هناك وجه جميع كما قرره في موضعه او التقرير هذا فيقول لعل الوجود خارجا
وذهنا مستحيلا على جميع الافراد بعم ملحوظا اجمالا في ضمن الوصف العنواني فلا يجري
فيه البرهان وانما يتم النقض لو ثبت ان جميع مراتب الاعداد او المستحيلة الخروج الى الفعل
موجودة مفصلا مرتبا والواقع هذا جواب النقض على التقرير الاول وان اورد
النقض بجريانها في علمه تعالى كما قرره بعض المتأخرين على ما فسره فالجواب ان
علمه لما كان مجهول الكنه لا يمكن الاحاطة به كما بيناه في صدر الكتاب مشروحا فلعله
لا يكون للمعلومات ترتيب في هذا العلم والترتيب الذاتي لعله لا يوجد في علمه فلا
فانه مخالف بالنوع لعلومنا وانما يتم النقض لو ثبت تحقق جميع شرائط البرهان في
علمه تعالى وفي المعلومات ما علمنا تحققه في هذا النحو من العلم وهو ممنوع ومما يناسب نقله
هنا ما رواه في العيون من كلام الرضا عليه السلام مع سليمان مروزي وهو طويل الى ان
موضع الحاجة وهو انه قال الرضا عليه السلام يا سليمان هل يعلم الله عز وجل
جميع ما في الجنة والنار قال سليمان نعم قال افيكون ما علم الله عز وجل انه يكون
من ذلك قال نعم قال فاذا كان حتى لا يبقى منه شيء الا كان ايزيدهم او يطويه عنهم قال سليمان
بل يزيدهم قال عليه السلام فاراه في قولك قد زادهم ما لم يكن في علمه انه يكون
جفت فذاك والمزيد لا غاية له قال فليس يحيط علمه عندكم بما يكون فيهما
اذا لم يعلم ما يكون منهما قال بل الكون لعالي الله عز وجل وصفهما بالخلود وكرهنا ان نجعل
لهما انقطاعا قال الرضا عليه السلام ليس علمه بذلك بموجب لانقطاعه عنهم
لانه قد يعلم ذلك ثم يزيدهم ثم لا يقطعه عنهم وكذلك قال الله عز وجل في كتابه

> اورده العيون فان [illegible] علم الله [illegible]

عطاء غير مجذوذ وقال عز وجل وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة فهو عز وجل
يمدهم بذلك ولا ينقطع عنهم الزيادة أرأيت ما أكل أهل الجنة وما شربوا أليس
يخلف مكانه [illegible] قال فكيف يكون ينقطع ذلك عنهم وقد يخلف مكانه [illegible] الثمار
لا تقال فكذلك كل ما يكون فيها إذا أخلف مكانه فليس بمنقطع عنهم قال الثمار مقطوعة
عنهم ولا [illegible] ثواب الله عليه السلم إذا استبد ما فيهما [illegible] سلطان وهذا
ما يبطل [illegible] الخلود وخلاف الكتاب والحديث وفي هذا الكلام الشريف سر
جليل فخذه [illegible] لا يعرف [illegible] ويمكن أن يجاب عن النقض بمنع تحقق البرهان
بل [illegible] الأعداد بناء على أن العدد [illegible] ليس مركبا من العدد [illegible] والالتئام
ثم عدد واحد مثلا يقول كذا الثمانية على هذا السنة مع الأربعة والخمسة مع الثلاثة
والستة مع الواحد لا غير ذلك بل العدد محض الواحدات ولا يتوجه [illegible] المنع على الدليل
الدليل كما لا يخفى [illegible] أولى أن العدد إذا لم يكن معدودا ومرتبة [illegible] الأول
محض لا تحقق له في الواقع ومعطى [illegible] التطبيق بانقطاع الاعتبار والوجه الثاني من الاعتراضات
على أصل البرهان بمنع تحقق [illegible] [illegible] في الخارج حتى يجري التطبيق وجوابه
يظهر عند التأمل في المقدمات الممهدة فإن القول [illegible] في الخارج
بناء [illegible] الأمر كافية لأجزاء البرهان إذ الأول طرفي التطبيق متحققة في نفس الأمر
متمايزة بعضها عن بعض [illegible] كثيرة يمكن التطبيق باعتبار [illegible] وأصح [illegible]
الوجه الثالث أن هذا البرهان يتوقف على أن كلا من آحاد السلسلة [illegible]
خاصة من المراتب العددية [illegible] الخارج والرابع من غير أن يكون [illegible] والا
فوجد فيه أصلا [illegible] الأول من السلسلة للأولى والثاني للثانية والثالث للثالثة و
هكذا [illegible] [illegible] [illegible] ذلك [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

مرتبتين

مرتبتين متقابلتين بل نقول لا يتحقق [illegible] [illegible] بل [illegible] [illegible] التطبيق
باعتبار كل منهما التقرير الثاني لو كانت الأمور الغير المتناهية محكمة لا يمكن وقوع كل
واحد من آحاد السلسلتين بإزاء واحد من الأخرى على سبيل الاستغراق إلى آخر [illegible]
وهذا التقرير جار في غير المرتبة أيضا لكنه في المرتبة [illegible] أظهر و[illegible]
يمنع إمكان التطبيق [illegible] [illegible] الذهن [illegible] الذهن عن استحضار الأمور [illegible] مفصلا
وإما في الخارج فيمنعه ما ذكره الإمام والجواب أن منع الإمكان الذاتي [illegible] المكابرة
وإما ما أفاده في إبطال التطبيق الذهني فلا شبهة في صحة الحكم الإجمالي [illegible] [illegible]
وهو كاف في جريان الدليل كما بناه على أن التفصيل أيضا ممكن [illegible] المعقول [illegible]
الفلكية فإنهم يقولون على إمكان العلوم التفصيلية [illegible] في [illegible] [illegible] كيف [illegible]
الذكر في أن الله [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
للتطبيق في المراتب [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] التقرير الثالث
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
في [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
لا يكون بإزائه واحد من [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] و[illegible] [illegible] في المرتبة وأما في غير المرتبة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الأولى
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الانقطاع إنما المرتبة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] الحكم الإجمالي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
المرتبة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الانقطاع [illegible] الرابع [illegible] [illegible] المحقق
[illegible] [illegible] المحقق الدواني ولا يرد عليه شيء من الإيرادات المشهورة ويقول

مولد

[Upper spread, right-hand page]

الا تطبيق فيه في الواقع انطباقاً آخر بانيا لا لكن التشكيك الوهم ويقع فيه الزائد
والنقصان في الجملة التي فرض فيها عدم التناهي وهو ان يعاف تلك السلسلة المتميزة علاة
ومعلولات بيان بانه في جانب العرض عدد معلولات وما خلف المعلول الاخير عدد غير متناهية
باعتبار ومعلولات غير متناهية باعتبار المعلول للاخير بعد السلسلة المعلولة التي
تحت السلسلة الحقيقية اذا فرضنا تطبيقهما بحيث ينطبق كل معلول على علته وجب ان يزيد
سلسلة المعلولية على سلسلة العلية بواحد لانطباق المتصاعد ضرورة ان كل علة فرضت ازائها معلوله
وهي بهذا الاعتبار داخلة في سلسلة المعلول المعلول الاخير داخل في جانب المبدأ في سلسلة
المعلول دون العلة فما لم يكن تلك الزيادة بعد انطبق من جانب المبدأ كان من جانب
الاخر لا محالة لا تشابع كونها في الوسط الا في انتظام فيلزم الانقطاع وان يوجد معلول
بدون علة لسابقه عليه بالمرتبة دقيق ويجري هذا الدليل في غير سلسلة العلل والمعلولات في جملة امور
فان في كل جملة فان في آحادها موصوفة في الواقع بالسابقية والمسبوقية باي نوع كان من السبق
ونحوها من النسب الواقعة المتضايفة وهذا التقرير والتقرير المأخوذ منه امكان التطبيق اول
التقريرات له تقريرات اخر وشكوك واجوبة كثيرة لا نطول بذكرها فان بطلان
عدم التناهي في الجملة متفق عليه بين الالهيين وانما المقصود ايراد البراهين في اثبات المتناهية
وذكر احدها وهو اتم تمهيد لهذا الاصل المقصود والعاقل ان كان المرتب وتقريره كوليل
العلل الا غير المتناهية لزم الزيادة عدد المعلولية على عدد العلية والتالي باطل فبطلان الملازمة
ان احاد السلسلة باعداد المعلول الاخير لها علية ومعلولية فلكانوا اكذا عددها متساوية
فيما سواه ولكن معلولية المعلول الاخير زائدا فيزيد عدد المعلولات التي هي في السلسلة
على عدد العليات الواقعة فيها بواحد وهذا الدليل يجري في كل سلسلة يتحقق فيها الاضافة
في كل فرد وبهذا الوقع لا يجب اختراع العقل وجريانه في المقادير المتصلة ضعيف

قال

[Upper spread, left-hand page]

قال ان ثابت اجزائه في كل حد من الحدود المفروضة فيها في الواقع مختلف الاسم الا ان
في كل جزء من اجزاء المقدار المتصل متصف في الواقع لا تحد والقوى الصفات حقيقية
يتصف باعتبارها التقدم والتأخر بحسب الوضع وهما متضايفان ان حصل
ولو سلم ذلك انهم قد صرحوا بان اجزاء الجسم موجودة في الواقع بوجود الكل
وليست القسمة الا لاخراجها من كتم العدم الى المقدار والخارج حتى يظن الخارجي الموجود من قبل
وفيه انه يلزم انتهاء اجزاء الجسم ويلزم الجزء الذي لا يتجزى الا ان يفرق بين الاجزاء
المتباينة والاجزاء المتداخلة فانه لا يتحقق في المتداخل سبب مرتبة يجري فيها البرهان
بل ليست متمايزة متشوشة وقد مر في جواب اشكالات برهان التطبيق ما في
تحرير الاشكال فيما مضى وقد لم اعلم ان هذا البرهان في السلسلة في احد الاتيان فقط ظاهر
لا ستره فيه وانما في صورة النفس في انهما من فهذا الوهم عدم جريانه فيه وجه ذلك انا اذا
اخذنا معلولا معينا لم يتصاعد بها او تسافلنا بحسب ان يكون المتعلقات الواقعة في تلك
السلسلة متباينة وبتمام الدليل ضرورة ان المتضايفة الحقيقية الواقعة في تلك القطعة من المعلولية
الواقعة فيها الا ما يتم فيما تلك القطعة من الافراد واذا كان زيد معلولا لعمرو وعمرو ولسر
معلوله لعمرو وهو عليه له لا غير من الاضافات ازمان شبههما على التوالي انما يتحقق بينهما الاضافة
شخصية لا يتحقق غيرها والمتضايف للمعلول الاخير المأخوذ في تلك القطعة هو علته القريبة التي
فوقه لا غير فافهم وان بعض الاذكياء من المتاخرين هذا البرهان قد يبطلاه والقول بما
لقبول وفيه نظر لانه ان اريد انه يزيد عدد المعلولية بحسب نفس الامر فلوسلم انما
بما في هذا الدعوى لو كان لها وجود في الواقع مع انه ليس كذلك لكونها صفتين اعتبار
بناء ان يرد عليها كما حقق في مكانه وان اريد بها انه بحسب العقل فلها و

الاتيان

[Lower spread, right-hand page]

انتزاعهما من تلك الآحاد فالعقل لا ينتزع الجميع حتى يلزم المحذور وجوابه بانه
بانه كما ان العلية والمعلولية متضايفان فكذلك العلة من حيث انه علة والمعلول من حيث انه معلول
وان كان ان تنزعهما فلا شك ان العلة والمعلول موجودان في الخارج مطلقا فيه
ويجري البرهان فيهما بلا قصور ويجاب اي يستدرك بانه كما ان العلية والمعلولية لا يتحقق
لا يتحقق لهما الا بانتزاع العقل كذلك العلة والمعلول من حيث انهما علة ومعلول لا
يتحقق الا بانتزاع الوصفين والعقل لا يقوى على انتزاع الجميع وان اراد ذوات
العلل والمعلول بدون اعتبار الوصفين فهما ليسا متضايفين من هذه الجهة والتضايف
يحصل سلسلة في كل من الا بمجموع ذوات غير متناهية بل الحق في الجواب ان العلية و
المعلولية موجودة في نفس الامر في الخارج على ما هو المشهور من مذهب الحكماء في وجود الاضافات
في الخارج ومجرد الوجود في نفس الامر كاف فانها ليست اعتبارية محضة حتى لا يتحقق الا
بحسب اعتبار العقل وبيانه بانه يدل ان وجودها في نفس الامر لا يجب ان يكون وجودها
في ظرف بعض المبادي كما في الاجمالي كما مضى بانه فيما جدا انتهى كلامه وانت تعلم ان
وجودها فيما ينتزع عنه وجود منفصلي محقق جزما سواء كان في الخارج او لا كما مضى في
المقدمة الثالثة وهذا القدر كاف في جريان الدليل بل الحكم الاجمالي المستوعب لكل فرد
فرد من الافراد الموجودة في الواقع محقق كما ان لو تحقق ما بالاضافة بينه وبين
بانه كاف الضا لا جراء البرهان ولا شبهة في صحة هذا الحكم وصدقه بل الاحكام
التي يحكم بها صحيحة في نفس الامر التي يحكم العقل بصحتها وصدقها غير ما في الواقع لا يتوقف
يلزم على العقل عدم التناهي يتحقق احد المتضايفين بدون الآخر في نفس الامر بما شهد به ولا
حاجة لما ان لعقل يحقق للاشياء في نفس الامر بل هذا الحكم مثل سائر الاحكام
التي يحكم بها صحيحة في نفس الامر وان لم يحكم نفس الامر وحقيقته وهذا القدر كاف

على سبيل التفصيل بل يكون ان يكون

علاوه

[Lower spread, left-hand page]

علاوه النقوه وجريانه في المتعاقبة الظاهرة والوجه من التقرير الاخير من التطبيق واهل المقاصد
ان اثبات المساوات بين المجملتين لم يتأت الا بالتطبيق الجملي وفي هذا ما عليه وجوب
تكافي في المتضايفين والمقدمة المرتبة عليها انقطاع السلسلة على فرض عدم وفي هذا
تحقق الاضافة التي لسببه بدون تحقق طرف الاضافة فالبرهان الثالث برهان
العدد والمعدود وتقريره انه لو تحقق امور غير متناهية سواء كانت مجتمعة في الوجود ولو لا
سواء كانت مترتبة ام لا تحقق الوحدات وتحقق مجموعها في السلسلة فيعرض الحد والجملة
لانه او لا حقيقة للعدد الا تكرار الوحدات والظاهر من الحاصل في العدمات
ذلك المطلوب ايضا كما لا يخفى وكل مرتبة يمكن فرضها من مراتب الاعداد على سبيل الاتيان
المشهورة فهي متناهية لانه يمكن فرض مرتبة اخرى فوقها لا لازم ان تقف مراتب العدد
وهو خلاف البداهة بل هو مخصوص بان حاصل من احدهما الوحدة والاخر تلك المرتبة
المفروضة اجزائه والمعدود ايضا وهو مجموع السلسلة الغير المتناهية الصادقة متناهية
لانه لا يمكن ان يعرض للمجموع بحيث لا يشذ منه فرد لا مرتبة واحدة من مراتب العدد
من جهة واحدة وكل مرتبة يمكن فرضها فهي متناهية كما مر نعم لو امكن فرض جميع المراتب
الا متناهية مشتهوا امكن تصور خروج جميع المراتب اللامتناهية الى الفعل وامكن عروض المرتبة
من مرتبة واحدة للعدد والجملة الواحدة من جهة واحدة امكن عروض العدد الغير المتناهي للعدد
الجملة لكنه محال لانه لا يمكن احد المجموع للامور اللامتناهية لا يتصور خروج جميعها الى الفعل
ولو على سبيل التعاقب والازم ان يعرض هو وهذا الزم انتظام في اجزاء الجسم
من العوال مفهوم اللانهاية ومفهوم المجموع متنافيان كما قرر في محله وهذا البرهان وجميع
المعدومات لخروج المجتمعة والمتعاقبة والمرتبة وغير المرتبة بلا مالك وهذا الدليل

لا يوجد في غير هذا الكتاب وهو من نوادر ما خطر بالخاطر واعلم ان لهذا المط
براهين كثيرة كالبرهان التوفيقي وبرهان الاوسط والطرف والبرهان الحملي و
برهان الاسد الاخصر وقد سنح للفاضل المدقق في الحس الكمالي عشرة براهين
لهذا المطلب جمعها في رسالة منفردة واكثر البراهين المذكورة جارية في المتعاقبة
بادنى تغير وتغيير الا جريان التطبيق والتضايف والعدد والمعدد لا خفاء
في جريانها في المتعاقبة المقام الثاني في ابطال عدم التناهي في الامور المتعاقبة من
الحوادث المتسلسلة الى غير النهاية واوان تثبت تناهي الزمان والحركات
في جهة الماضي يثبت انه لا يكون قبلها الا العدم الصرف للزمانيات كما ان
البرهان لما اقتضى تناهي الابعاد القارة والاجسام لزم ان ينتهي الاجسام الى
صرف العدم ان ثبات كلها لا خلاء ولا ملاء فنقول يدل على هذا المطلب امور من
مباحث الاخبار الدالة على بطلان الحيز المشابهي مطلقا وبالاخبار الدالة
انه كان الله ولم يكن معه شيء البرهان الاول البرهان التطبيقي وتقريره في المتعاقبة
بالتقريرات السابقة ظاهر وذهب المحقق الطوسي في التجريد الى جريان التطبيق و
التضايف فيها وكذا في نقد المحصل ونزيف ادلة المتكلمين على ابطال
التسلسل في المتعاقبة فهذه جملة كلامهم في هذا الموضع واما لو كل حادث
موصوف بكونه سابقا لما بعده ولاحقا لما قبله والاعتباران مختلفان فاذا
اعتبرنا الحوادث الماضية المبتدئة من الان تارة من حيث كل واحد منها
سابقا وتارة من حيث هو بعينه لاحق كانت السوابق واللواحق متباينان
بالاعتبار فيعطى لكل في الوجود لا يحتاج في تطبيقها الى توهم تطبيق ومع ذلك
لم

يجب كون السوابق اكثر من اللواحق في الجانب الذي وقع النزاع فيه وان
اللواحق متناهية في الماضي لوجوب انقطاعها قبل انقطاع السوابق واللواحق
زائدة عليها بمقدار متناه فيكون متناهية ايضا انتهى وقد يشكل البرهان
بوجوه احدها منع صحة التطبيق لانه يرجع الى تطبيق المعدوم بالمعدوم وان التطبيق
نسبته الى فرع تحقق المنتسبين على تقدير التسليم فلا تجري في الزمان والحركة
لانهما متصلة واحدة وانما هما مفروضة وبالمعارضة لانه يجب القول به وربط
الحادث بالقديم والجواب المدركية موجودة في نفس الزمان وانه
مبني على ان التطبيق يتحقق بالانطباق كما يتحقق حال التطابق وقد يوجد هناك في نفس
الان فلا اشكال انهما كانا موجودين وحصول وجودهما تحقق الانطباق ثم العدم او
بانتفاء التالي النفس الامرية بان امر المتصل الواحد ويمنع وجوبه في ربط القديم
بالحادث بعضها في فصول قصد في الفلك الحوادث المتعاقبة واما
تطبيقها على سلسلة اخرى من الحوادث ويكفي لتطبيقها صحة الوجود الى ان كلها
في اوقات وجودها في اوقات وجودها المتعاقبة بل صحة التطبيق لا بد
من وجود الاحاد وعلى كونها متعددة والامتياز … في الخارج تطبيق واما في الذهن فكذلك
لعجز الذهن عن ذلك وكذا لا يمكن للعقل تحصيل الاحاد وجود كل واحد من الاحاد
السابقة على ان التطبيق التقديري لانه يرجع الى تطبيق المعدوم مع المعدوم فان
الوجه الثاني حمل التطبيق واقتضاه في الانطباق من وجود مجموع الاحاد
وذلك المجموع لا يمكن وجودها كالان وذلك المجموع لم يكن موجودا في الحادث

الاخير وبعده لم يبق شيء منه موجودا والقول لوجودها في مجموع الاوقات على سبيل التدريج
كالحركة التوسطية وحيثية ان وجود الكل في جميع الاوقات على هذا النحو يستلزم وجود الكل وجود
شيء من اجزائه في وقت وكيفي لوجود هذا الكل وجود اكثر اجزاء زمان الكل
فيما مضى افاده في عرض الفن انتهى كلامه وتحقيق الحق في هذا المقام ان الموجود قد يوجد
في طرف الزمان وهو الان والانيات وقد يوجد في نفس الزمان وهو التدريجيات والامور
التدريجي مجموعها موجودة في مجموع زمان وجودها … الانطباق وليس المجموع موجودا
في الان عند الزمان ولا في آن من الانات فان سئل الحركة في اليوم هل هي موجودة
في الان من انات اليوم المفروض او في شيء من ساعاته فالجواب لا بل انها موجودة
فيها اصلا بل مجموع اليوم قد يمكن ذلك لوجه شاف في بطلانه الانطباق الحوادث
المتعاقبة الزمانية بعضها على بعض من قبيل تطبيق موجود في كل الزمان لا لا ان
فان الانطباق حكمه حكم المنطبقين كان انطباق الحركة على الزمان وانطباق الحركة على المسافة
وهذا اظهر الامثلة ان الكرة المدحرجة على سطح مستو بسطح دائرة من محيط الكرة
المدحرجة على المسافة … وانطباقها لا يمكن ان يكون في ان لانه لا يمكن التماس بين مستدير
المستوي الا بنقطة فظهر ان انطباقهما تدريجي في كل الزمان … ان الحركة والزمان
… تدريجا في كل زمان الحركة ولو تم تطبيق الزمان على الحركة لم يكن معتبرا لها
سواء كان موجودين في الخارج اولا … الجواب … القول بعدم وجود الزمان لا لان
ان احاد المتعاقبة من احدى السلسلتين منطبقة في الاذهان مع احاد السلسلة الاخرى التي كانا
هما معا في الوجود في ازمنة وجودهما وان لم يكونا موجودين حال حكم وجودهما حال
الحكم غير لازم في جريان البرهان بل وجودهما حين الانطباق وليس من قبيل تطبيق
المعدوم

المعدوم مع المعدوم بل من قبيل الحكم بانطباق المعدوم في حال الحكم مع المعدوم الموجود في
حال الحكم الى الانطباق وذلك مثل سائر احكام الصادقة في الامور الماضية و
الظاهر ان هذا القائل زعم ان التطبيق يتحقق بعدما … الانطباق لا يوجد حين تعقلها
وقد عرفنا انه ليس كذلك وقيل ايضا ان التطبيق موقوف على الترتيب وهو موقوف على
تحقق اوصاف ونسب واضافات لتلك … في سلك الترتيب وفي المتعاقبة
لا يوجد ذلك لان فيما عدا الحادث الاخير لا يوجد شيء من طرفي النسبة وفي الحادث
الاخير لا يوجد الا طرف واحد فلا تحقق النسبة ايضا ضرورة انها فرع تحقق المنتسبين
… الاتصاف في الذهن كما في اتصاف اجزاء الزمان بالتقدم والتأخر
… لما كان الحوادث لا نهاية لها فلا يمكن التفصيل في الاذهان والمبادي العالية والوجود
… غير كاف لعدم الاقتضاء رفعه انتهى والجواب انه يحكم العقل بان حوادث زمان
… في الخارج … الحوادث اليومية … العقل
كيف وهم يعترفون بان الحادث المتقدم علة معدة للحادث المتأخر والعلية والمعلولية
فان العلة ما لم توجد في الخارج من حيث انها علة لم يوجد المعلول في الخارج وهما متضايفان
النسب بالعلية والمعلولية يتحقق بين المعلول والعلل المعدة والعلل المعدة وجودها … و
عدمها معه فيتحقق … النسبة بين المعدوم والموجود والعجب انهم كيف … هذا …
تحقق الترتيب والنسب وامكان التطبيق في الواقع ان في التقرير الاخير يكفي النسبة العلية والمعلولية
التي هم قائلون بها والحق ان طرفي النسبة لا يمكن ان يكونا معدومين بالعدم المطلق واذا

تحققا نوع تحقق وان لم يكن في الوجود الا ان العقل يجوز تحقق النسبة بينهما ولم ينقبض نفسه
من تصور حقيقة وجود الاعراض المدركة تصور لبعض النسبة بين اجزائها المتعاقبة
وقدر استحالته وادعى بداهة ان النسبة بالتقدم والتاخر بين اجزاء الزمان في الواقع من
غير فرعية لاعتبار العقل وتصوره واتصافها بالصفات الثبوتية والحكم بالاحكام
نفس الامرية بل الخارجية المستلزم لثبوت المثبت له في الواقع محالا انك فيه احد
ليس بالاحكام المتفرعة على اعتبار العقل الى حصة بعد فرضه وليس من الاحكام المتفرعة على اعتبار العقل
الى حصة بعد فرضه وليس من الاحكام المتفرع على اعتبار العقل الى حصة بعد فرضه وليس كاتصاف بالحصول
الا بعد الفرض فانه لو كان كذلك لكان الحكم الحصول بان هذا الجزء متقدم وذاك متاخر في
الخارج من الاحكام الكاذبة لانه في الخارج ليس كذلك في الحقيقة الا ترى انه يصح الحكم على
الدورات الغير المتناهية من الحركة الآن بالتقدم والتاخر والقسمة والانتزاع الاجمالي
عن كل فرد لا اتصاف كل جزء جزء بالتقدم والتاخر والتفصيل لعجز عنه العقل عندهم فكيف
يكون هذه الاضافات مستندة بعد فرض الاجزاء كما ذهب اليه وقد ذهب بعض المحققين
في جواب ذلك من قال لم الضعف هذا ان الجزء الزمان والتاخر وذاك بالتقدم الى ان
هذه الاتصافات مستندة الى هويات الاجزاء وتشخصاتها الحاصلة لها فكان انه لا
يصح السؤال بان زيدا لم صار زيدا والعمرو عمرو الا يصح السؤال بانه لم صار امس امس
واليوم اليوم وهو انتهى الى ان اختلاف اجزاء الفلك بالقطب والمنطقة مستندا
الى هوية الاجزاء ولا شك ان هوية الاجزاء ليس بعرض الارض مع موضوعه فيحتمل لكن
الاجزاء وهو بانها موجودة بوجود الكل بوجود واحد وكان اجزاء الجسم
وتشخصاتها

تشخصاتها موجودة بوجود الجسم بوجود قار كذلك اجزاء الزمان والحركة بوجودهم
بوجود الكل بوجوده التدريجي بلا تفاوت والمناقشة في هذه الاشياء من كلام
تصور حقيقة الوجود التدريجي كما ينبغي فلا ينافي اتصال الزمان والحركة اذا
كانت موجودة بوجود واحد فان هذا النوع من الاختلاف في الحقيقة لا
يستلزم المقسمية بالفعل والانفصال بل الانكار لوجود الكل لم نقول ان الشيخ نفسه
استدل في مشفه وجوب سبق الكل حادث بمدة بان بعروض القبلية والبعدية
في الواقع يجب ان يكون موجودا وفيه بحث ودفع الكمال لزوم انقسام الزمان بالفعل
عن الشيخ بان اختلاف الاعراض يوجب القسمة الخارجية كما في الجسم الابلق ثم
نقول لو التنزل عن الجميع لا يدعيهم (والمحاذات والموازات يوجب)
القسمة وتحقق الاجزاء في الواقع وذلك متحقق في الفلك باعتبار وصول مركز الشمس
الى الافق فتميز الايام والشهور في الواقع متحقق التطبيق باعتبار بعض الاجزاء وباعتبار الدورات الكاملة
لها المعلومة للايام والشهور انه لا شك ان اجزاء الزمان في ذاتها يجب ان يحكم لو
وجدت كانت متعددة ومتمايزة وهذه الحيثية تثبت لاجزاء الزمان بالفعل
بدون الفرض والاعتبار واما ثبتها فلان الامس لم يخف لو تحقق كان نقا
على اليوم لم يعلم انهم قاطبة صرحوا بان الصفة لا يجب تحققه في طرف الاتصاف
والمحكوم لا يجب وجوده في طرف الحكم مع انه نسبة وهو الغنى الى التساوي
نسبة الممكن الى طرفي الوجود والعدم والى صحة الاتصاف نحو العمى من الامور العدمية
في الخارج المعروفة من البطلان والكلام انما ذكر بالفرض مما موقف فيه العقل

و بعضه مسلم عندهم و بعضه كسر استبعادات فلا سبيل لهم الى انكار حقيقة النسبة
وصحة المطلوب من الامور المسلمة فماى بعض تقريرات برهان المطلوب فصار
ثم قال هذا الى هنا كلام الامام في زمانه اقول اني كنت متردداً في ارتياب في تسليمه
في ان برهان المطلوب هل هو جار في صورت المواقيت حتى ظهر لي بعضها انه جار فيها وانا
اول كنت مترددا في هذه العلية حتى ظهر انه ليس بجار فيها اذ لا تخصيص في انفصال الحادث
عن القديم عن القول بالنسبة على سبيل التعاقب دفعا للزوم التخلف عن السبب التام
و ذكر السيد الشريف انه لا بد من التزام النسبة على سبيل التعاقب اما عند الحكماء ففي
الحركات والاوضاع الفلكية واما عند اهل الشرع ففي تعلقات الارادة
مع انه خلاف مذهبهم انتهى كلامه واجاب عنه بعض المحققين بانه لا حاجة الى
التزام النسبة فانه لو كان الذات موجبا لتعلق الارادة القديمة بوجود الحادث
في وقت معين كانت الارادة والتعلق كلاهما قديمان والمراد حادث وتوارد عليه
باب الارادة ونقضها ان كان ما قدمناه في وقوع المعلول مع تمام المرجح من غير مرجح و
ان كان حادثا من عند حدوث المعلول اشعل الكلام الاعلى حد وشبهة التسلسل انتهى
اقول التزام النسبة ليس بمعتبر عند المتكلمين فلانه ما لم يكن امر جزئي يستحيل اجتماعه في
مع اللاحق بالذات ولم يكن السابق علة معدة للاحق لا يحصل المقصود ومعلوم ان
الارادات ليست كذلك بل يجمع جميع الارادات ويوجد دفعة واحدة
لان كل ارادة باقية فهي مع ذات لها علة تامة للاحق فيها ما قرره هو الكافي
ولو تعسف في ثبوت هذا المعنى في الارادات يلزم امتناع اجتماع

الباقي

ان تبقى مع اللاحق ولو كان كل سابق علة معدة للاحق لكانت زمانا يسمونها ارادة اذا
لا حقيقة للزمان الا هذا الا انهم ان يعرفوا لوازم حقيقة الزمان من الحركة وغيرها واما
الحكماء فما سمي تفصيلا وتحقيق المقام ان الشبهة انما نشأت من توهم انه لما كان زمانا
موجودا امتدادا متكمما كالزمانيات يتعين في وقت ويتحرك في وقت حتى يتصور
في وقت المعقول طلب المرجح وادراك المخلوق فيه كما في جميع ازمنة وجوده يتخلف المعلول عن
العلة التامة وان ما قرر وجود المعلول من بعض ازمنة وجوده سابقه ولو كان تخلف المعلول عن
علته التامة لم الزم كون الاعتراض عن هذا فيهما ان اعتقاد العالم زمان وطلب المرجح لخلق العالم في وقت
دون وقت ولم يتصور والعدم الصرف للزمان والزمانيات والمكان والمكانيات
ما سرنا ولم يتصوروا الاشيء البحت حيث لا يكون شيء اصلا الا الله الواحد الحق زوم يعرفوا الفضا
بأن الازلية للامكان وهي الازلية وزعموا امكان ازلية الممكنات ولا لو لم يكن ازلية
الممكنات لزم انقلاب ماهيات الممكنات من امتناع الذاتي الى الامكان الذاتي ثم
اضطروا فذهب بعض العقلاء الى امكان الترجيح بلا مرجح وجوز تخلف المعلول عن العلة التامة
ولم يدروا انه اذا كان الواجب لا شأنه مقدسا عن الزمان كما حسبوه لا يتصور
التخلف واللاتخلف كانه اذا كان احد طرفي النسبة مجردا عن المكان لا يتصور
في حقه المماسة واللامماسة والقرب والبعد والاتصال والانفصال ونظائرها وذهب
فرقة اخرى الى قدم العالم ونسب الحوادث وبعض اجزاء النسبة في الارادات الذي سبق
ان يكون الى الازل ليقرب نسبته الى الجديد هذا مذهب الانمار هذا اعلان كاملين ذهب اليه
تقدسه تعالى عن الزمان كما عرفوا به ودلت الروايات عليه كما فرغ كما تقرر خلافا لزوم
التخلف عن الموجب التام ولضروره يحتاج الى الطف وتحتاج الى الطف الى مثال

مع الزمان وقلنا حيث فرض علة تامة موجودة بدرك القيام عليه الاعلان عن هذه المقالة لا ينافيه
هذه الامور ولا يلزم حول كرمانه عقلا عقلا واتمه في تقدسه عن الزمان وان لم يلم
حقيقته كاف في حل الشبهة ومن الجميع عن رفعه وهم واحكامه الكافية لعصور عالم الزمان
والزمانيات والمكان والمكانيات ما قررناه عدم ما نطقنا لا تعريه الرجيح ثم ما احتج في خلق
العالم بانه لم خلقه حال خلقه ولم يتقدم ولم يتأخر خلقه فانه لا يتقي في عدم الصرف
والاشيء المحض حد دون حد ولا تقدم ولا تأخر ولا قبل ولا بعد بل هو من الاوهام
الكاذبة والعروض المختلفة الناشئة من الف الحواس بالزمان وطلب من طلب
المرجح في كون العالم في المكان الذي هو الآن ولم يقع فوقه او تحته بحسب تحول مركز الارض
في جهة بالنسبة الى جهة العرش مثلا او في غيره ولك من الجهات فحاد او المحيط الطبيعي اخره
هو الحيث فان وجد حيث لا يقع او الاوقت فيه اخرى فهو سعال بانه لم لم يوجد العالم قبل ما
بل يا فرعه قلنا هذا يتوقف على كونه زمانيا وعلى كون زمان دائمي التحقق في طرف الماضي
حتى يتصور بعد الزمان مع المقدس عن الزمان وبعد تقدير عدم الزمان اصلا كيف يتصور
الماخر وانما يتصور ذلك لو كان بينه تعالى وبين العالم امتداد مقدار او على تقدير
تسليم المقدمات انما يتم المقصود لو ثبت امكان هذا النحو من الوجود على الممكن اعني الوجود
الدائمي وهو هم الجواز يشتمل هذا النحو من الوجود بالذات مع الممكن وقد قرر في الاخبار
ما يؤيده لا نقول يمكن طلب الترجيح فيما بين الاجزاء التي حدثت لانا نقول
ان الزمان لا يتحقق الا مع العالم فلو ان طلب الترجيح بين الحدوث الموهومة في
العدم الصرف ثم نقول امتناع بعض انحاء الوجود او العدم لا ينافي الامكان
الذاتي ما لم يمنع جميع انحاء الوجود كما في العدم اللاحق وهو اعادة المعدوم على
جميع الموجودات وما منعه الوجود الذي هي مثل الاجسام والوجود الدائمي

مع الزمان

مع الزمان والحركة الماخر ذلك مع ان الكل ممكنات وانه لو التقدير هذا
فنقول يمكن ان يكون الوجود الدائمي على الممكنات مستحيلا بالذات ولا يبطل اصل
الممكن الا الوجود هلم العدم وكل ما دل على استحالة وجود المتناهي مطلقا وما قد عرفت
ان لم من الغفلة والتغافل دل على امتناع هذا الوجه الدائمي على الممكن لا في كونه نحو
ليس من الوجود مستحيلا بالذات على الممكن لكان العدم الازلي واجبا له والواجب
لا يمكن زواله فيجب ان لا يوجد ممكن اصلا وانما لانا نقول هذا النحو من العدم لا ينافي
الوجود الحادث بوجه وانما المنافي لوجود الحوادث نحو اخر من العدم وهو
العدم السرمدي وهذا النحو من العدم ليس بواجب بالذات حتى يستحيل زواله ولا يوجد
ممكن ولا ريب في ان المنافي لكل نحو من الوجود نحو خاص من العدم وهذا النحو الذي هو مقابل
لا يجتمع مع الوجود واما سائر انحاء العدم فقد يجتمع مع الوجود وبل قد يجب اجتماعه
معه واطلاق القول بان الوجود لعدل العدم ايضا من ضيق العبارة والمراد هذا النحو
من الوجود المنافي الاستمرار من جهة الماضي الذي حصل للحوادث وقد ورد في بيانه
ان على ان الموثر هو الامكان السابق ذكره بحسب تسعه العدم ما يؤيده ولما
قد رنا ظهر الفرق الواضح بين ازلية الامكان وامكان الازلية ما ما نحن فيه المقام فانه
حقيق بالتأمل وصار كم ذلك هو العالي والذي وعي المتكلمون الحكم بامتناع
النسبة في الامور المتعاقبة هو لزوم الحركة السرمدية المستمرة لعدم الحسم
والزمان مع ما افاده العلامة فتحقق انه ليس بلازم لجواز ان يكون لهما كون ابو غير

متناهية متعاقبة ولا يلزم منه قدم غيره تعالى اذ كل موجود منه يكون حادثا
فان قلت يلزم قدم النوع المحفوظ بتعاقب الاشخاص الغير المتناهية قلت لو
سلم ان لا اجماع ينعقد على امتناعه ولم يمكن الجمع عليه مجرد انه لا شخص موجودا
غيره تعالى فانا نقول لعل الكلي الطبيعي غير موجود في الخارج على ما ذهب اليه صاحب
المحاكمات وغيره ولو سلم فعند القائلين بوجوده ان الذاتيات موجودة
بالذات بوجود الاشخاص والعرضيات موجودة بالعرض بوجود ما له ولعل تلك
الحوادث غير داخلة تحت ذاتي فلم يلزم وجود الكلي المشترك بينها الا بالعرض
والوجود بالعرض مجوز ولو سلم فلعل ذلك لتعاقب الارادات ولعل الارادة ان صح
اتصافه بها فلا يلزم ذات قديمة غيره تعالى وبعد الصدر انه يقال لا معنى لاتصاف
النوع بالعدم والحدوث الا ان يسبق كل شخص بعدم لا الى نهاية ويمتنع ذلك
الاحتمالات هذا وبعضها لا حاجة في دفع الاشكال الى ما سلك من الفرق بين العلة
الموجبة والمختارة بان يحكى المنقول عن الاول لم يحكر وعن الثاني جائز على ما اختاره
الامام ونبه جمهور المتأخرين مع انك قد عرفت انه لا فرق بينهما اذ كل منهما
ما مر هذا غاية تحقيق الكلام في هذا المقام والكلام على الوجه انتهى يقول قد عرفت
الحق في هذا المقام وانه لا قدم لشيء سواه تعالى سواء كان ذاتا او صفة وسواء كان
شخصا او طبيعة ثم ان الموالم [illegible] في الامور المتعاقبة سواء كانت ارادة او غيرها
لم يمنع اجماع المتعاقب [illegible] في الزمان لا يمنع وجوب قيام الزمان بالحركة كما

قلنا انه

قلنا انه ممتنع من قبل الواجب فلا او يمنع لزوم جسم متحرك واحد بالشخص دائما
لجواز ان تعاقب اجسام بحركة على التعاقب الى غير النهاية بان يوجد جسما متحركا عنه العدم
سابقة دائما ان السلسلة في الامور المتعاقبة والقول بقدم الطبيعة ان كان
والطبيعة عند بناء على عدم منعها وتبعها للاجماع فلا كلام انه منعا ذم للحوادث
لانه يلزم منه ان يكون فلا دائما مسى وهو مقادم لما دل على انه تعالى كان ولم يكن
معه شيء غيره من الاحاديث ومقاوم الاولة القطعية الدالة على استحالة
التسلسل مطلقا واما منع وجود الكلي الطبيعي وان ذهب اليه صاحب المحاكمات
فغير صحيح لقيام البرهان العقلي على وجوده وكذا قوله لا معنى لاتصاف
النوع بالعدم والحدوث الا ان يسبق كل شخص بعدم لا الى نهاية لان هذا القول
لا يستقيم على القول بوجود الطبائع ثم يستقيم على قول المتقدمين الذين ذهبوا الى نفي
وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه فاما ما يدل على بطلان تعاقب الاشخاص الى غير النهاية
مستوى السلسلة في ذاتي او عرضي ويستغني عنه بيانا بوجوه كثيرة قطعية دائما
التسلسل في الارادات وانه لا يلزم تركب ورود الارادة وهكذا فهو من الصحائف
منه المستكي البرهان الثاني برهان التضايف والحدود والمعدود الطاهرها مما من
المنطقي في الامور المتعاقبة ويتوجه عليها بعض ما مر والجواب هو الجواب وكذا
سائر البراهين التي لم يذكرها سوى برهان الاوسط والطرف البرهان الثالث انه لو كانت
الحوادث الغير المتناهية التي كل منها علة لما بعده للاحقة سبيل الاستغراق وان كان

الواجب تعالى كل واحد منها شرطا بالنسبة لاعداد ويصحح ارتباط الحوادث
بالقديم وانه تعالى ليس بمعدم لواحد منها او انقرض ثم نقول ان سلسلة الحوادث
على ما ذهبوا اليه لا الى نهاية لزم ان يكون وجوب كل واحد منها وجودا ممن طالبه الى
تحت كل منها شرط وجوب سابقه ولا ينتهي الى الوجوب الحقيقي الذي لا يحول الا
موجبا له لذاته بدون شرط لانه عندهم انه تعالى ليس بموجب تام لكل واحد من المعدودات
من الحوادث مطلقا بالنسبة فان كل موقوف على كل ما بشرطه في مرتبة على سلسلة الى غاية
فوجوب كل منها وجوب غيرها الى حد يكون سابقه والوجوب الى غير كاف [illegible]
واحد منها فانه بمنزلة ما شرطه غير متناهية معدوم كل الاحتمال السابق فانه لم يثبت
الا وضع متقدم لم يثبت شيئا وانه توقف بالنسبة الى الواجب في كل حادث وانه الا
على انه حادثا الوجود يجب لذاته فلك الايجادات لكان يجوز للوجوب تركب الكل
الحوادث بالكلية وما لم يمتنع هذا الاحتمال في نفس الامر لم يجب واحد منها لان الواقع لان
وجوب كل حادث انما هو بشرط ان كل حادث آخر وهذا الكلام في تركيب الاحاد
وانه وما لم يمتنع جميع انحاء ارتفاعاته وعدماته في الواقع لم يجب وجوده وتوهم
بعضهم انه لا يمكن ارتفاع جميع الحوادث لاستلزام ارتفاع الطبيعة القديمة المستندة
الى شرط الا الواجب تعالى شانه وهو مردود بما مر لزم بطلان الطبيعة بلا شرط الا الواجب
تعالى شانه لان الطبيعة عندهم الحادث وانه لا تحققها الا في ضمن الحوادث هي واحد
منها ولا واحد الا يمكن تحقق على ما بالطبيعة الكلية وطلبها وجعل كل فرد من افراد الطبيعة

عندهم

عندهم انما هو شرط سبق متعدد لجعل الطبيعة ايضا انما يكون بشرط سبق متعدد لو نحو ما من
منفرد في الطبيعة ورا الماهية الافراد لوجب ان يكون التأثير من الواجب
فيها ابتداء او بواسطة قديمة في تأثير الواجب تعالى في العدم بلا واسطة وشرط او بواسطة
قديمة انما هو منشأ استحالة انعدام القديم عندهم فظهر ان سلسلة الحوادث يجب ان
ينتهي الى حادث يجب وجوده من الواجب بلا شرط متعدد فيقطع سلسلة الحوادث
لانه لا يجوز تقدم شرط او معد من الحوادث عليه وكذا يتمكن اجزاء كثيرة من البراهين المبنية
للواجب التي لا يتوقف على ابطال الدور والتسلسل ما قد عرف انها تبنى على انه يثبت
فقد مر فان تأثير الواجب تعالى عندهم في كل حادث موقوف على معد وهو الواجب
مع عدم المعد في حكم تحقق من عدمه لا العلة ذاتية في عدم العالم والعلة التامة عندهم
هو الواجب مع المعد ومجموع المركب من الواجب والممكن ممكن فالعلة التامة لجميع الحوادث
الغير المتناهية ممكنات فكيف لا يمنع الزام التسلسل في اثبات الواجب لا ينفع
الزام التسلسل بحرى بها ايضا ما ذكر التفاوت البرهان الرابع على تعذر تسلسل الحوادث
على سبيل التعاقب يلزم ان يتقدم على كل حادث من الحوادث على سبيل الاستغراق عدم
ازلي لحادث حادث فالحادث الاول والثاني يجتمعان في العدم او يوجد الرابع
من بين الحوادث كان موجودا فيها وجميع معها عدم الحادث الثالث ضرورة
ان عدم كل حادث ازلي وان عدم الحادث المتاخر وان كان الطول متمادا من
الحادث المتقدم الا ان الكل يجتمع في طرف الزمان او الطبيعة الزمان ازلية عندهم والاعدام
كلها ازلية فلا بد من اجتماعها قطعا في زمان ويجمع مع هذه الاعدام الثلث عدم
الحادث الرابع وهكذا على ترتيب الاحاد وعلى التوالي فان ان يستغرق هذه الاجتماع

اعدام جميع الآحاد فيكون جميع الحوادث معدوماً في مرتبة ما من المراتب
الواقعية فيتأخر جميع الحوادث عن تلك المرتبة الواقعية ويكون الجميع معدوماً في تلك
المرتبة فيكون لها مبدأ والانقطاع هو المطلوب وإلا يسبق فينتهي إلى حادث ليس
لا يجتمع عدمه مع عدم ما قبله من الحوادث إذ ما قبل هذا الحادث لا يسبقه عدم أزلي
فيكون ذلك قد كان حين وجوده لأنه لو لم يكن معه عدم أزلي لوجب اجتماعهما مع ما تأخر
عنها فينقطع سلسلة الحوادث على التقدير لا يقال كل جملة متناهية يجتمع في العدم
ويحقق عدم سابق على الجميع وأما جملة الحوادث الغير المتناهية فلا لأنا نقول
قد بينا أن هذا الحكم يسري من الجميع إلى الآحاد على التوالي وقد مر في المقدمات الممهدة
أن إثبات هذه الأحكام على كل فرد ويسري إلى الجملة فلا يتأتى لهذا التوهم وبالجملة
أن نقول هنا سلسلتان إحداهما وجودات الحوادث والأخرى عدماتها فإذا أخذت
مجموع الوجودات بحيث لا يشذ منها فرد وكذا العدمات فلا شك أن الجملة الثانية
بحيث لا يشذ فرد منها متقدم على جملة الوجودات لتقدم كل فرد منها على نظيره وعليه يرد
مثل هذا الحكم يسري من الآحاد إلى الجملة ولأن جملة الحوادث لما كان كل فرد منها أزلية
فالجملة أزلية وجملة الحوادث حادثة وتقدم الأزلي على الحادث ضروري ولا يتصور مكان
أخذ المجموع بحيث لا يشذ عنه شيء من جهة اللانهاية التي لا يمكن فيها أخذ المجموع بحيث
لا يشذ وقد مر في أجوبة الممكنات في دليل إثبات الواجب فيكون ممكنا فلا يكون في
تلك المرتبة شيء من الحوادث وهو الانقطاع وكذا أيضا أن نقول يتقدم على كل حادث
عدم أزلي هو عدم لهذا الحادث ويتقدم معه جميع ما بعده من الحوادث التي هو
معدلها

عدم فيكون في مرتبة ما بحسب ذواتها لان الحادث [illegible]

بعد لها ويسبق هذا العدم يسري عن جميع آحاد سلسلة الحوادث وحكم الآحاد يسري
إلى الجملة فيلزم عدم مجموع الحوادث بأسرها والانقطاع عنها وكذلك إذا أمكن أن نقول مجموع
الحوادث واحد شخصي لا يمكن جزء منه واحد شخصي لا يمكن جزء منه واحد شخصي حادث
أيضا لأن جميع أجزائه حادث فيلزم الانقطاع ونقول أيضا السلسلة المذكورة
معدات عندهم والمعد يعتبر وجوده وعدمه في المعلول المتأخر وكلاهما في علية سلسلة
سلسلة الوجودات اللاحقة السابقة عليه وجودات المعلولات ونقول أيضا أن يسبق
سبق كل فرد من العدمات لكل فرد من وجودات الحوادث النظيرة له يستلزم
تقدم جملة سلسلة العدمات إذا أخذ بحيث لا يشذ منها شيء على سلسلة وجودات
الحوادث وهو يستلزم الانقطاع والتقدم عدم اللاحق على الوجود وهو وإن لم يسبق
فينتهي إلى فرد لا يسبقه عدم المعد فينقطع سلسلة المعدات ويمكن أن تثبت جملة سلسلة العدمات
اللاحقة أولا جملة الوجودات السابقة ويمكن أن يكون متأخرة عن جملة الوجودات الأعدام
للأعدام اللاحقة مع الوجودات فقط لا تسري للوجودات المستلزمة إلى غير النهاية
إذ أتى فوق كل درجة أخرى والدرجات المترتبة أحضر كلها جملة فوق الدرجات المترتبة أولا في
الجملة وهكذا أحكام جملة الوجودات مع جملة الوجودات سواء كان السبق بالذات
أو بالزمان وأما الانقطاع فيحتاج إلى تمام حدس وأن المجموع المأخوذ بحيث
لا يشذ كلاهما واحد بالشخص لأن جميع أجزائها واحد بالشخص ولا بعض
إلا لعدم الجملة المتناهية من المعدات لأن الوجه الأول أن السلسلة يجب سبق العدم
اللاحق من بعد لا بد له فلا يلزم [illegible] وظهر أن الحق إنما لزم من عدم التناهي

والسعادات العدم اللاحق لكل وجود وجود ولما كان كل فرد من العدمات
عن نظيره من الوجودات ويلزم الخلف من وجوه وعلى هذه التقريرات لا
يتوجه قيل إن الأزل ليس وما يعده والجميع فيه العدمات غير قابل حركة أي
أن قبل كل حادث حادث إلى غير النهاية وهكذا أعدام الحوادث ولا محذور
فيه لأن اجتماع العدم الأزلي الغير المتناهي في الماضي في زمان مع عدم تناهي
الزمان عندهم مع شمول ما يلزم نحو ذلك الأعدام متناهية أم لا مدركة لأي
ولا يلزم منا سعة الزمان معنى الأزل وكذا ما قال من أن الحق في الأزل عدم الحوادث
لكنه عدم كل حادث مقرون بوجود كل حادث بعدم ذلك الحادث إذ لا
بمعنى وقت يلتقي فيه جميع الوجودات بمعنى صرف العدم الذي هو مع أنه يمتنع
بما قررناه ولو تم توقف والأرض منشأ من عدم تناهي الحوادث وظهر أن جميع المعدات
التي ذكرناها أطراف من الحوادث إلى غير النهاية ويمكن إبطال الاتصال إلى الحوادث
اليومي يسبق الحكم تجدده ونحو عدم معد مجدد وكذا إلى غير النهاية وعدم المعد البعيد بواسطة أطول
استمرارا من عدم المعد القريب والمعد المعد بواسطتين أطول منهما والمعد الأبعد بثلاث
وسائط أطول من الثلاثة وهكذا سلسلة المعدات تتزايد امتداد الإعدام إلى غير النهاية
للمعدات فلو ذهبت السلسلة إلى غير النهاية لزم أن تمتد العدم اللاحق لا إلى نهاية
عدم لاحق مسبوق بوجود المعد ويسمى له ظاهره وهذا البرهان لطيف يرد على
ما ورد برهان السلم لأن جميع الأعدام الغير المتناهية جزء للعلة التامة للحادث
اليومي متحققة في الواقع مجتمعة ووجودات المعدات متحققة في الواقع متمايزة
بخلاف

بخلاف برهان السلم لأن ازدياد الانفراج هناك على سبيل اللا تعاقب ومتوقف
على فرض التقاطع في الإنفاق البرهان الخامس ما صح في الجواب الثالث للمحقق الدواني
من الشك الأول من شكوك الحكماء أن النسبة إلى الأمور الماضية يستلزم اللا تناهي في الأمور المحصورة وله
فيه تأمل وأوضح البراهين الكثيرة في وجيز بيان للاختصار ولو قصدنا الإرادة جميعها في
الصحائف في رواياتها وتكاثرت لطيفة على تحصيلها تركنا ما في ذلك للأطناب المملّ والحمد لله
ولي الهداية والإرشاد ومنه العصمة والسداد [illegible] أن الأول أعلم أنه ليس هنا مسائل قياسات
جدلية بجزم طالب الحق وصالح النفس على الهوى والمعارض للأدلة يسمى المسائل بمعالجة
الاحتمالات ولا يمكن الجزم بالغلط أصلا ولولا ذلك لم يحصل الجزم لأحد في مسائلنا
لما يرى الخطاء من العقلاء في مطالبهم الحربية ويعرف وجه خطأهم بجواز أن يكون عقائدنا أيضا كذلك
مشتملة على وجوه من الخطاء لا نعرفه بل ربما يظهر له الخطأ في بعض عقائده أحيانا ويجوز أن
يكون الجميع كذلك لكنه لما يتأمل في عقائده حصل الجزم بانتفاء هذا الاحتمال وغيره
من الاحتمالات الواهية ومن هذا العقل الحاكم في العلوم الحاوية فما فهم [illegible] أن
الجدال الخفية لم ينقطع وإنما أوردنا عامة مدفعها والكل الواجب فلذا نشأ
فأورد مع كل مقدور تقسيم الاحتمال الممكن لا ينافي الجزم في كل موضع والأدلة المقررة
في أبواب البحث فهو من آداب المجادلين الذين همهم مقصورة على إسكات الخصم
نعم من مارس هذه الطريقة ربما يترسخ في ذهنه الشك وصار ملكة بحيث ينشك

في الواقع ولم يحصل له الجزم لعدم ما به منه ولو لم يكن هذه الطريقة التي شاع بين المناظرين
جدلا فلو اراد والجدل في شيء لقصور العلم الا ان يقال التفاوت بالحضور والغيبة
يمكننا في هذه المسئلة هذا السبيل لانه الف للقلوب واربح للقبول واطلع للصدر
ومن وراء ما التشفع عن اسناده فانه في المقصود وليس الا ظهور الحق وكثيرا ما يلتفت
يطمئن اليه المصنف الذي بيت الثلاث فان بعض المحققين ان الامور الغير
المتناهية مطلقا تستلزم الامور الغير المتناهية المترتبة ويجزم به بناء في النفوس وصدورها
على بعض الوجوه كما يلتفت بيانه ان المجموع يتوقف على المجموع او ان لا غلط يسير وذلك
المجموع على المجموع اقل منه بواحد ويحكم اولا على النهاية بمجرى التطبيق والتضايف بان ذلك المجموع
الغير المتناهية ادى امور الموجودة مترتبة فان قلت اللازم سائر المجموعات ولا يلزم
سائر احاد المجموع الاول ~~ضرورة انه~~ على وجه كيف وكل منها مشتمل على احاد غير متناهية
قلت بل يلزم سائر احاد المجموع الاول ضرورة انه على فرض سائر المجموعات تنتهي عند الاحاد
الاحاد المتناهية التي هي عدة المجموعات المتناهية المجموع هو الاثنان فهو لا يزيد على ذلك
الا بعدد متناه هو عدة المجموعات انتهى ما اعترض عليه بوجهين الاول انه لا يلزم من توقف
امر على احاد ان يتوقف على الاحاد او اعتبرت مجموعة الا ترى ان الجسم يتوقف
على كل واحد من الهيولى والصورة ولا يتوقف على مجموعهما لانه عين الجسم فالمجموع يدل
الواحد عما زعم ان كان موجودا اخلا لو حصل له علة واعلم ان لنا ايها مطلقا
الاول ان تلك المجموعات موجودة في الواقع من غير اعتبار العقل وهو ظ كيف وجهه
الكل

الكل بعد وجود جميع افراده ضروري وعليه بناء بعض براهين اثبات الواجب
الثاني ان بين هذه المجموعات توقف لزم لادعى بعضهم فيه الضرورة
وبتوجه عليه منع لزوم ما مر ولو لم يكن بينها توقف فهل يجري فيها البرهان الجاري الى ان
المعتبر كون الامور الواقعة في المراتب الغير المتناهية مترتبة لوجه ما وهذه المجموعات كذلك
او واحدت من حيث انها كثيرة واحاد فالمجموع الاول مثلا يتوقف على الجميع
لا من حيث انه امر واحد بل من حيث انه امور كثيرة كل واحد منها يتوقف عليه المجموع الا
ان فكل المجموع له جهتان جهة وحدة وهو بهذا الاعتبار واحد من المراتب يجري
فيها التطبيق وجهة كثرة وبهذا الاعتبار يتوقف بالتقدم من المجموعات ويتوقف الكل على جملة التي
منها واحد ضرورة ان للجملة جزء اخر وهو الواحد وما سقط ولا تتصور عليه للكل وكلما لم
ليس بين المجموعات توقف صالحا فلما ان الحكم بين المجموعات برتب اخر وهو انه يجب
الاكثرية والاقلية فان كل جملة اقل مما قبله بواحد وما بعده باثنين وهكذا فاذا جعل المجموع
الاول ثم المجموعات بحسب الاكثرية كان الثاني ما نيه والثالث ثالثة يجب الفعل الامر
كما لا يخفى ويجري فيها البرهان فان قلت سلسلة المجموعات نهاية في جانب القلة وهو
المجموع المركب من اثنين فاي فائدة في اجراء البرهان الذي غايته اثبات النهاية للسلسلة
قلت اول ان السلسلة نهاية والله محصورين الحاصرين احدهما الجملة الاكثر
من الجميع فهو كاف لزوم محالات متعددة كما لا يخفى كذا المطلق لا بالصعود الخط الكائن

من الاعتراض ان اراد ان بعضا منها سوابق بالتقدم على بعض اخرى فمسلم اذ المجموع على واحد معين من تلك الامور
اعتبارية على كل كثرة فلم يحصل له في نفسه محال محال وان اراد انه يستلزم الامور الغير المتناهية المترتبة
المتشتتة في الاحاد والسلسلة فممنوع لا يلزم من اجزاء السلسلة ادراك الاحاد الكون المنفصل ان كان السلسلة للامر ان
السلسلة الغير متناهية احاد وما الوجه الكون التراخي وما ادراك اجاع علم بما فيها والجواب باختصار السوال الاول
قوله المجموع على واحد معين مكن اه فيما كل من هذه الاحاد الكثرة بكيفية في المط وكل منها لو حوى الراتب
فعقاره ما لزم ان يحدد مسالك التطبيق ويكثر مجاري للانطباق ويلزم الخلف على كل التقدير ثبتها وهو توكيد
المط ويستدل ايد الحق الضا ما ان العكس الباطل فيها ترتب باعتبار وجود شيئها والعكس للابن
سبوقه شاهد المتوقف على الاب المولد لماده منه فعلها ترتب الطبع وجب على الازل او لا
يمتنع ترتب وجودها الجواز ان يحدث جملة منها في زمان واحد اولا واكثر في زمان اخر ورد بانه يحكم العدد
قد وجدها النوع كما هو ظاهر لوجد الاولى انه سلسلة منها غير متناهية مترتبة في الحدوث فيجري البرهان لا لا
معارضة جملة اخرى بتلك السلسلة زوال الاحاد بتلك السلسلة وما فيها انها ان الا اذا ثبت عشرين بحسب الزمان
لم يكن مجموعه بعدد الاحاد فلا يكون مجموعه للاحاد من هذه الحيثية قال ورد قال احاد السلسلة مجموعه
ولها ترتيب بالعقل فيجري فيها البرهان اذ يكفي كونها ذوات اوصاف يقتضي التطبيق كل منها
على نظيره في السلسلة الاخرى على الانطباق وهو حاصل معناه ما نقول الجملة الموجودة منها اليوم
مشتملة على جميع الحوادث السابقة فينطبق احادها على جميع احاد السلسلة الاخرى كل بنظيره ولو
الى ما يحقق النظر للاحاد والانطباق في الوهم من غير ان يحصل للعقل النظر على النظر جوابه على التقدير
اشتراط الاجتماع والحق انه ليس بشرط وانه غير ثابت انما لزم هذه الاولى لحدوث النفس
ما ينتقض بحدوث النوع الضا على القول بحدوث تمها مجدد حدوث البدن واما على القول بجواز تجدد الابدان

في الازل فلا واما اثبات التناهي فهو تام على القول بوجوب تعلق كل النفس ببدن
عندهم واتخ رتقه على البدل فيحصل الترتيب بالتعلق بالبدن واعلم ان لهذا ثبوت تناهي
الابدان المجتمعة وسلسلة الحجج فتناهي لا الاحاد والاستحالة عدم التناهي الاجتماع المحيط الثاني
واما المتعاقبة فلانقطاع الزمان وكمال الحجج المتناهي المتوقف على ما مر ولهذا اثبات
تناهي للابدان تثبت تناهي النفوس الصادر هذه الجهة لوجوب تعلق كل نفس ببدن عندهم
فرق بين النقص والعقد وجب تساوي عدد الابدان والنفوس ثم اعلم ان لهذا ثبوت حدوث
الابدان شخصا ونوعا ثم حدوث النفوس الضا لذلك على القائلين بحدوثها بحدوث
البدن ثم يجب اثبات حدوث النفس على الاطلاق على القول بجواز تعلق الابدان من هذه
الطرف واما الحجج فقد تبين التناهي موضوعه ليس بموجود فلا حاجة الى الكلام وحدوثه
وقد مر على ان القدم عندهم منحصر في الذات والزمان والقول بالقدم الذات شرك صريح
والقدم الزماني الضا باطل لانقطاع الزمان وعدم وجوده تحت الزمان عندهم اللهم
الا ان يثبتوا معنى ثالثا للقدم وتصور معنى ثالث عسر جدا وغير مذكور في كلامهم فالعمدة
في اثبات المط على العموم هو النقل والادلة العقلية المستنبطة من النقل المط من النفس
في نقل شكوك الفلاسفة والجواب عنها واعلم ان هذه المسئلة من اصول الحكمة عند المشائين
حتى انهم لو وقف الحدوس فيها زعم وجوه من اسم الفلسفة كما نقل الاول انه لذاته لا يخطئنا
الوجه لحادث نه في طرف وجميع ما عداه بحيث لا يشذ عنه شيء قطر الحرج
زمان يكون الواجب تعالى عنه با بشيء ما اراد الجبار الاحر جميع ما لابد منه في وجود شيء
ما اما ذاته تعالى او لا و على الاول يكون ذلك الشيء موجودا في الازل لاستحالة تخلف المعلول

عن العلة التامة وعلى الثاني يستحيل وجود شيء ما لاستحالة التغير في ذاته فلا
وجود للتشبيه بعده التغير او في سلوكهم والجواب عنه من وجوه الوجه الاول بالمنع
الاشارة اليه والمنع من لزوم التخلف عن العلة التامة والمنع من لزوم الترجيح بلا مرجح الذي
هو منشأ امتناع تخلف المعلول عن العلة التامة وانما يتصور التخلف لو كان العلة زمانية ووجد
العلة في زمان ولم يوجد المعلول معها في ذلك الزمان وههنا ليس العلة والمعلول كلاهما زمانيين
ما بين اما العلة فظاهر واما المعلول فالكلام في الصادر الاول وهناك لم يوجد الزمان
اصلا ولا شيء الا الواحد القهار وبالجملة اذا كان العلة والمعلول كلاهما زمانيين يحكم العقل ان
او زمان والافلاك نظيره التخلف الذي الحكيم فانه لو كان ما يمكن ان يتصور الاجتماع والافتراق
والمماسة واللامماسة وانما ان لم يكن احدهما او كلاهما مما لم يتصور امثال هذه الامور
وكذا انما يتصور الترجيح بلا مرجح او اذا كان زمان وقع الامر في جزء منه دون جزء او صدر المعلول
من الجوهر ولم يصدر غيره اخرى وقد خلق العالم الزمان والزمانيات بعد وهم منطبق في حرف
لا يجري فيه امثال هذه الاوهام الكاذبة المخترعة الناشئة من الالفة بالزمان والمكان ولعله يذهب
الى البعض الاوهام الا انه لم يوجد في المكان الذي فيه الان والوجد فوقه او تحته او غيرهما
من الجهات والاعراض بل من الاوهام والخيالات الواهية ولعل الواجب جل شأنه
مقدس عن امثال هذه الامور ولا يبلغ الى كنه عظمته وجلاله عقل العقلاء وفهم الفهوم
حول كبريائه هل مخلوق وما قيل انا نجزم بان بعض الامور مقدم على بعض وان بعض مع البعض
ولو لم يكن الاستعداد كذلك بل ولو لم يكن فلك وحركة ولا ليل ونهار فمن هذا انشأ ما يقال في
الابتداء والمقطع انا نجزم بتقدم بعض الحوادث على البعض بالتقدم والتاخر الوضعي والزماني
ولو

ولو لم يكن جسم ويمكن وبه يتشكل البعد الموهوم الغير المتناهي الذي هو الخلاء والحق ان
توهم مثل الامتدادين مركوز في فطرة الوهم والزمان يقتضي اجتماعهما الوحدانية
لكن وجود المعلول معتبر وهو من شرائط حصول المعلول الواحد لان شرائط ماهيته
انما على التاثير لكونه من متممات ذات العلول المفتقر الى المؤثر لا لاجل الحكم
المفتقرة اليها ويجوز ان يكون بعض الاشياء وجودها بالنسبة الى جهة واحدة محكما ولكن
وبعض لو محتفا بالذات دائما كما ان ما بينه مشروحا وبالجملة لا يستلزم تعذر الصلاة
لا من طرف العلة ولا من طرف المعلول حتى تطلب له سببا بل انما هو التحويس الحكم
ولكن ممتنع او اتفق هو اتفقول لعل الواجب الذي لا يقبله المهية الممكنة اصلا ومن
الاخبار والمؤيدات العقلية ما يؤكده ويسطر ما سند اخرس جواب النقص على ليلهم
وبالجملة يجب عليهم اثبات ان الممكن يعطى الوجود الازلي حتى يتم دليلهم ودونه خرط
القتاد والوجه الثالث لو تم دليلهم لزم عدم الحوادث اليومية فانا نقول لو كان الواجب
في طرف وجميع ما عداه يحدث للشيء شيئا في طرف اخر فاما ان يكون واحد
عن ذاته لشيء ما او لا نقول في الاول يلزم قدم شيء ما حدث الثاني يلزم ان لا يوجد شيء ابدا
ثم ناخذ الصادر الاول معه كذلك ونقول الواجب مع الصادر اما ان يكون علة تامة
لشيء ما مما عداهما او لا يلزم عدم الصادر الثاني وهكذا في الصادر الثالث والرابع حتى
ينتهي الى الحوادث اليومية ولا ينفعهم توسط الزمان والحركة والاستعدادات لانه ينفي
تحقق العلة التامة لهذه الامور يجب اجتماعها مع العلة التامة ويلزم اجتماع الزمان
والحركة والاستعدادات قال المحقق الدواني في بحث اعادة المعدوم اذا اقتضى

وذات الشيء في الازل وجوده فيما لا يزال يلزم كونه موجودا في الازل فيما لا يزال ويلزم
اجتماع اجزاء الزمان دفعة وتفصيله انه اذا اخذنا من الحركة الاولى ثم لاحظنا الاشياء
في سلسلة التنازل فلا بد ان تكون في سلسلة المعلولات ولا تترك الكل من زمنيها عليها بل
لا حقيقتها وقد يمنعه عندهم فعلة الزمان والحركة بل هي مستقلة بلا شك في كونه حادث حينئذ فيلزم
انقطاعها واجتماع اجزائهما فقط وقدم جميع الحوادث لان الكل اذا كانت علة لجميع
اجزائهما فقط واما اذا لم يكن بل يكون علة الجزء ما منها ثم يكون ذلك الجزء مع الجزء الاخر وهكذا
فلان ذلك الجزء وان كان وحدانيا لا غير قابل للقسمة الى اجزاء بعضها متقدم وبعضها
متأخر فيلزم اجتماع اجزاء هذا الجزء ويلزم من اجتماع اجزاء هذا الجزء اجتماع اجزاء الجزء الذي
بعده وهكذا اذ ليس [illegible] بان الاخذ من الحادث اليومي في سلسلة التصاعد والقول بان
كل سابق معد للاحق انما هو [illegible] به مدلس محض وتمسك بعضهم لدفع هذا الاشكال بان الحركة
المتوسطة والآن السيال فيهما ذات جهتان الاستمرار والتجدد فمن جهة الاستمرار
صدرتا عن القديم ومن جهة التجدد صارتا واسطتين في صدور الحادث عن القديم وفيه
ان لو تم هذا لزم امكان حدوث جميع اجزاء العالم بهذا الوجه فلا يلزم القدم لشيء
في شيء من اجزاء العالم وهو خلاف مذهبهم مع انه لنا ان ننقل الكلام الى جهة
التجدد فان كانت موجودة في الواقع فيعود الكلام اليه بل نقول وان لم يكن موجودة
فلا يمكن ان تصير واسطة وقال بعض [illegible] ان هذه الحركة منشأ للحوادث
اما من حيث انها مستمرة او من حيث انها متجددة فان كان من حيث انها متجددة
فاستناد تجددها الى [illegible] اخرى فيتسلسل والغرض [illegible] بان هذه النسبة

عدم

عندهم جايز لعدم وجوب اجتماع الآحاد ههنا وقال المحقق الدواني في دفعه ان التجدد عبارة
عن انقضاء شيء وحدوث شيء آخر فاذا اعدم جزء من الحركة فلا بد لعدمه من علة حادثة وتلك
العلة اما امر موجود او عدم امر موجود او بعضها موجود وبعضها عدم موجود وعلى الاول
ينتقل الكلام اليه وكذلك الى ان يلزم التسلسل في الامور الموجودة المجتمعة المترتبة وعلى الثاني فيكون
ذلك العدم عدم جزء من اجزاء العلة وجوده ضروري لما يكون وجوده علة لوجود امر لا
يكون عدمه علة لعدمه فيلزم التسلسل في الموجودات التي هذه الاعدام اعدامها وعلى الثالث
لا بد ان يكون احد القسمين من الامور الموجودة وتلك الاعدام او كلاهما على ما مر وعلى التقديرين
يلزم التسلسل في الامور الموجودة المترتبة المجتمعة والحاصل انه يلزم التسلسل في الامور الموجودة
المترتبة المجتمعة اما في حال وجوده [illegible] او حال عدمه اللاحق لان عدمه ان كان بسبب امر موجود
او عدمه بسبب عدم يستلزم حدوث امر موجود كعدم عدم المانع المستلزم لوجود المانع يلزم
التسلسل في الموجودات المترتبة المجتمعة الحادثة في حال عدمه وان كان بسبب عدم امر موجود
لا يستلزم امرا موجودا لزم التسلسل المذكورة وقت وجود ذلك الحادث وقس عليه حال
الشق الثالث فان قلت على تقدير ان يكون علة عدم كل جزء مستندا الى عدم عدم المانع
المستلزم لوجود المانع لا يلزم الترتيب بين تلك الموانع حتى يلزم التسلسل المستحيل على الاطلاق
اجتماع تلك الموانع في الوجود الصالح لان لا يكون حدوثها دفعة [illegible] ما هي
مانعة عنه قلت تلك الموانع مترتبة في الحدوث فان اجتمعت في الوجود لزم التسلسل
المستحيل لان آحادها مترتبة في الحدوث بحسب الزمان كما الوجود [illegible] للادراك

كما لا يخفى على ذي فطرة سليمة فانا نأخذ السلسلة المعداة من الحوادث ما لا يسن ومطلقها ثم
السلسلة المعداة من الحوادث في اليوم ونسوق البرهان وان لم يجتمع في الوجود بمعنى والكلام في
عدم عدم ما هي لزم الى المستحيلة الموجودات الازلية وقف عدمها او وقف وجود ما هو
عدم عدم كل مانع اما عدم عدم المانع المستلزم لوجود المانع او عدم جزء من اجزاء علته وعلى الاول
يلزم وجود الموانع المترتبة في الحدوث الغير المتناهية وعلى الثاني يلزم ان يكون تحقق ذلك المانع
موقوفا على امور الموجودة غير متناهية مترتبة فيلزم السلسلة المستحيلة في جانب وجوده انتهى وان
ضير بانه على سبيل المماشاة مع الحكماء والا فقد عرفت ما يستوفيه وبين هو نقض القائل البعض
الوجود اذ ذكرنا ان السلسلة مطلقا محال سواء كانت مجتمعة او متعاقبة فظهر انه لا يخلص
للحكماء الا التزام ان الامكان نحو الوجوب المعتبر في جانب المعلول ولا يضر في نهاية الجواب ثم
استحالة الوجود الغير القار على الزمان لم يزل جمع اجزائه وصار ذكر طرق من التقدم القديم
والمعلول الحادث وهو بعينه الجواب عن معارضة الدليل كما مر ان حاصل الزام ان يوجد
الحادث الى القديم فقيل ان السند جميع العالم الى الواجب ثم لا يلزم فرق الوجه الرابع ابطال
التسلسل في الامور المترتبة الذي هو لازم هذا الدليل وقد مر شرحها ودلائل ابطال
المعارضة والنقض وقد ذكر المحقق الدواني عن هذا الدليل اجوبة تركنا بعضها لانه ساقط
عن درجة التقرير وبعضها ضعيف واما التي لها قوة فمنها انه لو حصل الامر الحادث بعد الوجود
اللاحق في جميع اجزاء الزمان على سبيل التسلسل في الامور المتعاقبة على نحو ما الزموا المعدات
او رابطة بين القديم والحادث لم يلزم تحقق قدمه ما يستحصل القدر المشترك بين الجميع لو وجد

ربما

ربما لم يتحقق قدر مشترك بين الجميع لجواز ان يشترك كل جملة منها لا في ذاتي
ولا في عرضي ودعوى ان المعدات الغير المتناهية لا تسلط الا لحركة سرمدية فيلزم قدم الجسم
المتحرك بهذه الحركة وبالجملة قدم المتحرك بتلك الحركة سواء كان جسما او غيره دعوى
من غير برهان وكذا دعوى كون المعدات لا بد ان ينتهي الى مادة قديمة للصور المتعاقبة
الواردة عليها فان ذهب بعض المحدثين المتأخرين بان فردا من افراد العالم لم يزل موجود
على سبيل التعاقب وقد رأيت في بعض تصانيف ابن تيمية القول به في العرش اول العالم
الجواب الرابع للفلاسفة والاقامة ما ذكر الوجوه الضعيفة الاخبار الدال على ان الغير
المتناهي محال مطلقا والاخبار الدال على انه لا بد كان ولم يكن معه شيء لا ان على تقدير الدلالة
تعالى ومخالف لما ذهب اليه هذا المجيب نفسه من انتهاء السلسلة مطلقا وان السلسلة المتعاقبة
يستلزم السلسلة المجتمعة وادعاء عدم الاشتراك في الوضع ممكن مع ان التزام الاشتراك
في الوضع وفيه لا يلزم من وجود ما هو عرضي له وجود الطبيعة الكلية الوضعية وعكس
والقدح ايضا في قولهم باستحالة العدم اللاحق على الزمان ووجوب كونه مقدار الحركة دوريه
شخصية بل يجوز ان يكون مثلا افلاكا غير متناهية توجد عنده الفوران كل فلك اجزاء
ومنها جواز انه لم يكن جميع ما لا بد منه في وجوده متحققا في الازل اذ من جملته تعلق الازل
بوجوده في الازل ولم يتعلق الارادة بوجوده في الازل بل بوجوده فيما لا يزال من الاوقات
الا بلا حكمة ومصلحة ولا يرد ان تعلق الارادة بوجوده اما ان يكون سببا للمعلول اولا
وعلى الاول يلزم وجوده في الازل لامتناع التخلف وعلى الثاني يحتاج المعلول

الا امر اخر سوى هذا التعلق وهو خلاف المفروض على ان معاد الكلام ان ذلك لا لولا انا
نقول القدرة تؤثر على وفق الارادة وقد تعلقت الارادة بوجوده في وقت معين فلا يوجد
الا فيه فان قيل لا يمكن القول بصدور الترجيح الذي اوردناه فيقال ان كذا ارادته تعالى
لوجوده فيما لا يزال فحينئذ لانه كذلك ولا يلزم ارادته ولا اصحاب لا امر اخر كما ان
الفاعل المختار يريد الايجاد بجسم ما على صفة معينة كالطول مثلا او القصر او غير ذلك المعلول بهذه الصفة
فكذا هنا لما تقدم ان المعلول ارادة الفاعل المختار لوجوده الحادث لم يتصور الا كونه حادثا
والحاصل ان المعلول انما يوجد بارادة الفاعل المختار على النحو الذي تعلق ارادته سواء كان الفاعل
لوجوده او سابقا عليه وقد يقال الازل فوق الزمان ومعنى كون الشيء ازليا ان لا يكون مسبوقا
في الزمان فالواجب تعالى كما انه منزه عن الزمان لا يوصف بكونه في الزمان كما لا يوصف
بكونه في المكان فلا شيء غيره في الازل وانما يوجد ما يوجد على حسب التعلقات الارادة الازلية
من تخصيصها باوقاتها وامكنتها والزمان من جملة الممكنات وقد تعلق الارادة الازلية
بوجوده المتناهي وليس له امتداد فيما لا يزال فلا يلزم زماني حتى يقال انه تقدم على
غيره بالزمان فان قيل لا شبهة في ان الارادة القديمة بذاتها ليست كافية في وجود
الممكن وعدمه حتى لا يكون … يلزم وجود الممكن فلا بد من تعلقها … النفوس من الحوادث
او وجدنا قبل الازل يلزم عدم الممكن بعد وجوب … لا يحتاج الى المخصص تخصيصه
بوقت دون وقت ولا نسلم … الامور الاعتبارية وهي التعلقات لا يمتنع و
انت تعلم ان ضعف كل صفة سواء كانت وجودية او عدمية وقت يحتاج الى المخصص
بالبديهة واما حديث التسبب والتعاقب فلا يكون مخصص الارادة وذلك الوقت
لحين الارادة متعلق الارادة في ذلك الوقت ومحاضره يكون ارادة وجه الممكن …

الوقت لا بارادة ارادة وجوده في ذلك الوقت وهكذا … يتعلق
الارادة من جانب المبدأ ابتنى من جانب الاعظم ارادة ذلك الممكن وح
يكون الحاصل كما نقول به العلاقة من … الاستعدادات الى ان ينتهي الى
الاستعداد الموجب الارادة المعلول … قطع النظر عن الاول
من جانب المطلوب فانه لا يلزم الانحصار … المتناهي بين الامرين … الارادة المتعلقة
الذي يتعلق الممكن اولى وان تحقق الانحصار … بين ارادات الارادة محفوظ
في جميع المراتب ويتوارد عليها تعلقات مترتبة غير متناهية على … الاستعدادات
الغير المتناهية على المادة فليس الارادة الا في طرف السلسلة كما انه ليست المادة
طرف السلسلة فالقول بالانحصار بحسب ظاهر الف … عن بعض من يعقد
عليه الاعاقل بالاعتقاد واقتفى نحن نقول ان مراد هذا القائل ان في ارادة الارادة
اضافة الى الارادة مرة واحدة وفي ارادة ارادة الارادة الاضافة مرتان وفيما
اذا تكررت الارادة اربع مرات فالاضافة ثلث مرات وهكذا ففي كل جملة من الارادات
محصورة بين الارادة الاولى المفردة المضافة وبين الارادة الاخيرة التي هي مضاف
اليها الجميع وهي التي يتعلق المعلول اولا واذا تاملت فيما ذكرنا سابقا ظهر لك
قوة هذا الجواب وسقوط المناقشات المتوجهة عليه وان السلسلة مطلقا محال تدبر
الشك الثاني ما اورده الشيخ في الشفا من ان العقل الصريح الذي

لم يتكدر بشبهة … ان الذات الواحدة اذا كانت من جميع جهاتها كما
كانت وكان لا يوجد عنها شيء قبل شيء بل هو الان كذلك فالان ايضا
لا يوجد شيء فاذا الان يوجد عنها شيء فقد حدث في الذات قصد او ارادة
او طبع او قدرة وتمكن او شيء مما يشبه هذا لم يكن ثم قال فهذا الحادث
الاول على هذا القول في ذاته تعالى لكن مح وكيف يمكن ان يحدث
في ذاته شيء على انه يحدث وقد تبين ان واجب الوجود بذاته واحد فيقتضي
ان ذاته الحادث … فيكون النسبة المطلوب بها نطلب النسبة
الموجبة لخروج الممكن الاول الى الفعل او هي على واجب وجود ذلك وقد
قيل ان الواجب واحد وعلى انه ان كان عن علة اخرى فتلك العلة الاولى
والكلام فيه باق ثم ان لم يتميز في العدم وقت ترك او وقت
شروع وبما ذا … الوقت ثم قال بل نقول ان كان يكون المراد الفعل
الايجاد لذاته فلم لم يوجد قبل افتراءه استحلاه الان الوصول وقته
او قدره عليه الان ثم فاذا اضاف الاول كما اذا سبق انه لم …
ابتداءه اوجب الزمان ثم فان لم يسبق به وهو مع الوقت الاول
في صدور الخلق عنه حادث مع تكتيك لا يكون مسبوقا على اوضاعهم

بل مع الوقت الاول الخلق وقد كان ولا خلق وكان وخلق وليس كان ولا خلق
ثابتا عند كونه كان وخلق ولا كونه قبل الخلق ثابتا مع كونه مع الخلق ثم
فاذن لا وجود ذاته وعدم الخلق موصوف بانه قد كان وليس الان وتحت قولنا
كان معنى معقول … معقول لم يفعل وقد يقع هذا المعنى الذي … بدأه
وجوه فيه ان يخلق قبل ان يخلق … حلقا واذا كانت هكذا كانت هذه القبلية
مقدرة متمكنة وهذا هو الذي سميته الزمان اذ تقديره ليس تقدير وضع ولا ثبات
بل ما يتجدد فكيف هو عارض لهيئة غير قارة والهيئة الغير القارة هي الحركة
فهذا تحققت علمت ان الاول تعالى انما يسبق الخلق عندهم ليس سبقا
مطلقا بل سبقا زمانيا مع حركة وجسم وهؤلاء المعطلة الذين عطلوا الله عن جوده
… لا يسلموا ان الله كان قادرا قبل ان يخلق الخلق جميعا او حركات
مقدرة … ازمنة ينتهي الى وقت خلق العالم او يتوقع خلق العالم ويكون
له الى وقت خلق العالم اوقات وازمنة محدودة او لم يكن للخالق
ذلك وهذا القسم الثاني يوجب انتقال الخالق من العجز الى القدرة
انتقال المخلوق من الامتناع الى الامكان بلا علة والقسم الاول ح

علیهم قسمین فیقال لا یخلو اما ان یکون کان یمکنه ان یخلق الخالق جسماً
غیر ذلک الجسم انما ینتهی الی خلق العالم بمدة وحرکات اکثر او لا یمکن ومحال
ان لا یمکن لما بینا فان امکن فاما ان یکون یمکن خلقه مع خلق ذلک الجسم الاول
الذی ذکرناه قبل هذا الجسم وانما یمکن قبله فان امکن معه فهو محال لانه لا یمکن
ان یکون ابتداء خلقهما معاً والحرکة فی السرعة فیقع حیث ینتهیان الی خلق
العالم وبینه احدهما اطول وان لم یکن معه بل کان امکانه مباینا له متقدما
علیه ومتأخرا عنه مقدر فی حال العدم امکان شیء بصفة ولا امکان
وذلک فی حال دون حال وقع ذلک متقدما ومتأخرا ثم ذلک
الی غیر النهایة فقد وضح صدق ما قدمناه من وجود حرکة لا بدایة ولا نهایة
الزمان دائما البدء ولا نهایة هو مقدار الحرکات السماویة اشتهار
وقال فی النجاة بهذه الآیة قال وهو بیان جلی اذا استقصی فاد الی
الزمان ونحن نقول لما استقصینا النظر وجدناها مغالطة تمنشاها
جعل الواجب جل شأنه زمانیا کسائر الزمانیات وانت اذا تأملت فیما مر
سلک المسترشدین للحق ظهر لک انه مع الجمیع نعم اهو قام المشتبه
له تعالی خواص الزمانیات من المتکلمین اما الحکماء فهم ایضا ینفعون
تعالی خواص الزمان وقد نقلنا عبارته فیما سبق زمانی بل لا یبعد ان

یکون نسبته تعالی الی الطوفان کنسبته الی الحال ویمکن ان یمتنع ان یوجد
شیء قبل العالم وحرکة ومتحرک بین العالم وبین الخالق تعالی ویجوز ان
یلتعق ایجاد الزمان قبل العالم والامکان قبل المکان والمتحرک والحرکة قبل
جمیع اعالم الممکنات مستحیلاً ولا ینقبض منه العقل کما لا ینقبض من
ذلک نحو الواجب تعالی وعدم وصم قدرته او تغییر فی شیء من صفاته
بل یجوز ان یجب له عنه بعض الجهات الوجود للعالم دائماً ویمتنع علیه بعض
الجهات الوجود وهو الموجود السرمدی دائماً ولا یلزم انقلاب الممتنع الی الممکن
بل یجوز ان یکون لقصور ماهیة الامکان عن قبول الوجود الازلی کما قال
الشاعر الفارسیة هر کسی را از قامت نازبی سجاره است فرزند بر
تو بر بالای کس کوتاه نیست وکیف یقبل الممکن الوجود الازلی الغیر المتناهی وقد ظهر
بما مر من الادلة امتناع وجود غیر المتناهی مطلقاً ثم اعلم ان نفی الزمان
والامتداد الزمانی عن ذاته تعالی وتأمل فیما مر فی بحث نفی الزمان عنه تعالی
فرده علیه السلام لم یسبق له حال حالا فیکون اولا قبل ان یکون اخرا ورده علیه السلام
قبل القبل بلا قبل ونظائرها کیف نستعمل الشیخ وکان لا یوجد عنهما قبل شیء

هو الآن لذلک فالآن ایضا لا یوجد شیء آه ولکن قوله فلم یوجد قبل الزمان آه
استخلص الآن وقوم ولیس کان ولا خلق باتیا عنده کون وخلق بل المخصم ان
یلتزم ثبوت الی لمن تعالی ویمنع سبق الاولی واما قول الشیخ واذا کانت
هکذا کانت هذه القبلیة مقدرة متکممة وهو الذی نسمیه الزمان آه لو تم
لدل علی عروض الزمان والحرکة لذاته تعالی عن ذلک علوا کبیرا الآن
التغییر فیها محال ومن ابی یلزم متحرک وجسم آخر معه تعالی وکیف یصیر هذا
الدلیل الجدلی برهانا یقینیا فی نفی الزمان عنه تعالی کما مر الا ان یقال اول کلامه
علی الجدل وآخره یمکن ان یصیر برهانا او یمکن ان یقال ان الحکماء ایضا
یثبتون له تعالی اضافات کثیرة بالنسبة الی کل حادث من الحوادث
الیومیة تطیر ما تمسک به الشیخ من الاضافات الزمانیة بالزم لهم ان یجب
ان یثبتوا له تعالی هذه الاضافات قبل الحوادث ومع الحوادث
وبعد الحوادث علی ما هو معتقد النفی الزمان ویقولوا بعد تبدل الاضافات
تبدل الحوادث علی ما هو کما قیل الا انتقال فی الامکنة لا یوجب تغییر النسبة
الی ما هو فوق الزمان وبین له نقول ان تغیر الاضافات والاعتبارا

لا یستلزم تغیرا فی الذات تعالی ایجب عروض الزمان وعلی التقدیر لا یتم کلام
الشیخ ولو سلم امکان فرض الحرکات قبل خلق العالم فنقول لعله یمکن حرکة
قبل حرکة وهکذا علی سبیل ذهاب الامور الا بقیة ویجوز ان یمتنع خروج الجمیع
الی الفعل بل هو القدر المتناهی منه وهو الی خلق العالم ولو صح ما ذکر ما انتقض الدلیل
ما الا بعاد المکانیة القارة فانه یمکن فرض اجسام وحرکات خلف الجسم الذی هو الاجرام الاعلی
اجسام ولیمدنه بالمحدد للجهات ولسوق الدلیل حتی یلزم عدم التناهی فی الابعاد
المکانیة مع انهم لا یقولون به والجواب الجواب ویظهر من التأمل فی الاجوبة التی حیث اجیب
اخرى عن قول الشیخ ترکناها لظهورها الثالث الثالث ما ذکر الشیخ فی التعلیقات
فی تقریر الدلیل الاخیر من الشفاء یلیق الی فرضنا مبدأ لخلق العالم علی ما تقول الموحد
لزم محال فانهم یفرضون شیئا قبله وذلک الشیء یمکن فیه حرکات مختلفة
وهو انما یصح امکان وقوع التقدیر فیه هو الزمان فیکون قبل الزمان زمان تعلیق وامکان وقع التقدیر
لو لم یکن الزمان لما امکن فرض وجود حرکات مختلفة لکن فرض وجود الحرکات المختلفة
ممکن فالمقدم باطل اقول امکان فرض الحرکات لو تم یستلزم امکان وجود الزمان لا وجود
بالفعل وامکان وجوده یستلزم اللاتناهی بمعنی لا تقف وهو غیر مستلزم للمطلوب
ثم قال فی التعلیق اذا کان الزمان موجودا کانت الاجسام موجودة اقول هذا ایضا ممنوع
لجواز ان یکون منتزعا من بقاء موجود او یکون مقدار حرکة فکریة لنفس مثلا او یوقف

بل لو فرض الاول والذی فرضه الی التقدیر

الحركة الفكرية على الوجه غير ثابت على ان الزمان ليس بموجود عند اكثرهم ثم قال
تعليق اذا امكن فرض الحركات المختلفة وجب مع امكان هذا الفرض وجود الزمان
ومع وجود الزمان وجود الحركة ومع وجود الحركة وجود الاجسام فالاجسام لا محالة
موجودة مع هذا الفرض وعلى هذه الجملة فلا بد من اعتبار الزمان فان التقدم
والتأخر في الحركات يقتضي وجود الزمان اقول امكان وجود الحركة قبل العالم ممنوع كما مر
ومنقوض بامكان فرض الخلف للمحدد للجهات فيلزم وجود بعد وفضاء هناك
ويتوجه الى غيرهما كما مر ثم قال تعليق قوله في حال دون حال ووقع ذلك
متقدما او متأخرا اشير به الى الزمان تعليق جوهر الفلك لا تدخل عليه الحركة
وانما الحركة حالة طارية بعد تحقق جوهره فلا تؤثر الحركة الى الفناء
كما تؤثر بالاشياء التي في الحركة وهي الاشياء الكائنة الفاسدة ولذا
قيل ان الفلك مع الحركة لا في الحركة ومع الزمان لا في الزمان تعليق الماضي
بذاته هو الزمان والملك بالزمان هو الحركة وما في الحركة ومعها انما يكون
سبب الملك متغيرة تعليق متى فرضت الحركة حادثة كان الشيء الذي يسبقها
ليس لا شيء مطلقا لانه لا يمنع من ان يكون في قدرة الله تعالى ايجاد حركات
في ذلك العدم الذي تقولون فان فرضنا وجود عشرين حركة تنتهي

مع بداية الاولى

مع بداية الاولى ووجود عشر حركات ينتهي مع بداية الاولى
ايضا لم يصح ان يقال مطابق الحركتين من ذلك العدم واحد بل يجب
ان يكون مطابق الحركات العشرين مخالفا لمطابق الحركات العشر
واللاشيء المطلق ليس فيه خلاف والاختلاف بينهما ليس الاختلاف
مقدارا [illegible] الا وهو الزمان فيكون قد سبق الحركة الحادثة زمان
والزمان مقدار الحركة فيكون قد سبق الحركة حركة ولا بد من متحرك
فيجب ان يكون المتحرك جسما او جسمانيا وان منع ان يكون في قدرة
الله تعالى ايجاد حركات قبل بدء الحركة الاولى التي يفرض حادثة كان
حكما عجيبا وتقدير الحركات بذلك العدم مثل تقدير الخلاء الاجسام
والعجب من هولاء فانهم يثبتون الصانع بان الاجسام لا ينفك
من حوادث كحركة او سكون وكل ما لا ينفك عن الحوادث فانه حادث
والكبرى يحتاج الى التصحيح وهم يقولون انها اولية وهذا البيان على [illegible]
يلزمهم ان يكون الصانع حادثا وذلك لان عندهم ان الصانع لا يخلو
من ارادات حادثة وكراهات حادثة اللهم الا ان يقولوا ان ارادة الله

وكراهته من الاعراض لا يكون في موضع وهذا كما تراه سخيف او يقولوا ان
ارادته قديمة ويلزم من حدوث ارادته محالات منها ان يكون لها سبب
غير ذات الباري تعالى من قصد او طلب شيء ومنها وجوب التغير لذات
الاول تعالى ومنها ان كل حادث يسبقه حادث الى ما لا نهاية له انتهى
كلامه اقول هذا انما يتم على الذين زعموا ان قبل العالم بعد موهوم مقدر
سيال نظير الخلاء الذي توهموا وراء المحدد للجهات واما الذين ذهبوا
الى اللاشيء الصرف الغير المتكمم قبل العالم فلا يتوجه عليهم شيء فانه على هذا
فرض الحركات المختلفة هناك غير معقول وكما ان فرضهما وراء المحدد
غير معقول ولو سلم امكان الحركات فلا نم ان امكانها يستلزم وجود الزمان
بل وجود الحركة بالفعل يستلزم وجود الزمان بالفعل وامكانها يستلزم
امكانه واما قدرته سبحانه فانما يتعلق بالمقدور فان اراد
انه تعالى قادر ان يخلق قبل مبدئه متناهية ثم حركات اخر قبلها
وهكذا الى حيث لا يقف فهو لا يفيده لان جميع الامور اللايقفية
الخارجة الى الفعل متناه في الخارج كما هو في المستقبل من خلود

اهل الجنة

اهل الجنة والنار ولا يقف الى حد وان اراد انه يخلق قبل العالم
مدة غير متناهية فلا نم انه مقدور وممكن لانا بينا امتناع وجود الغير
المتناهي مطلقا وقولهم كلما لا ينفك من الحوادث فهو حادث بديهية
اولية اذا قيد الحوادث بالمتناهية وقد ثبت انها متناهية كما مر
واما القول بالتسلسل في الارادات فهو سخيف جدا لكنه لا يلزم مما مر
تحقيقه فيما نقل عن المحقق الدواني وغيره الشك الرابع ما ذكر
في رسالته المعمولة في هذه المسئلة وذكر مثل ما ذكرناهم في التعليقات ثم قال
ويلزم لا محالة ان يكون ذلك مما لا يتناهى اذ الحال هو حال اول جوانه
فتكون موجودات بالفعل على طريقتهم ليس لها نهاية في الماضي فقد منعوا
هذا ويلزمهم امور اخرى مما التزمنا في باب الزمان ان يكون هناك تغيرات
متتالية والا لما كان وجود بعد وجود وان يكون الموضوع لها موجودا
اذ لا تغير الا لموضوع وان يكون في ذلك الحق اذ لا شيء عندهم غيره وهذا
الاله سبحانه وتعالى عما يقولون الملحدون انتهى اقول لا يلزم مما ينبغي
مما قال لانا نقول ان قبل العالم لا شيء في الخارج اصلا بل عدم صرف

غير منكم ولا متقدر ولا يتصور هناك تحقق احوال حتى يكون اول حال
الجواز او لا يكون فان كل ذلك من مخترعات الزمان وليس هناك
زمان اصلا الا في الواقع ولا في الوهم اذ الوهم قاصر ثم انه لم يثبت
توالي موجودات بالفعل الى لا نهاية كما تقرر وليس في الواقع شيء سوى
علم الواجب تعالى حتى يحتاج الى موضوع حتى يلزم ان يكون موضوعه
ذات الله تعالى ويكفي الحي دائما بل لا يبعد ان يكون القول بالقدم نوع شرك
فلكن من فهم صاحب شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية الشك الخامس
قال الشيخ في كتاب المبدأ والمعاد ولنقل الان قولا جليا اذ نستقصي
يمكن ان يراد البرهان في ان المعطلة يلزمهم ان يضعوا قبل كل وقت
وقتا بلا نهاية وزمانا في الماضي ممتدا بلا نهاية ان هؤلاء المعطلة
الذين عطلوا الله عن جوده وجوده لا يخ اما ان يسلموا ان الله تعالى كان
قادرا قبل ان يخلق الخلق جسما وساق الكلام على نحو ما نقل عن الشفاء
قال في النجاة ان هذا ينبغ اذا استقصى فاد الى البرهان انتهى قلت
هذا الكلام عند الشيخ قوي ترى انه برهان وان كان قرره ضعوره

الجدل

الجدل وقد مضى جوابه واما لزوم التعطيل في الجود فانما يلزم علي توهم
انه عز وجل شخص زماني لا يخلق شيا برهة من الزمان ثم شرع في الخلق
فخلق ما خلق وعلى تقدير كونه زمانيا كف عن الجود والايجاد والحكمة
مصلحة تعود الى العالم بل بخلافه ومنعا للجود المطلق وان هذا النوع من
الحكمة والمصلحة تفضي الى استكماله تعالى وان الممكن يقبل الوجود الاولي
والعالم يوجده في الازل بخلافه ومن قبل العالم عدم متكلم طويل يمكن فيه فرض
حدود وفي حد منها امسك عن الفيض وفي حد منها افاض الوجود
ويلزم التغير وحدوث الحوادث في ذاته تعالى بل الحق ان لا تغير الا في ذات
المحلول واما في علته فلا تغير فيه لوجه اصلا الا ترى انه اي تغير يحصل في الشمس
لو لم يكن جسم كثيف يستضيء بنورها ثم يوجد جسم كثيف يستضيء بنورها
وكل ذلك ضعيف سخيف الشك السادس ما نقل صاحب المحاكمات
وهو انه لا يجوز ان يكون فعله تعالى معدوما ثم يوجد اذ العدم الصريح لا يتميز فيه
حتى يكون امساك الفاعل عن الايجاد في بعض الاحوال اولى من الايجاد في بعض
وحتى يكون الصدور من الفاعل في بعض الاحوال اولى من صدوره

في بعض بل لو كان صدوره واجبا كان في جميع الاحوال او لا صدوره كان
في جميع الاحوال فيلزم اما قدم الفعل وعدمه بالمرة وهذا بالحقيقة رد على
انما حدث في الوقت لانه كان اصلح لوجوده او كان ممكنا فيه وتقييد العدم
بالصريح احتراز عن العدم الحادث المسبوق بالمادة انتهى كلام والجواب
انه لا شك ان جميع المعلولات قديمها وحديثها معدوم مطلق في مرتبة
وجود العلة وكيف تعلق الجعل بالممكنات فكيف تعلق الجعل بالقديم
وهو معدوم مطلق في هذه المرتبة وكيف تعلق الجعل بالقديم ولم يتعلق
بالحوادث الا بعد مدة غير متناهية والحق ان التميز العلمي في علمه تعالى
كاف في الجميع وان كان في الخارج معدوما صرفا فهو سبحانه يعلم في ذاته
الجميع ممكنة وممتنعة اما مطلقا او على بعض انحاء الوجود ويريد ما
منها على الوجه الذي يقتضيه الحكمة والمصلحة ويؤثر القدرة على وفق الارادة
فيوجد العالم على النظام الذي وجد بلا تغيير في ذاته وصفاته الذاتية
وانما التغير والتفاوت فيما عداها بالامكان والامتناع والتقدم والتأخر
والصغر والكبر الى غير ذلك من وجوه التفاوت ولا يمكن للعقول درك
كنه تأثيراته وايجاداته تعالى شأنه كما يستفاد من الخطب المذكورة في صدر الكتاب

ولي بحث

ويجيب بعضها عما قريب والسؤال بانه لم لم يخلق العالم قبل هذا او بعد
ذلك او فوق الفضاء الذي هو الآن فيه او تحته او يمينه او يساره او قدام
او خلف او اصغر او اكبر والمواد بحيث يقبل الاستعدادات على نحو آخر ولم
لم يوجد المعلول الاول من مرتبة ذاته او العرش مثلا كالفلكيات او المادة للجمادات الى غير ذلك
فهو من هذا السؤال وقد ظهر فيما سبق الفرق بين ازلية الامكان وامكان الازلية
وان الامكان الذاتي هو قيمات في ذات المعلول المحتاج ومن مصححات المعلولية ومكملات
الاحتياج الى العلة على سبيل لوازم الماهية المعلولة وذاتياتها وليس ملحوظا
في طرف العلة التامة المفتقرة اليها كما ظن وقد مر ما يمكن ان يستنبط
اجوبة اخرى لهذا الدليل فعليك بالتأمل الصادق الشك التابع انه
لو كان الزمان حادثا لكان معدوما قبل وجوده قبلية انفكاكية لا يجامع فيها القبل البعد
في الواقع وهذه القبلية معروضها بالذات اجزاء الزمان بعضها بالنسبة الى البعض
ولا يوصف بها ما عدا الزمان الا بالعرض من جهة مقارنة الزمان فاذن يلزم
وجود الزمان على تقدير عدمه هف ويمكن تمثيل هذا البيان امتناع العدم
اللاحق على الزمان فثبت سرمديته ومما يتفرع على هذا البيان مغالطة ان
الزمان اما ان يكون مستندا الى الواجب بلا واسطة فيكون هو الصادر
الاول وهو خلاف معتقدهم واما ان يكون بواسطة علة ممكنة ولا شك

ان هذه العلة ممكنة لذاتها وبالنسبة الى الزمان الذي هو معلول لها لان بالمعلول
لا تجب العلة ولا يصير منشأ لوجوب علته فظهر ان علة الزمان ممكنة بالذات
وبالنسبة الى الزمان ايضا الممكن بالوصف المذكور لا يلزم من فرضه محال
اصلا فاذا فرضنا انعدام علة الزمان فاما ان يبقى الزمان موجودا بلا علة
مبقية وهو محال لان علة الحاجة الى المؤثر عندهم هو امكان المعلول وحده
واما ان ينعدم الزمان ايضا وهو محال عندهم واقتضاء هذا الدليل فان
مذهبهم ان العدم بعد الوجود محال بالذات على الزمان واما الممكن بالنظر
الى الزمان هو العدم راسا وابتداء واما العدم بعد الوجود فلا يجوزونه
ويصرحون بامتناعه بالذات وانت اذا تاملت في هذا التعريف ظهر لك
سقوط الاجوبة المذكورة في كتبهم عن هذا الاشكال والجواب عن اصل
الدليل انا لا نسلم ان العدم الصرف الذي صورنا قبل خلق العالم يمكن
ان يتصف بشيء كيف هو صرف ولا شيء محض في الواقع نعم بعد
وجود العالم وتحقق الوجودات ربما يحكم الوهم بعض هذه الاحكام الى
العدم ولو سلم فلا نسلم ان منشأ استحالة اجتماعه مع الوجود
اللاحق هو اتصافه بالسبق بل يجوز ان يكون لانهما متقابلان بالايجاب
والسلب ولاجل هذا التقابل لا يجتمعان ولو سلم فلا نسلم

ان مثل
هذا السبق

ان مثل هذا السبق لا يعرض الا الزمان ودون اثباته خرط القتاد
وغاية ما لزم من دليلهم على تقدير تسليمه ان هذا النوع من السبق يعرض
للزمان بالذات واما اثبات انه لا يعرض لغير الزمان الا بواسطته فلا سبيل
لهم اليه والمشهور بين المتكلمين في جواب هذا الدليل اثبات قسم آخر
للسبق سموه السبق بالذات وانت خبير بانه ان اريد اثباته بالدليل
فلا يخلو عن صعوبة وان اريد جعله سندا لمنع دليلهم فهو قوي تكفي
فيه تجويز العقل وليس من التجويزات البعيدة التي يجزم العقل بعونه الحدس
بانتفائه التنبيه الثاني قال الشيخ في كتاب المبدا والمعاد كيف يكون الزمان حادثا
حتى يمكن ان يحدث الحركة وكل آن فهو قبل بعد وبعد قبل فهو حد مشترك
بين امرين يلزم كلاهما دائما ومما ينبغي هذا انه قد تبين ان وجود الآن
وجود الطرف وليس شيئا معقولا بذاته وكذلك جميع نهايات المقادير
ولا يشبه الآن النقطة فانها قد تفصل وقد يكون حدا مشتركا الى آخر
ما قال وانت اذا تاملت في الحركة المستقيمة المخصوصة المبتداة من حد
مخصوص من المسافة وحركة الكرة المصنوعة التي تحركها واحد
لها مبدا حدوث قطعا ولا شبهة في ان لها مقدار من جنس مقدار

حركة الفلك سواء سمي بالزمان او لا لهذا المقدار ايضا مبدأ ضرورة
فانه ليس الا اتصال لمقدار حركة الفلك نعم يمكن انتسابه الى مقدار حركة
الفلك بالتفاوت وعدمه وهذه الامور مصرحة في كتبهم في اكثر من موضع
مسلم عندهم فهذا المقدار ان ينتهي الى آن كما ان الخطوط ينتهي الى النقاط
وينقطع الخط ولا يكون وراءه خط آخر حتى يكون تلك النقطة فصلا مشتركا
بينهما او لا يكون لهذا المقدار آن اول وقد عدوا منه امورا كثيرة لا يوجد ان
اول بوجه منها الحركة الفلك التاسع الامكان الاستعدادي وقد طول
الشيخ في كتبه في هذا المسلك اثبات القدم وملخصه ما اشتهر ان كل حادث
مسبوق بمادة ومدة ومع جودة مشهود في الكتب قال صاحب كتاب الملل
والنحل بعد نقل اقوال القدماء في الحدوث وان القول بالقدم انما ظهر في زمن ارسطاطا
ليس الذي ضعف برقلس كتابا في هذه المسألة اورد فيه هذه الشبهة والا
فالقدماء انما ... فيما نقلنا سابقا ثم ذكر تسع من الشبه من كتاب بعضها
راجعة الى ما ذكرناه وبعضها في غاية الضعف ولا حاجة الى نقلها
تتمة اعلم ان جميع ادلتهم معارضة بما يستلزم استحالة وجود الغير المتناهي
مطلقا تحصيل ثم يعلم انه على تقدير التنزل عن جميع ما مر فلا شك

في ان ادلة

فان قلت اذا كان العقل من الطرفين متعارضة فيبقى النصوص المتواترة القطعية
الدلالة خالية عن المعارض العقلي فيجب اتباعها بلا توقف باتفاق العقلاء بصيرة
لا يخفى ان الحق ان العقول منفردة لا تنال كنه صفاته تعالى وعظمته ولا تبلغ
الى حقيقة كيفية صدور افعاله تعالى بدون ان ينتهي الى الوحي وتعريف الله
وفي المأثور عن الصادق عليه السلام واني لخلقتك معرفة كنه مجدك والمروي
في نهج البلاغة عن مولانا امير المؤمنين في الخطبة الموسومة بالاشباح ايها السائل
فما دلك القرآن عليه من صفته فائتم به واستضئ بنور هدايته وما كلفك
الشيطان علمه مما ليس في الكتاب عليك فرضه ولا في سنة النبي صلى الله عليه وآله وائمة
الهدى اثره فكل علمه الى الله سبحانه فان ذلك منتهى حق الله عليك واعلم ان
الراسخين في العلم هم الذين اغناهم عن اقتحام السدد المضروبة دون الغيوب الاقرار
بجملة ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب فمدح الله تعالى اعترافهم بالعجز عن تناول
ما لم يحيطوا به علما وسمى تركهم التعمق فيما لم يكلفهم البحث عن كنهه رسوخا فاقتصر
على ذلك ولا تقدر عظمة الله سبحانه على قدر عقلك فتكون من الهالكين هو
القادر الذي اذا ارتمت الاوهام لتدرك منقطع قدرته وحاول الفكر المبرأ
من خطرات الوساوس ان يقع عليه في عميقات غيوب ملكوته وتولهت القلوب
اليه لتجري في كيفية صفاته وغمضت مداخل العقول في حيث لا تبلغه الصفات

لتنال علم ذالك دعها ومن يحوب مهاوي سدف الغيوب متخلصة اليه سبحانه
فرجعت اذ جبهت معترفة بانه لا تنال بجور الاعتساف كنه معرفته ولا تخطر
ببال اولي الرويات خاطرة من تقدير جلال عزته ومن خطبة اخرى بعد كلام
من هذا النمط فمن فرغ قلبه واعمل فكره كيف اقمت عرشك وكيف ذرات خلقك
وكيف علقت في الهوا سمواتك وكيف مددت على مور الماء ارضك رجع
طرفه حسيرا وعقله مبهورا وسمعه والها وفكره حائرا انتهى الكلام الشريف
وبالجملة معنا ما كثيرة وانما طولنا في الادلة العقلية والنقض والابرام واكثرنا
والاحكام ليتبين ان العقل في هذه المسئلة موافق للنقل وان تمسك
المخالف ضعيف لا يصلح للمعارضة للنقل ولان سلوك المسلك المشهور
بين العلماء اقطع لشبهة المسترشد واسكت للخصم المجادل والتدويل الرشد
وصية اياك اياك ان تعتمد على العقل وحده وتترى به في
المسائل المغامضة البعيدة المادة عن المحسوسات سيما في المطالب الالهية
فان بداهة العقل كثيرا ما تشتبه ببداهة الوهم والاحكام الكاذبة تحكم
العقل والمنطق لا يفي بتصحيح مواد الاقيسة كما ينبغي بل الميزان المعاصم من الموازين
بما ثبت وتحقق مدلوله من المعصومين عن الخطاء وتذكر ما سلف في صدر
الكتاب من الشواهد النقلية والعقلية على هذا المطلب واوضح اخطاء
في هذا الباب على ما نقل انه كتب بعض علماء الانبياء عليهم السلام الى بعض

الحكما

الحكماء في عصره يدعوه الى اتباعه والى اتباع ملته فاجاب انك نبي ولكن الى الجهال والعقلاء
لا حاجة لهم الى النبي ولم يعرف هذا المسكين ان احتياج العقلاء الى النبي اشد وقبح ابواب الخطاء
عليهم اكثر معانه نقل عن هذا الحكيم نفسه انه قال الاسبيل في الالهيات الى اليقين وغاية
الغاية القصوى الاخذ بالاليق والاولى وتامل في الخبر المروي كلما ميزتموه باوهامكم
في ادق معانيه فانه مخلوق مثلكم مردود اليكم ولعل النمل الصغار يتوهم ان لله زبانيين
وان عدمها نقص لمن لا يتصف به وكذالك حال العقلاء فيما يصفونه
تعالى به والى انه المفزع الا تعلم ان تدليس لبس والخطاء في اعمال الجوارح وجوه
الفسق اقل والاشتباه فيه نادر وضرر الخطاء في العقائد اكثر واشد فانه
قد يفضي الى الكفر وهو نعوذ بالله اعظم وتمييز الصحيح عن السقيم صعب
فيكفي اتمام ابليس فيه اكثر الاترى انه اختلاف العقلاء المبرزين الى حد بلغ
فظهر ان الاعتماد كل الاعتماد الى ما طابق عليه العقل الصحيح الواضح الذي
لا يختلف فيه العقلاء الا نادرا والنقل القطعي المتن والدلالة ومنه نفي
الجسمية ونظايرها عنه تعالى ثم ما طابق النقل المذكور مع العقل الذي
ليس بتلك الوضوح ومنه عدله وحكمته تعالى ثم العقل الذي
ولا مع النقل الظني وكانه من هذا القبيل مسئلة الرؤية ثم العقل
الذي لا يتوقف فيه مسترشد ومنه ما يتوقف عليه اثبات
الشرع ثم النقل القطعي الذي لا يعارضه عقل كسمعه وبصره
ثم التوقف والحذر عن الاستدانة والايمان به ولا تحسبن ان ذالك غير مقدور
وحصول العلم بعد النظر ضروري فان لاتباع الهوى وحمل النفس على امر تاثير عظيم

في ذلك الاثر كيف يرى العقايد الباطلة من الاباء والمعلم الى الولد والمتعلم فانهما
لما كانا في نظرهما عظيمين يستبعدان الخطاء عليهما ويحملون نفسهما وهو انهما في
بدو الامر على متابعتهما حتى صار الشبهة راسخة والشك جزما يصدق قول بعضهم
القلب ادى لتهم الفاسدة بل حمل النفس على اتباع الشهوة النفسية يوثر في الاخلاق
والعادات تاثير البلغا ويصير المتحلم حليما والمتصبر صبورا والمتخشع خاشعا
والمتحبي حبانا والمتكرم كريما ثم اعلم انه اورد المحقق الدواني الشبهة
الاولى من شبه الحكماء وحدها وطول في الجواب عنها ولم يتعرض لغيرها
من شبه الحكماء ولا لادلة المتكلمين ثم قال وانما اشبعنا الكلام في هذا المقام
لانه من اصول العقايد الدينية وقد كثر فيه تعارك الاراء وتصادم الاهواء
ولم يات جمهور المتكلمين في هذا البحث بشيء يتعلق به قلب الاذكياء بل اجتهدوا
في ايراد المنوع البعيدة التي يابى عنها الطبع المستقيم اشد الاباء فبقي نفوس
الناظرين فيها مايلة الى مذهب الحكماء وهذه مقدمات لو لاحظها الذكي
انقطع من نفسه الركون الى مذاهب الباطلة وانا اقول لهذا الشطحات
واطنبت بايراد اكثر ما يمكن من الادلة النقلية والعقلية من الطرفين ومنه
التايد وبقي اشياء كثيرة تركناها
مخافة الاملال لايخفى
على الذكي عند التامل

